جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد

الدراسات العليا – قسم المحاسبة

أثـر الخصخصة على الأداء المـالي للمصـارف

"دراسة مقارنة للمصارف في ليبيا"

إعداد الطالب

أدهم عبدالمولى حسين البرغثي

بكالوريوس محاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي – فرع توكرة

إشراف

د. فاخر مفتاح بوفرنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العليا

"الماجستير" بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

ربيع 2014

﴿ قَالُواْ سُبۡحَانَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾

(سورة البقرة آية 32)

الإهداء

إلى من أدين لهم بالفضل الأكبر بعد الله سبحانه وتعالي في كل ما حققت والدَيَ الكريمين أمدهما الله بطول العمر ووافر الصحة

إلي سندي وعوني في الحياة أخوتي وأخواتي

إلي رفيقة دربي زوجتي

إلي من سطرت معهم أجمل الذكريات أصدقائي

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علي خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم وعلي آله وصحبه أجمعين ومن اتبعهم إلى يوم الدين .

وبعد ,,

أول من يجب شكره من وهبنا العقل والقدرة علي التدبير **فلله** وحده الشكر علي نعمه ، وبعد أتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل **الدكتور فاخر مفتاح بوفرنة** ، الذي أحاطني برعايتـه أمدني بتوجيهاته وأعطانـي وقته الثمين فكان له بالغ الأثر علي إظهار الرسالـة بهـذه الصورة ، كما أخص بالشكـر والتقدير **للدكتـــور يونس أسعيد البرغثي** ، **والدكتور عبدالسلام أحمد الكزه** علي دعمها المتواصل طيلة فترة دراستي ، كما أقدم شكري إلى أخي وصديقي **ونيس محمد ذاوود** علي مساندته لي طيلة فترة كتابتي للبحث ، وكما أقدم شكري إلى الأستاذ **فتحي الفاخري** وذلك لما قدمه من مساعدة علمية كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذه الرسالة ، وأخيراً أقدم شكري وتقديري إلى زملائي **طلبة الدراسات العليا** وإلى **جميع أصدقائي** وإلي كل من **ساعدني** ومد لي يد العون فله أعظم الشكر والتقدير .

الباحث

قائمة المحتويات

الترقيم	الموضوع	الصفحة
	الآية.	
	الإهداء.	أ
	الشكر والتقدير.	ب
	قائمة المحتويات.	ج
	قائمة الأشكال.	ه
	قائمة الجداول.	و
	ملخص الدراسة.	ح
	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
0.1	مقدمة.	2
1.1	مشكلة الدراسة.	4
2.1	مراجعة الأدب.	5
3.1	أهداف الدراسة.	7
4.1	أهمية الدراسة.	7
5.1	منهجية الدراسة.	8
6.1	مجتمع الدراسة .	9
7.1	نطاق الدراسة.	10
8.1	تقسيمات الدراسة.	10
	الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة	
0.2	مقدمة.	12
1.2	دراسات سابقة.	13
2.2	خصخصة المصارف.	20
	1.2.2 مفهوم الخصخصة.	20
	2.2.2 مبررات خصخصة المصارف في ليبيا.	21
	3.2.2 أهداف عملية خصخصة المصارف.	24
	4.2.2 الطرق المتبعة في خصخصة المصارف.	26
	1.4.2.2 الخصخصة الكاملة .	27
	2.4.2.2 الخصخصة الجزئية.	29
	5.2.2 الآراء المؤيدة والمعارضة لخصخصة المصارف.	31
	1.5.2.2 الآراء المؤيدة لخصخصة المصارف.	32
	2.5.2.2 الآراء المعارضة لخصخصة المصارف.	33
	6.2.2 شروط نجاح خصخصة المصارف.	34
3.2	القطاع المصرفي في ليبيا.	37

الترقيم	الموضوع	الصفحة
4.2	تقييم الأداء في المصارف.	40
	1.4.2 معيار (CAMELS) لتقييم الأداء المصرفي.	41
	2.4.2 تعريفه .	42
	3.4.2 نشأة معيار CAMELS.	44
	4.4.2 مميزات معيار CAMELS.	46
	5.4.2 عيوب وانتقادات معيار CAMELS.	46
5.2	الخلاصة	48
	الفصل الثالث : تحليل البيانات المالية واستخلاص النتائج	
0.3	مقدمة.	50
1.3	تقييم الأداء المالي للمصارف قبل سنة الخصخصة.	51
	1.1.3 التقييم الكلي للمصارف قبل سنة الخصخصة.	75
	1.1.1.3 التقييم المركب بموجب مكونات نظام CAMELS.	75
2.3	تقييم الأداء المالي للمصارف بعد سنة الخصخصة.	79
	1.2.3 التقييم الكلي للمصارف بعد سنة الخصخصة.	87
	1.1.2.3 التقييم المركب بموجب مكونات نظام CAMELS.	87
3.3	مقارنة الأداء المالي للمصارف وفقاً لمقياس CAMELS.	90
	1.3.3 مقارنة الأداء المالي لمصرف الصحاري .	90
	2.3.3 مقارنة الأداء المالي لمصرف الوحدة.	95
	3.3.3 مقارنة الأداء المالي للمصرف التجاري الوطني.	100
	4.3.3 مقارنة الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية .	104
	الفصل الرابع : النتائج والتوصيات	
0.4	مقدمة.	110
1.4	خلاصة النتائج.	110
1.1.4	النتائج من الدراسة النظرية.	110
2.1.4	النتائج من الدراسة العملية.	111
2.4	التوصيات.	113
	المراجع.	116
	الملاحق.	
	الملخص باللغة الانجليزية.	

قائمة الأشكال

الترقيم	الموضوع	الصفحة
1-2	مكونات الجهاز المصرفي في ليبيا	38

قائمة الجداول

الترقيم	الموضوع	الصفحة
(1-2)	التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء علي درجة التصنيف	44
(1-3)	قياس كفاءة رأس المال للمصارف قبل سنة الخصخصة	56
(2-3)	درجات تصنيف المصرف لجودة الأصول	61
(3-3)	قياس جودة الأصول للمصارف قبل سنة الخصخصة	63
(4-3)	قياس الربحية للمصارف قبل سنة الخصخصة	68
(5-3)	قياس السيولة للمصارف قبل سنة الخصخصة	73
(6-3)	التقييم المركب لمصرف الصحاري قبل سنة الخصخصة	76
(7-3)	التقييم المركب لمصرف الوحدة قبل سنة الخصخصة	76
(8-3)	التقييم المركب للمصرف التجاري الوطني قبل سنة الخصخصة	77
(9-3)	التقييم المركب لمصرف التجارة والتنمية قبل سنة الخصخصة	77
(10-3)	قياس كفاءة رأس المال للمصارف بعد سنة الخصخصة	79
(11-3)	قياس جودة الأصول للمصارف بعد سنة الخصخصة	81
(12-3)	تقييم تطور الإدارة من الناحية الفنية بعد سنة الخصخصة	83
(13-3)	تقييم تطور الإدارة من الناحية الإدارية بعد سنة الخصخصة	84
(14-3)	قياس الربحية للمصارف بعد سنة الخصخصة	84
(15-3)	قياس السيولة للمصارف بعد سنة الخصخصة	86
(16-3)	قياس حساسية السوق (B) للمصارف بعد سنة الخصخصة	87
(17-3)	التقييم المركب لمصرف الصحاري بعد سنة الخصخصة	88
(18-3)	التقييم المركب لمصرف الوحدة بعد سنة الخصخصة	88
(19-3)	التقييم المركب للمصرف التجاري الوطني بعد سنة الخصخصة	89
(20-3)	التقييم المركب لمصرف التجارة والتنمية بعد سنة الخصخصة	89
(21-3)	إجابات المشاركين حول تطور الإدارة من الناحية الفنية بعد سنة الخصخصة لمصرف الصحاري	92
(22-3)	إجابات المشاركين للتأكيد علي تطور الإدارة من الناحية الفنية بعد سنة الخصخصة لمصرف الصحاري	93
(23-3)	إجابات المشاركين حول تطور الإدارة من الناحية الإدارية بعد سنة الخصخصة لمصرف الصحاري	94
(24-3)	إجابات المشاركين للتأكيد علي تطور الإدارة من الناحية الإدارية بعد سنة الخصخصة لمصرف الصحاري	94
(25-3)	قياس حساسية السوق (B) بالنسبة لمصرف الصحاري	95
(26-3)	إجابات المشاركين حول تطور الإدارة من الناحية الفنية بعد سنة الخصخصة لمصرف الوحدة	97

الترقيم	الموضوع	الصفحة
(3-27)	إجابات المشاركين للتأكيد علي تطور الإدارة من الناحية الفنية بعد سنة الخصخصة لمصرف الوحدة	97
(3-28)	إجابات المشاركين حول تطور الإدارة من الناحية الإدارية بعد سنة الخصخصة لمصرف الوحدة	98
(3-29)	إجابات المشاركين للتأكيد علي تطور الإدارة من الناحية الإدارية بعد سنة الخصخصة لمصرف الوحدة	99
(3-30)	قياس حساسية السوق (B) بالنسبة لمصرف الوحدة	99
(3-31)	إجابات المشاركين حول تطور الإدارة من الناحية الفنية بعد سنة الخصخصة للمصرف التجاري الوطني	101
(3-32)	إجابات المشاركين للتأكيد علي تطور الإدارة من الناحية الفنية بعد سنة الخصخصة للمصرف التجاري الوطني	102
(3-33)	إجابات المشاركين حول تطور الإدارة من الناحية الإدارية بعد سنة الخصخصة للمصرف التجاري الوطني	102
(3-34)	إجابات المشاركين للتأكيد علي تطور الإدارة من الناحية الإدارية بعد سنة الخصخصة للمصرف التجاري الوطني	103
(3-35)	قياس حساسية السوق (B) بالنسبة للمصرف التجاري الوطني	104
(3-36)	إجابات المشاركين حول تطور الإدارة من الناحية الفنية بعد سنة الخصخصة لمصرف التجارة والتنمية	105
(3-37)	إجابات المشاركين للتأكيد علي تطور الإدارة من الناحية الفنية بعد سنة الخصخصة لمصرف التجارة والتنمية	106
(3-38)	إجابات المشاركين حول تطور الإدارة من الناحية الإدارية بعد سنة الخصخصة لمصرف التجارة والتنمية	106
(3-39)	إجابات المشاركين للتأكيد علي تطور الإدارة من الناحية الإدارية بعد سنة الخصخصة لمصرف التجارة والتنمية	107
(3-40)	قياس حساسية السوق (B) بالنسبة لمصرف التجارة والتنمية	108

ملخص الدراسة

شهد الجهاز المصرفي الليبي تحديات كبيرة على المستوي العالمي والمحلي ، مما تطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه التحديات ، وبالتالي فقد اتجهت الدولة إلى خصخصة بعض المصارف كخطوة لمواجهة هذه التحديات ، حيث قامت بخصخصة مصرف الصحاري ومصرف الوحدة جزئياً بإدخال الشريك الأجنبي ، وقامت بخصخصة جزء من مصرف الجمهورية إلى الشريك المحلي ، وأبقت على المصرف التجاري الوطني مملوك للدولة إلى حد كبير .

بالتالي تحاول هذه الدراسة التعرف على أثر الخصخصة على الأداء المالي للمصارف ، من خلال إجراء دراسة مقارنة بين الأداء المالي للمصارف محل الدراسة خلال الفترتين ما قبل وبعد سنة الخصخصة 2007 ، وإظهار مقدار التغير على الأداء المالي للمصارف بين الفترتين .

لغرض تحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي المقارن الذي يهدف إلى تحليل الأداء المالي للمصارف محل الدراسة وهي مصرف الصحاري ومصرف الوحدة باعتبارهما تعرضا للخصخصة بإشراك الشريك الأجنبي ، والمصرف التجاري الوطني باعتباره مملوك للدولة إلى حد كبير ، ومصرف التجارة والتنمية باعتباره مملوك بالكامل إلى القطاع الخاص ، وتم استخدام القوائم المالية للمصارف محل الدراسة لمدة 8 سنوات ، منها 4 سنوات قبل الخصخصة (2003-2006) ، ومنها 4 سنوات بعد الخصخصة (2007-2010) ، وقد تم تحليل البيانات المتحصل عليها من القوائم المالية للمصارف باستخدام معيار (CAMELS) باعتباره أحد الوسائل الحديثة لتقييم الأداء المصرفي ، ومن خلال تحليل بيانات المصارف تم التوصل إلى النتائج التالية :

1- أن هناك أثر سلبي للخصخصة على الأداء المالي لمصرف الصحاري ، حيث أنه قد حدث تراجع كبير للمصرف فيما يتعلق بكفاءة رأس المال وجودة الأصول وكذلك ربحيته .

2- أن هناك ثبات في أداء مصرف الوحدة ، حيث أنه قد حدث تراجع في كفاءة رأس المال ، ولكن قابل هذا التراجع تحسن في جودة أصوله ، مع ثبات سيولته .

3- أن هناك تحسن بسيط قد حدث في أداء المصرف التجاري الوطني ، حيث أنه قد حدث تحسن بسيط في كفاءة رأس المال ، وصاحبها تحسن في جودة أصوله وربحيته ، مع ثبات سيولته .

4- أن هناك تحسن في أداء مصرف التجارة والتنمية ، حيث أنه وبالرغم من ثبات كفاءة رأس المال لديه ، إلا أن جودة أصوله وربحيته وسيولته قد حدث فيها تحسن كبير .

ومن خلال هذه النتائج يمكن القول بأن خصخصة القطاع المصرفي بإشراك الشريك الأجنبي لم تساعد على تحسين الأداء المالي للمصرف ، بينما الخصخصة باستخدام الشريك المحلي أدت إلى تحسن بسيط في الأداء المالي ، وبناء عليه يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات من أهمها :

1- لنجاح برنامج الخصخصة يجب أن يكون المستثمر الجديد مؤسسة مصرفية تتميز بمركز مالي قوي وإدارة محترفة وتلتزم بوضع خطة تنفذها بعد مناقشتها وإقرارها من المصرف المركزي .

2- وضع الضوابط الكفيلة بأن تؤدي الخصخصة في القطاع المصرفي إلى تحقيق الهدف منها ، وخاصة فيما يتعلق بتحسين الأداء وتطوير الخدمات .

3- إيجاد سبل لتدريب وتطوير المهارات لدي الموظفين لمواكبة التطورات التي حدثت للجهاز المصرفي العالمي .

4- ضرورة تطوير الأسواق المالية ، حتى يتم تداول الأسهم بالأسعار العادلة وبالشفافية المطلوبة والسرعة المناسبة .

5- تخفيض حصة الدولة في رأس مال المصارف المخصخصة للحد من تدخلها في سياسات الإقراض وفتح المجال لمساهمة القطاع الخاص .

6- إن نتائج وأثار عملية الخصخصة على أداء المصارف تعتبر نتائج مبدئية نظراً لحداثة عملية الخصخصة في ليبيا ، ولذلك نوصي بالمزيد من الدراسات والبحوث لأثر الخصخصة على القطاع المصرفي الليبي .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

0.1 **مقدمة** :

يعد موضوع الخصخصة من المواضيع المعاصرة والتي نالت اهتماماً كبيراً من المسئولين السياسيين والإدارات الاقتصادية على المستوي الإقليمي والعالمي ، فبعد النتائج السلبية لأداء القطاع العام في كثير من المجالات ، وجد أن كثير من الدول تتجه إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية ، وذلك عن طريق خصخصة الكثير من المؤسسات العامة ولعل ابرز هذه المؤسسات هي المصارف (ديوب ، 2006).

مع بداية القرن الحادي والعشرين تواجه المصارف العربية صعوبات وتحديات المرحلتين الراهنة والمقبلة ، إذ شهدت الصناعة المصرفية العالمية تطورات عديدة تماشياً مع المتغيرات الاقتصادية الدولية والتي من سماتها ازدياد حالات الاندماج المصرفي وظهور المصارف العملاقة وتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية واتساع نطاق الابتكارات في مجال الأدوات المالية والمصرفية.

إن الكثير من المصارف العربية لن تتمكن من التعامل بنجاح مع متطلبات الحقبة المقبلة بوضعها الحالى وان مواجهة المنافسة على البعدين المحلي والإقليمي وتطوير القدرات التكنولوجية والإدارية ، سيتطلب تقوية الموارد المالية لهذه المصارف عن طريق زيادة رأس المال بما يتلاءم مع الاتجاه العالمي لتكوين الوحدات المصرفية القادرة على مواجهة المنافسة ، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال عمليات الخصخصة للمصارف بهدف رفع كفاءة أدائها (بوعمامة ، 2006) .

من المعروف أن هيكل ملكية الجهاز المصرفي العربي يتسم بالمساهمة الكبيرة للقطاع العام وإن كان بدرجات متفاوتة ، يصاحب ذلك سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات

المصارف وقد أثرت السيطرة على هيكل الملكية للمصارف على استراتيجيات وعمليات المؤسسات المصرفية بشكل كبير ، إذ تفرض بعض القرارات الإقراضية والتمويلية ، مما يفقد بعض القطاعات المصرفية العربية الحد الأدنى من الإنتاجية والتنافسية والفعالية التي تعد جميعاً أساسية (بوعمامة ، 2006) .

لقد أشار تقرير البنك الدولي لسنة 2000 إلى أن الملكية الحكومية للمصارف تميل إلى إضعاف النظام المالي ، ولذلك اتخذت الحكومات إجراءات عديدة لإعادة تأهيل المؤسسات المالية ، وقد وجد أن الاتجاه نحو الخصخصة هو البديل الأكثر جدوى ، لما لها من أهمية في تطوير الجهاز المصرفي وأيضاً زيادة القدرة التنافسية لهذه المصارف في ضوء التحديات المعاصرة .

إن نجاح عملية الخصخصة لا يعتمد فقط على عوائد الخصخصة الناتجة من عملية البيع وإنما يرتبط بتحقيق المؤسسات التي تمت خصخصتها لأداء مالي أفضل مما كانت عليه، لذا تتناول الدراسة الحالية تحليل العلاقة بين الخصخصة والأداء المالي للمؤسسات التي تمت خصخصتها (المصارف) من خلال تحليل ومقارنة مقاييس الأداء المالي للمصارف التي تعرضت للخصخصة بإدخال شريك أجنبي ، والمصارف التي تم خصخصتها جزئياً محلياً، والمصارف التي مازالت مملوكة للدولة ، والمصارف المملوكة بالكامل للقطاع الخاص لكونها لم تتعرض لسلبيات ملكية الدولة وتدخلاتها في السياسات المصرفية ، وكذلك معرفة أثر الخصخصة على تقديم المنتجات المصرفية الجديدة للعملاء .

1.1 **مشكلة الدراسة** :

شهد العالم العديد من التغيرات على الساحة السياسية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي إطار هذه التغيرات واجهت العديد من الدول عقبات مما أدي بها إلى القيام بإعادة النظر في السياسة التي تنتهجها من أجل النجاح والنهوض باقتصادها ، وهذا من خلال إصلاح مختلف القطاعات ، ومن بينها القطاع المصرفي لما له من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية ، ولا شك أن هذا الإصلاح يتم عن طريق خصخصة القطاع المصرفي (بوعيسي، 2006) .

قامت الدولة الليبية بخصخصة مصرف الوحدة ومصرف الصحاري عن طريق إدخال الشريك الأجنبي ، وقامت كذلك بخصخصة جزء من مصرف الجمهورية في أعوام 2007_2008 ، وابقت على المصرف التجاري الوطني مملوك للدولة إلى حد كبير، وبعد مضى هذه السنوات فإنه من الأهمية بمكان أن يتم دراسة أثر سياسات الخصخصة التي أجريت على المصارف التجارية من أجل معرفة أثرها على الأداء المالي لهذه المصارف وارتباط الخصخصة بتطوير الجهاز المصرفي وتحسين أداءه ورفع معدل ربحيته.

بناءً عليه فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على التساؤل التالي :

ما هو أثر الخصخصة على الأداء المالي للمصارف ؟

ذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة بين الأداء المالي المصارف التي تعرضت للخصخصة بإدخال شريك أجنبي ، والمصارف التي تم خصخصتها جزئياً محلياً ، والمصارف التي مازالت مملوكة للدولة بشكل كبير، والمصارف المملوكة بالكامل للقطاع الخاص ، خلال الفترتين ما قبل وبعد الخصخصة ، وإظهار مقدار التغير على الأداء المالي لهذه المصارف ،

مما يجعل هذه الدراسة إضافة للأدب المالي فيما يتعلق بخصخصة المصارف في البيئة الليبية .

2.1 **مراجعة الأدب** :

البحث في موضوع خصخصة المصارف كان موضوعا للعديد من الدراسات وخاصةً في الدول المتقدمة ويتناقص هذا الاهتمام في المنطقة العربية ويندر على الصعيد المحلي ، إلا أن اتجاه المصارف الليبية للخصخصة وإدخال القطاع الخاص في ملكيتها سوف ينتج عنه الكثير من الدراسات حول مدي جدوي هذه العملية ونتائجها وتأثيرها على أداء هذه المصارف .

قام بوعمامة (2006) بدراسة حول اندماج وخصخصة المصارف في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن عمليات خصخصة واندماج المصارف تؤدي إلى خفض التكلفة وزيادة القدرة التسويقية وكفاءة الخدمات المصرفية وزيادة القدرة على المنافسة العالمية ، كما إن الخصخصة تساعد في معالجة ضعف ونقص الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالملكية العامة للمؤسسات المصرفية ، كما أثبتت أن القطاع الخاص أدي إلى رفع الكفاءة الاقتصادية للمصارف .

في دراسة أخري بالجزائر قام بوعيسي (2006) بدراسة حول حتمية خصخصة المصارف التجارية في إطار العولمة ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من الأسباب التي حتمت على العديد من الدول النامية السعي إلى خصخصة المصارف المملوكة للدولة ، وهي زيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي ، وتنشيط سوق الأوراق المالية، وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية .

قام Khan (2006) بدراسة حول تأثير خصخصة المصارف على الأداء الاقتصادي للدولة ككل ، وتوصل إلى أن هناك تأثير ملحوظ لخصخصة المصارف على كفاءة الاقتصاد ورفاهية الموظفين والخدمات المقدمة للعملاء في المصارف الباكستانية .

أما Khalid (2006) فقد وجد بأن هناك أثر إيجابي للخصخصة على أداء القطاع المصرفي في الباكستان ، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك تحسن بسيط في الأداء نتيجة للخصخصة .

يجادل Beck et al (2005) بأن للخصخصة تأثير على الأداء المالي للمصارف النيجيرية ، حيث قاموا بدراسة حول ذلك وتوصلو إلى أن هناك تحسن في أداء المصارف التي تمت خصخصتها بالكامل ، كما أظهرت النتائج وجود أثار سلبية لاستمرار تملك الحكومة لنسب قليلة في أسهم العديد من المصارف .

في دراسة حول تأثير الخصخصة على أداء المصارف في البلدان النامية توصل Boubakri et al (2005) إلى أن المصارف التي تم خصخصتها تظهر تحسناً طفيفاً بالمقارنة مع المصارف المملوكة للدولة ، ولكن المصارف المملوكة للدولة هي أقل بالنسبة للتعرض لمخاطر الائتمان .

أما في الهند فقد قام Sathy (2003) بدراسة تأثير الخصخصة على أداء المصارف وكفاءتها ، وتوصلت الدراسة أن المصارف المخصخصة جزئياً تظهر إيجابية أكثر واختلاف في الأداء المالي والكفاءة بالمقارنة مع المصارف المملوكة للدولة وأن مصارف القطاع الخاص لا تختلف كثيراً عن تلك التي تم خصخصتها جزئياً .

3.1 **أهدف الدراسة** :

تهدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومقارنة مقاييس الأداء المالي للمصارف ، وقد تم دراسة الموضوع من عدة أبعاد وهي :

1. أثر الخصخصة على الأداء المالي للمصارف في ليبيا ، وارتباط الخصخصة بتطوير الجهاز المصرفي وتحسين أداءه ورفع معدل ربحيته .
2. أثر الخصخصة على تقديم المنتجات المصرفية الجديدة للعملاء .
3. تقديم دليل علمي عن جدوى أشكال الخصخصة المختلفة التي تعرض لها القطاع المصرفي في ليبيا .

4.1 **أهمية الدراسة** :

تبرز أهمية الدراسة في الأتي :

1. إن هذه الدراسة تناقش سياسات الخصخصة كإحدى السياسات التي تساهم في رفع كفاءة الأداء المصرفي.
2. إن هذه الدراسة تقدم دراسة مقارنة بين المصارف الليبية المختلفة .
3. إثراء المكتبة الليبية بمثل هذا النوع من الأبحاث عن خصخصة المصارف مما قد يفتح المجال لأبحاث أخري جديدة في المستقبل .
4. ندرة الأبحاث التي تناولت موضوع خصخصة المصارف في الأدب المالي الليبي ، قد تمثل أهمية إضافية لهذه الدراسة .

5.1 **منهجية الدراسة** :

اعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي المقارن والذي يهدف إلى تحليل الأداء المالي للمصارف محل الدراسة خلال فترتين ما قبل وبعد سنة الخصخصة 2007 ، وإظهار مقدار التغير على الأداء المالي للمصارف بين الفترتين ، وقد تم اعتماد البيانات المالية المتحصل عليها من القوائم المالية للمصارف للقيام بذلك ، وبالتالي فقد تم تقسيم الدراسة إلى جانبين أساسيين هما الجانب النظري والجانب العملي .

أولا : الجانب النظري :

يهدف هذا الجانب لتغطية الإطار النظري لموضوع الدراسة ، وذلك بالاطلاع على الكتب والدوريات والمؤتمرات والندوات والدراسات السابقة .

ثانيا : الجانب العملي :

تعتمد هذه الدراسة بدرجة كبيرة على الجانب العملي لتحقيق أهدافها ، حيث أنه :

تم استخدام القوائم المالية للمصارف محل الدراسة لمدة 8 سنوات ، منها 4 سنوات قبل الخصخصة (2003-2006) ، ومنها 4 سنوات بعد الخصخصة (2007-2010) .

لقد تم تحليل البيانات المتحصل عليها من القوائم المالية باستخدام معيار (CAMELS) باعتباره أحد الوسائل الحديثة لتقييم الأداء المصرفي ، ويأخذ هذا المعيار في الاعتبار ستة عناصر رئيسية وهي كفاءة رأس المال وجودة الأصول ، والربحية والسيولة ، وأخيراً الحساسية لمخاطر السوق ، وقد تم استخدام النسب المالية الخاصة بكل عنصر كما تم استخدامها في

دراسة الفرا (2008) ، ودراسة بن سفاع (2008) ، ودراسة بوخلخال (2012) ، حيث تم قياس **كفاء رأس المال** باستخدم (نسبة الأصول الخطرة – نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول – نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض – نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع) ، أما **جودة الأصول** فقد تم استخدام (نسبة التصنيف المرجح – نسبة الاصول الخطرة إلى إجمالي الأصول) ، في حين أن **الربحية** تم قياسها باستخدام (العائد على متوسط الأصول – معدل العائد على الأصول – معدل العائد على حقوق الملكية) ، و**السيولة** تم قياسها باستخدام (نسبة السيولة – نسبة السيولة النقدية – نسبة الأصول السائلة إلى مجمل الأصول) ، أما بالنسبة لعنصر **الإدارة** فقد تم إستخدام صحيفة الاستبيان للوصل إلى معرفة مدي قوة أو ضعف الإدارة وبالتالي معرفة أثر الخصخصة على الإدارة ، أخيرا **الحساسية إلى مخاطر السوق** تم قياسها باستخدام نموذج تسعيرة الأصول الرأسمالية β .

6.1 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية ، في حين تكونت عينة الدراسة من :

أ- مصارف تجارية تعرضت للخصخصة عن طريق إشراك المساهم الأجنبي وهما مصرف الوحدة ومصرف الصحاري .

ب- مصارف تعرضت للخصخصة عن طريق إشراك مساهمين محليين وهما مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني .

ج- مصرف تجاري خاص بالكامل وهو مصرف التجارة والتنمية .

7.1 **نطاق الدراسة** :

تقتصر هذه الدراسة على نتائج تحليل بيانات القوائم المالية للمصارف بعد الفترة التي تلت عملية الخصخصة ، والمقارنة بين القوائم المالية للمصارف قبل وبعد سنة الخصخصة 2007 .

تم استبعاد مصرف الجمهورية من الدراسة لكونه قد تم دمجه مع مصرف الأمه بعد سنة الخصخصة وبالتالي توجد ميزانيتان للمصرف قبل سنة الخصخصة ومن ثم صعوبة مقارنة أداء المصرف قبل وبعد سنة الخصخصة ، وأيضاً تم استبعاد سنة 2011 من الدراسة نظراً للظروف التي مرت بها الدولة واعتبارها حالة خاصة .

8.1 **تقسيمات الدراسة**:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة فلقد تم تقسيمها إلي أربعة فصول ، حيث تناول الفصل الأول مشكلة الدراسة وهدفها وأهميتها والنطاق الذي تشمله ، بينما ركز الفصل الثاني على الإطار النظري للدراسة للتعريف بجوانبها الرئيسية المتمثله في الخصخصة وعلاقتها بالأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة ، أما الفصل الثالث فقد خصص للدراسة العملية من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها ، وأخيراً خصص الفصل الرابع لإستخلاص النتائج والتوصيات النهائية المتعلقة بالموضوع .

الفصل الثانـي

الإطار النظري للدراسة

0.2 مقدمـــــة

في ظل المحاولات لتحرير النظام الاقتصادي العالمي من كافة القيود التي كانت تفرض عليه ، وظهور الأسواق المالية والمصرفية العالمية ، التي تتمتع برؤوس أموال كبيرة وموارد بشرية ماهرة ، وتقنيات الكترونية متطورة ، ونظم إدارية وفنية عالية ، وضغوط المؤسسات الدولية ، فقد تعرض الجهاز المصرفي في كافة الدول ومنها ليبيا لتحديات كبيرة ، وهذه التحديات تتطلب العمل على تبني برامج عمل مكثفة لإصلاح أوضاعها المالية والإدارية والفنية (عبدالحميد ، 2009) .

لقد أضافت العولمة المالية والاقتصادية بعد أخر لهذه التحديات ، فالعولمة أصبحت ظاهرة من أكثر الظواهر التصاقاً بالعمل والنشاط الاقتصادي بصفة عامة ، والنشاط المصرفي بصفة خاصة .

لقد أضافت العولمة المالية والمصرفية بعداً جديداً في تقديم خدمات مصرفية مبتكرة على مدار الساعة وعلى النطاق الدولي ، وبالتإلى فإن العولمة المصرفية تخرج المؤسسات المالية والمصرفية من إطار المحلية إلى آفاق العالمية ،كما كان للتطورات والانعكاسات العالمية تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي (محمد ، 2011) .

مما سبق يتطلب من كافة الحكومات والأنظمة على مستوي العالم ، أن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتتلاءم مع تلك التغيرات العالمية ، والقدرة على تحقيق المنافسة على المستوي العالمي (سمرى ، 1999) .

بمـا أن الخصخصـة هـي أحـد الأسـاليب المسـتخدمة فـي عمليـات الإصـلاح المـالي والاقتصـادي والإداري ، لكونهـا تسـاهم بقدر كبير فـي تعزيـز دور القطـاع المصـرفي الـذي يـؤثر على شتي الأنشطة الإقتصادية ، ولكون القطاع الخاص يعتبر أكثر كفاءة في إدارة الموارد من القطاع العام ، فقد لجأت الدولة الليبية إلى خصخصة القطاع المصرفي عن طريق تقليص دور الدولة في ملكية الجهاز المصرفي (عبدالسلام ، 2004) .

1.2 **دراسات سابقة** :

تتناول هذه الفقرة مراجعة الدراسات المتعلقة بأثر الخصخصة على أداء المصارف بصفة عامة ، وفيما يلي سرد لبعض هذه الدراسات حسب الموقع الجغرافي لكل منها .

بالنسبة للوطن العربي تم إجراء العديد من الدراسات حول أثر الخصخصة على أداء المصارف ، ففي ليبيا قام المجبري ، (2012) بدراسة تهدف إلى التعرف على مدي تأثير دخول المستثمر الأجنبي على رفع كفاءة الأداء المالي للقطاع المصرفي الليبي ، وتم دراسة حالة مصرف الوحدة وذلك باستخدام التحليل المالي بطريقة التحليل الأفقي ، والتأكيد على النتائج باستخدام النسب المالية ، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساعد على رفع كفاءة الأداء المالي المصرفي في ليبيا .

أما في مصر فقد قام محمد ، (2011) بدراسة أثر الخصخصة على أداء الجهاز المصرفي المصري ، وكان الهدف من الدراسة توضيح أثر الخصخصة على الأداء المالي لمصرف الإسكندرية وكذلك كفاءة أداء الموظفين داخل المصرف ، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين الخصخصة والأداء المالي

وكذلك كفاءة أداء الموظفين بمصرف الإسكندرية وأن تطبيق برنامج الخصخصة يؤدي إلى توسع مصرف الإسكندرية في تقديم الخدمات الالكترونية والحد من ظاهرة التعثر المصرفي .

كما قام الارناؤوطي (2009) ، بدراسة في ليبيا حول مدي تطبيق برنامج خصخصة المصارف التجارية ، وكان الهدف من الدراسة تحديد ما إذا كانت المصارف التجارية الليبية مؤهلة فعلا للخصخصة ، وتحديد ما هي الايجابيات والسلبيات إن وجدت في الخصخصة ، وأتبع الباحث منهج التحليل الوصفي والكمي ، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد استراتيجية واضحة لخصخصة المصارف التجارية في ليبيا ، وايضا عدم تطوير اللوائح والتشريعات القانونية المصرفية في ليبيا مما أدي إلى ضعف في مستوي كفاءة أداء المصارف التجارية .

بإستخدام عينة أكبر قام عابدين ،(2006) بدراسة للتعرف على أثر الخصخصة على كفاءة أداء المصارف التجارية المصرية ، وايضا معرفة التغيرات التي حدثت في كل من العائد والمخاطر ، والسيولة ، وكفاءة راس المال ، وذلك من خلال مقارنة الأداء لتلك المصارف في مناسبتين مختلفين قبل وبعد الخصخصة وذلك باستخدام النسب المالية لتحليل أداء تلك المصارف قبل وبعد الخصخصة ، ثم تم استخدام التحليل الإحصائي للتأكد من مدي صحة الفرضيات ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين جميع المتغيرات قبل وبعد الخصخصة وهذا يوضح أن هناك بعض العقبات التي نتجت عن تطبيق أسلوب الخصخصة خاصة في المصارف التجارية ، ومن بين تلك العقبات هي عدم وجود سوق أوراق مالية على درجة عالية من الكفاءة وكذلك عدم وجود الأنظمة والقواعد التشريعية اللازمة .

أما في الجزائر فقد أجريت دراسة بوعيسي،(2006) حول حتمية خصخصة المصارف التجارية في إطار العولمة ، وكان الهدف من الدراسة هو معرفة الأسباب الأساسية لعدم كفاءة

الهياكل الاقتصادية والمالية والمصرفية بصفه خاصة ، ومعرفة ما إذا كانت خصخصة المصارف العامة عملية حتمية في إطار التحولات العامة الجارية ولاسيما بعد بروز ظاهرة العولمة ، وأتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي ، الذي يقوم على وصف الوقائع وتحليلها لاستنباط الدوافع التي أدت إلى خصخصة المصارف العمومية وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من الأسباب التي دفعت العديد من الدول النامية إلى خصخصة المصارف المملوكة للدولة ، وهي زيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي ، وتنشيط سوق الأوراق المالية ، وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية .

يجادل بوعمامة ،(2006) بأن اندماج وخصخصة المصارف ، سوف يزيد من القدرة على المنافسة ، وتنبيه المؤسسات المصرفية الجزائرية بضرورة الاهتمام بالتحولات العالمية للصناعة المصرفية ، ومحاولة مسايرة هذه التحولات بما يمكنها من المنافسة مع المصارف الأخرى واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والمنهج التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى أن عمليات خصخصة واندماج المصارف تؤدي إلى خفض التكلفة وزيادة القدرة التسويقية وكفاءة الخدمات المصرفية وزيادة القدرة على المنافسة العالمية كما إن الخصخصة تساعد في معالجة ضعف ونقص الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالملكية العامة للمؤسسات المصرفية ، كما أثبتت أن القطاع الخاص أدي إلى رفع الكفاءة الاقتصادية للمصارف .

قام الزناتي ،(2005) في ليبيا بدراسة للتعرف على أثار عملية خصخصة المصارف على عملية الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلية الاقتصاد الوطني الليبي ، وكذلك تحديد أهم الصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي في عملية نقل ملكية المصارف من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، حيث تم إجراء دراسة ميدانية على كل من مصرفي الصحاري والوحدة ، وتم

الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى أن تنفيذ برنامج الخصخصة له اثر إيجابي على الاقتصاد إذا ما تم تطبيقه بالشكل المناسب .

قام الجودي ،(2001) بدراسة الآثار الاقتصادية لخصخصة مصارف القطاع العام ، وتمت هذه الدراسة بالمقارنة بين البنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي ، وتمت المقارنة بين الأرقام الواردة بالقوائم المالية لتلك المصارف (التحليل الأفقي) وأيضاً استخدام صحيفة الاستبيان ، وتوصلت الدراسة إلى أن خصخصة مصارف القطاع العام أدت إلى ارتفاع مؤشرات الربحية لديها ، حيث أن أرباح المصرف التجاري الدولي زادت من 60 مليون عام 1990 إلى 350 مليون عام 1999 بعد الخصخصة ، كما أن الخصخصة تجعل المصارف أكثر قدرة في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة في العمل المصرفي .

أما الدراسات التي أجريت في اسيا فقد قام Khalid (2006) بدراسة أثر الخصخصة على أداء القطاع المصرفي في الباكستان ، وقد استخدمت هذه الدراسة المؤشرات المالية وذلك باستخدام البيانات عن الفترة من عام 1990–2002 ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تحسن بسيط في الأداء نتيجة للخصخصة ، ويري الباحث أن عملية الخصخصة لا تزال مستمرة ولم تصل إلى نهايتها بعد ، أي أن نتائج عملية الخصخصة ستظهر بشكل أكبر على المدى الطويل .

من أجل دراسة أثر الخصخصة من جانب أخر ، قام Khan (2006) بدراسة تأثير الخصخصة على الكفاءة وعلى الاقتصاد ، وعلى رفاهية الموظف وخدمات العملاء ، وأجريت الدراسة على مصرفين في الباكستان حيث تمت دراستهما ما قبل وبعد الخصخصة ، واستخدمت الدراسة النسب المالية واستقصاء أراء الموظفين والعملاء عن طريق صحيفة الاستبيان للحصول

على النتائج ، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تحسناً ملحوظاً في جميع المجالات ، وأقترح الباحث بأنه لنجاح عملية الخصخصة لابد من توفر عدد من الشروط من أهمها إيجاد طريقة للتعامل مع الديون المشكوك فيها وكذلك شفافية عملية الخصخصة .

أما في الهند فقد قام Sathy (2003) بدراسة تأثير الخصخصة على أداء المصارف وكفاءتها ، وقد تمت المقارنة بين ثلاث أنواع من المصارف خلال خمس سنوات "1998–2002" وهي المصارف المملوكة للدولة بالكامل ، والمصارف المخصخصة جزئياً ، والمصارف الخاصة ، وقد تم تحليل بياناتها باستخدام النسب المالية ، وتوصلت الدراسة أن المصارف المخصخصة جزئياً تظهر إيجابية أكثر واختلاف في الأداء المالي والكفاءة بالمقارنة مع المصارف المملوكة للدولة وأن مصارف القطاع الخاص لا تختلف كثيراً عن تلك التي تم خصخصتها جزئياً .

بالنسبة للدراسات التي أجريت في أفريقيا فقد قام Beck et al (2005) بدراسة تأثير الخصخصة على الأداء المالي للمصارف النيجيرية للفترة من " 1995 – 2001" واستخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي باستخدام النسب المالية ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تحسن في أداء المصارف التي تمت خصخصتها بالكامل ، وأيضاً توصلت لوجود أثار سلبية لاستمرار تملك الحكومة لنسب قليلة في أسهم العديد من المصارف ، وأوصت الدراسة بتوفير مناخ ملائم للاستثمار والخصخصة في الدول النامية ، وترك العمل لأليات السوق لكي تعطي الخصخصة نتائجها .

أما الدراسات في أوروبا فقد قام Fabio and Donald (2001) بدراسة أثر الخصخصة على التغيرات التنظيمية وربحية المصارف الإيطالية ، وأجريت هذه الدراسة على

عينة مكونة من أكبر ست مصارف إيطالية التي تم نقل أكثر من 50% من أسهمها إلى القطاع الخاص خلال الفترة من عام 1993 إلى عام 1998 ، واعتمدت الدراسة على المؤشرات المالية للحصول على النتائج ، وتوصلت الدراسة إلى أن الخصخصة في تلك المصارف أدت إلى تغير في الهيكل التنظيمي وكذلك حدث تحسن في ربحية المصارف والأداء المالي بصفة عامة .

هناك مجموعة من الدراسات التي أجريت على عينة كبيرة من المصارف في مختلف دول العالم حيث قام Megginson (2005) بدراسة هدفت إلى تقديم مسحاً تجريبياً لدراسة خصخصة المصارف في 59 دولة من مختلف القارات تضمنت أكثر من 250 من المصارف التجارية سواء المخصخصة كلياً أو جزئياً ، وكذلك التعرف على جدوى خصخصة المصارف ، وأسباب لجوء العديد من الحكومات إلى خصخصة قطاعها المصرفي ، وقد توصلت الدراسة إلى أن خصخصة المصارف تؤدي إلى تحسن أداء المصارف ويختلف هذا التحسن باختلاف المنطقة والمرحلة من التنمية الوطنية ، كما توصلت إلى أن الخصخصة الجزئية قد فشلت في تحسين الأداء بسبب تدخل الحكومة في سياسات الإقراض المصرفي .

في دراسة عن عينة كبيرة نسبيا من الدول النامية قام Boubakri et al (2005) بدراسة أثر الخصخصة على أداء المصارف في البلدان النامية ، وذلك باستخدام بيانات 81 مصرف من 22 دولة نامية ، لمدة سبع سنوات بما في ذلك سنة الخصخصة وتمت المقارنة بين أربع فئات من المصارف من حيث الملكية وهي المصارف المملوكة للدولة ، والمصارف المخصخصة لشركات أجنبية ، والمصارف المخصخصة لشركات محلية ، والمصارف الخاصة ، وتم استخدام النسب المالية للوصول إلى النتائج ، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف التي تم خصخصتها تظهر تحسناً طفيفاً بالمقارنة مع المصارف المملوكة للدولة ، ولكن

المصارف المملوكة للدولة هي أقل بالنسبة للتعرض لمخاطر الائتمان ، وأوضح الباحث بأن النتائج التي تم التوصل إلىها هي نتائج مبدئية ، وأن نتائج الخصخصة سوف تظهر مع مرور الوقت .

أما Clark et al (2004) فقد قام ببيان أهمية أن تتنازل الدول والحكومات على النسبة الغالبة التي تمتلكها في المؤسسات المالية وبخاصة المصارف ، لما لذلك من نتائج إيجابية على الأداء الاقتصادي وقطاع المصارف بصفة خاصة ، وقد تم دراسة خصخصة المصارف في 12 دولة وتحليل بيانات تلك المصارف ، وقد توصلت الدراسة إلى أن استمرار ملكية الدولة حتى ولو بنسبة قليلة يعود بالضرر على أداء المصارف المخصخصة ، كما أن عملية الخصخصة تؤدي إلى تحسن في ربحية المصارف وأن البيع المباشر للمستثمرين الاستراتيجيين يؤدي إلى عائد أكبر عن البيع عن طريق طرح الأسهم .

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أن أغلب الدراسات توصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية ما بين الخصخصة والأداء المالي للمصارف ، من هذه الدراسات دراسة محمد (2011)، الشرقطلي (2010) ، Khalid (2006)، Boubakri et a (2005) ، Beck et al (2005) ، Sathy (2003) ، كما تبين ايضاً أن بعض الدراسات أشارت إلى عدم وجود أثر للخصخصة على الأداء المالي كما في دراسة المجبري (2012) ، ومنهم من رأي أن للخصخصة أثار عكسية على الأداء المالي مثل دراسة عابدين (2006) .

بالنظر إلى الدراسات في البيئة الليبية والتي اعتمدت على دراسة أثر الخصخصة على الأداء المالي لمصرف الوحدة " دراسة حالة " كما في دراسة المجبري (2012) ، ودراسة أثر الخصخصة على الاقتصاد كما في دراسة الزناتي (2005) ، فإن هذه الدراسات لم تبحث

موضوع خصخصة المصارف كدراسة مقارنة بين عدة مصارف لمعرفة أثر الخصخصة على الأداء وعلى الخدمات المقدمة للعملاء ، وبالتالي فإن هذه الدراسة ناقشت مقاييس الأداء المالي للمصارف التي تعرضت للخصخصة بإدخال شريك أجنبي ، والمصارف التي مازالت مملوكة للدولة بشكل كبير ، والمصارف المملوكة بالكامل للقطاع الخاص .

2.2: **خصخصة المصارف** :

سوف نتطرق في هذا الجزء إلى التعريف بموضوع خصخصة المصارف ، والهدف منها ، وأهم مميزاتها وعيوبها.

1.2.2 **مفهوم الخصخصة :**

يرتبط ظهور المصطلح الانجليزي PRIVATIZATION بما اعلنته مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي التزامها بتحويل المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص ، غير أنه لا يوجد اتفاق حول التعبير عنه في اللغة العربية ، حيث ظهرت العديد من المصطلحات للتعبير عن عملية تحويل بعض الوحدات الاقتصادية من نطاق القطاع العام إلى نطاق القطاع الخاص ، ومن ابرز هذه المصطلحات الخصخصة ، والتخصاصية ، والاستخصاص ، والخوصصة ونزع الملكية العامة وغيرها ، إلا أن أكثر هذه المصطلحات شيوعاً في الاستخدام هو الخصخصة .

كما تعددت التعريفات لهذا المصطلح وتعددت معانيها ، حيث عرفت من خلال أساليبها أحيانا ، ومن متطلباتها أحيانا أخري ، أو عن طريق أهدافها والسياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة (خليفة ، 2007) .

لقد عرف البنك الدولي الخصخصة على أنها " زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة ، والأصول التي تسيطر عليها الدولة أو تملكها " (الفارسي ، 2004) ، وعرفت الأمم المتحدة للتنمية United Nations Development Programme (**UNDP**) الخصخصة بأنها "إخضاع عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية في المشروعات لقوي السوق وفقاً لهدف الربحية " (البيلي ، 2000) ، ويعرفها البعض على أنها "مجموعة من السياسات والإجراءات الرشيدة التي تهدف إلى الاعتماد بصفة أساسية على آليات السوق والقطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية " (عبيد ، 1996) ، كما يعرفها البعض الأخر على أنها " الرغبة في التحرر الاقتصادي وذلك بالتخلص من الاقتصاد الاشتراكي والتحول نحو اقتصاد السوق لمواكبة النظام العالمي الجديد " (خليل وزرقون ،2005) .

بناء على ما سبق يتضح بأن تعريفات الخصخصة تدور حول قيام الدولة بنقل ملكية المؤسسات العامة جزئياً أو كلياً إلى القطاع الخاص ، من أجل الوصول بأدائها المالي وأنظمتها الخدمية إلى أعلى درجات الكفاءة والمنافسة الممكنة .

2.2.2 مبررات خصخصة المصارف في ليبيا :

أتسمت كثير من الوحدات الاقتصادية العامة في ليبيا بأنها قد أنشئت على أسس غير اقتصادية ، إذ أن معظمها قام لاعتبارات اجتماعية وسياسية وبالرغم من دعم الدولة للمؤسسات العامة فقد أتسمت عملياتها بعدم الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمادية، ويتجلي ذلك في أن الكثير من المؤسسات العامة لم تحقق أرباحا كافية حتى لتغطية تكاليف الإنتاج ، وظهور الرشوة والمحسوبية والفساد الإداري والمالي ، وانخفاض مستويات الطاقة الإنتاجية

وضعف الرقابة وتقييم الأداء ، وهذا ما دفع بالدولة الليبية إلى الاتجاه نحو سياسة الخصخصة (بيت المال وكاجيجي ، 2004) .

يمكن بلورة مبررات خصخصة القطاع العام في ليبيا على النحو الأتي (بلقاسم ، 2006) :

1. ضعف الأداء الاقتصادي بشكل عام في مؤسسات القطاع العام .
2. تحمل الدولة أعباء مالية ضخمة ، وظهور عجز مالي مستمر ومتراكم في الميزانية العامة للدولة نتيجة لدعم هذه المشاريع .
3. ضخامة الفجوة بين الطاقة الإنتاجية المتاحة والطاقة الإنتاجية الفعلية بالقطاع الصناعي .
4. تدني العائد على الاستثمار في المؤسسات نتيجة لتدني مستوي الكفاءة والخلل في الهياكل التمويلية لهذه المؤسسات .
5. ضعف الرقابة في وحدات القطاع العام وظهور الفساد الإداري والمالي .
6. زيادة التوجه العالمي نحو اقتصاديات السوق وخصخصة القطاع العام .

أما بالنسبة للقطاع المصرفي ، فتعتبر مشاركة القطاع الخاص في ملكية وإدارة المؤسسات المصرفية ، أحد مبررات خصخصة القطاع المصرفي في ليبيا نظراً لوجود اختلاف كبير بين أداء كل من المصارف المملوكة للدولة ، والمصارف الخاصة ، وهذا الاختلاف هو أساس سعي الدولة لنقل هذا القطاع للقطاع الخاص (عثمان ،2000) .

فالمصارف الخاصة تهدف في المقام الأول إلى تحقيق أقصي قدر ممكن من الأرباح ، بينما المصارف المملوكة للدولة تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية (محمد ،2011) .

أما من حيث الإدارة غالباً ما تتبع المصارف الخاصة سياسة إدارة سليمة أكفأ من سياسات الإدارة في المصارف العامة خاصةً في الدول النامية ، فالمصارف الخاصة تتمتع بالحرية في اتخاذ قراراتها وسياساتها ، بينما الإدارة في المصارف العامة تخضع لضغوط الدولة في توجيه سياستها الائتمانية مما يؤدي إلى ضعف وسوء الإدارة (الخضيري ،2009).

أما بالنسبة لسياسات الاقراض (الائتمان) ، فتعد من أهم الاختلافات بين المصارف الخاصة والعامة ، وهذا الاختلاف يتمثل في منح الائتمان ، حيث نجد أن منح الائتمان في المصارف الخاصة يخضع لدراسة العميل ، وقوة مركزه المالي ، وبالتالي تحقيق الربحية ، بينما نجد أن القرار الائتماني في المصارف العامة ، يخضع في بعض الأحيان إلى ضغوط سياسية مفروضة على موظفي المصارف المملوكة للدولة من قبل السلطات العليا في الدولة (بوعمامة ،2006).

أما سياسة تحصيل القروض ، ففي المصارف الخاصة توجد بعض الحوافز للموظفين والتي تحثهم على الاهتمام بدراسة مختلف أوضاع المقترضين ، ومدي قدرة المقترضين على سداد القرض ، وهذه الحوافز تسهل تحصيل القروض الممنوحة ، أما المصارف المملوكة للدولة وخاصةً في الدول النامية فإن سياسة تحصيل القروض تحظي باهتمام قليل جداً من قبل مسئولي القروض في هذه المصارف وذلك لأنها تتعرض لضغوط سياسية لمنح القروض ، ولهذا يصعب تحصيلها بسبب توجيه مواردها لتمويل مشروعات مملوكة للدولة ، وايضا عدم وجود الكوادر المؤهلة لمتابعة منح القرض وتحصيله (الارناؤوطي ،2009) .

فيما يتعلق بالرقابة والمتابعة ، فإن المصارف الخاصة تضع نظاماً شديداً للمتابعة والرقابة على عمليات المصرف ، وعلى أداء العاملين والإدارة ، أما في المصارف العامة تكون

نظم الرقابة ضعيفة ، ويكون هناك تساهل في تطبيقها ، وهو ما يؤثر سلباً على معاملات وعمليات المصرف (عثمان ،2000) .

3.2.2 أهداف عملية خصخصة المصارف :

تعتبر الخصخصة أحد أهم عناصر برامج الإصلاح الاقتصادي ، ولذلك فإن أهداف عملية الخصخصة ستتبع بالضرورة هذه البرامج والتي تتمحور نحو الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية ، لذا تشير استراتيجيات برامج الإصلاح الاقتصادي إلى وجود عدد كبير من الأهداف وراء برامج الخصخصة ، إذ أن مجرد نقل الملكية لا يمثل في حد ذاته هدفاً ذو قيمة اقتصادية ولا حتى قيمة اجتماعية ما لم يستهدف بنقل ملكية المصارف زيادة إنتاجيتها والعمل على تطويرها وتحسين أدائها وتعظيم الربحية ، وعليه يمكن القول إن الهدف الأساسي من عملية الخصخصة هو تطوير المصارف العامة وتحسين أدائها وزيادة إنتاجيتها ورفع معدل ربحيتها (بشير،2003) .

وفيما يأتي أهم الأهداف لعملية خصخصة القطاع المصرفي :

أولا : تعميق المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء المصرفي ، حيث أن خصخصة المصارف تؤدي إلى زيادة المنافسة بين المصارف وتعميق تلك المنافسة ، وهو ما يؤدي إلى خفض هامش الوساطة المالية ، بل إن التنافس المتزايد بين المصارف سوف يدفعها إلى توجيه الائتمان المصرفي نحو المشروعات الأكثر إنتاجية والأكثر ربحية ، وهو ما قد يساعد في إعادة تخصيص الائتمان المصرفي بالاستناد إلى المعايير الاقتصادية السليمة ، وتعكس المنافسة المصرفية تحسن في الأداء المصرفي في اتجاهات عديدة سواء في ابتكار واستحداث منتجات جديدة ، أو في امتلاك القدرات التنافسية التي تعني تقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة

وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية ، وبسعر تنافسي وفي أسرع وقت ممكن ، وهو ما يزيد من القدرات التنافسية للمصارف تجاه المنافسة العالمية في ظل العولمة (عبدالحميد ،2001) .

ثانياً : تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية ، ففي إطار أن أسهم المصارف عادةً تلقي ثقة كبيرة من المتعاملين في البورصة وتزايد عمليات التداول عليها ، فإن خصخصة المصارف العامة تساعد من خلال طرح أسهمها في سوق الأوراق المالية على زيادة المعروض من الأوراق المالية ومن ثم زيادة سعة السوق وتعميقها وتطويرها ، كما أن طرح أسهم المصارف للاكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع ، مما قد يشجع على زيادة مدخراتهم لاستثمارها في شراء تلك الأسهم ، ويجعل عملية تحويل الملكية العامة للمصارف بشكل جزئي إلى الملكية الخاصة عملية تمر بسهولة ويسر (Khan ،2006) .

ثالثاً : توفير فرص عمل جديدة وإعادة التوازن إلى سوق العمل والتقليل من أو القضاء على البطالة ، وذلك نظراً لما تتميز به هذه العملية من السماح للقطاع الخاص بإقامة مصارف منافسة للمصارف التي كانت مقتصرة على القطاع العام من ناحية ، ومن ناحية أخرى منح الفرصة للمصارف المحولة لعمل توسعيات استثمارية أخرى أو إضافة خدمات جديدة لسلسة خدماتها (محمد،2011) .

رابعاً : تحقق الخصخصة إدارة أفضل وذلك بسبب أن الظروف المحيطة بالمديرين في المصارف الخاصة تخفف عنهم الكثير من الأعباء وتحررهم من القيود ، مما يؤمن سير العمليات المصرفية بما يوافق حاجات الزبائن ، كما يدخل ضمن الإدارة الفعالة ، التأهيل والتدريب الدائمين لرفع مستوى رأس المال البشري ومواكبة مختلف المتغيرات في العالم المصرفي ، وكذلك تطور التقنيات المصرفية (عابدين ،2006) .

خامساً : تخفيض الطلب على الموازنة العامة للدولة ، والمتمثل في الإنفاق على الاستثمارات العامة ، وتمويل خسائر المصارف العامة والتي تعد نزيفاً قومياً يؤثر على كفاءة الإدارة ، وتوجيه الموارد نحو الاستخدام غير الأمثل ، فعادةً ما تستخدم الحكومة المصارف العامة لتمويل مشروعات محددة أو شركات بدون أي شروط أو اعتبارات ، مما يتسبب في زيادة حجم الديون المتعثرة في محفظة قروضها وهو ما يؤثر على تنافسيتها وأرباحها ، بخلاف المصارف الخاصة التي يقودها تحقيق الأرباح وتقيس أداءها بحسب تزايد نصيبها في السوق ومن ثم فإنها تسعى إلى تقديم الخدمة الجيدة والجديدة (سمري ، 1999) .

سادساً : زيادة دخل الحكومة الناتج عن التصرف في وحدات القطاع المصرفي العام بالبيع ، مما يساعد في تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة ، وتسديد جزء من الدين العام وتقليل التمويل بالعجز ، والتخلص من العبء الإداري الملقى على كاهل الدولة (بوعيسي ،2006) .

4.2.2 الطرق المتبعة في خصخصة المصارف :

لخصخصة المصارف طرق مختلفة ولكل منها مزايا وعيوب ، ويعد اختيار الطريقة المناسبة من أهم عناصر نجاح عملية خصخصة القطاع المصرفي العام ، إذ تتفاوت درجة تدخل الدولة في أنشطة المصرف باختلاف الطرق المتبعة والتي تعتمد بدورها على عدة عوامل منها ، أهداف الدولة من التحول ، والموقف المالي ، وكفاءة أداء المصارف المحولة ، ومدى قدرة النشاط الخاص على امتلاك المصرف وإدارته ، كما أن لهيكل السوق ودرجة تطور الأسواق المالية المحلية تأثيراً في اختيار طريقة الخصخصة (الخضيري ،2009) .

بصـورة عامـة يمكـن تقسـيم طـرق الخصخصـة إلـى قسـمين رئيسـين ، القسـم الأول الخصخصة الكاملة في حين يتضمن القسم الثاني الخصخصة الجزئية .

1.4.2.2 الخصخصة الكاملة :

تشير عملية الخصخصة الكاملة إلى البيع (أي النقل الكامل للملكية أو بيع جزء منها إلى النشاط الخاص) ، ويتولى القطاع الخاص عملية تمويل التوسعات والتصفية ، وتتضمن الأتي :

1- الطرح العام للأسهم :

يقصد بالطرح العام ، قيام المؤسسات المالية ، بطرح كل أو جزء من أسهم رأس مال المصرف للبيع للجمهور ، من خلال سوق الأوراق المالية ، ويقوم هذا الأسلوب على افتراض أن رأس مال المصرف مقسم إلى أسهم عادية ، أما إذا كان رأس مال المصرف غير مقسم إلى أسهم عادية ، فإن تطبيق هذا الأسلوب يتطلب ضرورة تقييم المصرف المراد خصخصته ، وتقدير عدد وقيمة أسهم رأس المال وتحديد السعر الذي يباع به السهم في البورصة ، ثم بعد ذلك تطرح الأسهم للاكتتاب العام (عابدين ،2006) .

تعد الطريقة المذكوره أعلاه من أفضل الطرق بشكل عام من وجهة النظر الاقتصادية لما تؤديه من توسيع نطاق الملكية وقاعدة المنافسة ، ولا سيما عندما تضع الدولة قيوداً على كمية الأسهم التي يمكن لكل مستثمر شراؤها ، كما تسهم طريقة بيع الأسهم في الأسواق المالية في تطوير الأسواق المحلية كما هو الحال في عدد من البلدان العربية ، كما إن طريقة الطرح

العام للاكتتاب تؤمن قدراً كبيراً من الشفافية ولا سيما عندما تكون البيانات والمعلومات متاحة على نطاق واسع تماشياً مع شروط البيع من خلال الأسواق المالية (الزناتي ،2005) .

يعاب على هذه الطريقة أنها عملية بالغة التعقيد ، وإنها تحتاج إلى وقت ومال وإدارة جيدة وواعية ، كما إن توزيع الملكية على نطاق واسع ، يصل في بعض الحالات إلى ألاف المساهمين ، دون وجود مستثمر ومدير رئيسي ، قد يسئ إلى تنظيم المصرف (عبدالمنعم ،2007) .

2- الطرح الخاص للأسهم:

يقصد بالطرح الخاص بيع أسهم المصرف أو جزء منه لمستثمر واحد أو مجموعة مختارة من المستثمرين ، بل وقد يتم البيع لمصرف أخر قائم بالفعل ، إذ يتم في بعض الأحيان بيع المصرف العام الصغير والمتوسط إلى مصرف قائم ، وغالباً ما يكون هذا المصرف المعروض للبيع يعاني خسائر مالية ناجمة عن سوء الإدارة أو عدم القدرة على المنافسة وقد يكون من المصلحة أن يعمل في ظل مصرف قائم (بوعيسي ،2006) .

يعتبر الطرح الخاص أفضل من الطرح العام لعدة أسباب منها (الخضيري ،2009) :

1. أنه يتسم بالمرونة والسهولة في التنفيذ ، مقارنة بالطرح العام .
2. عدم وجود التزام بنشر المعلومات التي تفرض على المصارف التي تطرح أسهمها للتداول العام ، وهو ما يضفي سرية على أنشطة المصارف إلى جانب توفير تكاليف نشر تلك المعلومات .

3. يتيح الفرصة لاختيار المشتري الملائم ،الذي لديه الإمكانيات المادية ، والخبرة الفنية والإدارية ، الأمر الذي ينتهي بتحقيق عائد إيجابي للمصرف ، والاقتصاد ككل .
4. يتميز الطرح الخاص بصغر حجم المساهمين ، مما ييسر على الإدارة اتخاذ قرارات ، كان يصعب اتخاذها في حالة طرح الأسهم للتداول العام.

على الرغم من مزايا الطرح الخاص بالنسبة للمصارف ، إلا أن هذا الأسلوب عليه محاذير كثيرة ، وتوجه له العديد من الانتقادات ، نرصد أهمها في الأتي (بشير،2003) :

1. إن اختيار مستثمر بعينه ، قد يعرض الدولة لمواجهة انتقادات معينة كالتواطؤ والرشوة .
2. هناك مخاوف من أن يؤدي هذا الأسلوب إلى تركيز الثروة في أيدي جماعات محلية أو أجنبية غير مرغوبة .

2.4.2.2 الخصخصة الجزئية :

تشير الخصخصة الجزئية إلى عملية نقل أدارة المصرف إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ بحق الملكية للدولة ، ومن ابرز طرق الخصخصة الجزئية هي خصخصة الإدارة ، وترمي هذه الطريقة إلى رفع كفاءة مصارف القطاع العام من خلال تحسين إدارتها بإدخال تقنيات إدارة مصارف القطاع الخاص . ويمكن أن تأخذ خصخصة الإدارة أشكال مختلفة ، وهي عقد الإدارة ، والتأجير ، وغيرها (عبدالحميد،2009) .

1- عقد الإدارة :

عقد الإدارة ، هو اتفاق تعاقدي بين مؤسسة مصرفية عامة وبين مؤسسة مصرفية خاصة ، لإدارة هذه المؤسسة ، بينما تستمر الملكية للقطاع العام . أي تتحول حقوق التشغيل

فقط إلى القطاع الخاص لا حقوق الملكية ، ويمكن الحصول على خدمات القطاع الخاص مقابل رسوم محددة ، بالإمكان ربطها بأرباح المصرف أو بأدائه ، كما تبقى المصارف العامة مسئولة عن نفقات التشغيل والاستثمار ، ويستخدم هذا الأسلوب عندما تريد الدولة تنشيط المؤسسات الخاسرة من أجل رفع قيمة هذه المؤسسات وأسعارها (بادي ،1993) .

من أهم مزايا أسلوب عقد الإدارة ما يلي (الشرقطلي ،2010) :

- استمرار ملكية الدولة للمصرف ، وتكون لدي المصرف إدارة مؤهلة ، وذات كفاءة عالية.
- يعتبر من الخطوات المهمة لبيع المصرف للقطاع الخاص بأسعار مرتفعة ، بعد أن يحقق أرباحاً مشجعة ، لإغراء القطاع الخاص من أجل امتلاكه .
- توفير فرصة للعاملين بالمصرف ، عن طريق التعامل أو الاحتكاك بالإدارة الخاصة ، ذات الخبرة الإدارية والمصرفية ، الأمر الذي يمكنهم من تحمل المسؤولية بعد ذلك ، والاستفادة من المهارات الخاصة والقدرات المصرفية للتعلم منهم.

يعاب على هذا الأسلوب ما يلي (حسن،2012) :

- أنها تحتاج إلى مراقبة ومتابعة .
- حيث إن المصرف يكون مملوكاً للقطاع العام ، مما يؤدي إلى تدخل الدولة في عمليات المصرف ، من خلال فرض بعض الممارسات غير الاقتصادية ، مثل توجيه الائتمان لمشروعات أو قطاعات معينة .
- أن يؤخذ في الحسبان أتعاب الإدارة ، وهي تكاليف إضافية يتحملها المصرف ، وبالتالي يجب أن تكون الزيادة في الأرباح تغطي تلك التكاليف ، في حالة أن فريق الإدارة لا يتحمل أي مسئولية مادية عن الخسارة أو الفشل .

2- التأجير:

ويعني قيام القطاع الخاص باستئجار احد المصارف من الدولة واستثمارها وتشغيلها لصالحه بموجب عقد إيجار بمدة محددة ، نظير مبلغ يتفق بشأنه .

ومن مميزات هذه الطريقة (البراد ، وعبدالعال ،2002) :

- أنها تقوم بتخليص الدولة من عبء إدارة المصارف دون التفريط في أصولها وممتلكاتها .
- الحصول على دخل سنوي دون التعرض إلى مخاطر السوق إلى جانب وقف الدعم والتحويلات المالية الأخرى .
- كما يسمح التأجير بجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة ، مما يساهم في استخدام أصول المصرف بدرجة اكبر من الكفاءة.

5.2.2 الآراء المؤيدة والمعارضة لخصخصة المصارف :

أثار موضوع خصخصة المصارف العامة ، جدلاً كبيراً بين كافة أوساط المجتمع ، فمنهم المؤيد ومنهم المعارض . ويرجع ذلك إلى أنه للمصارف أهمية خاصة ، فهي تشكل الهرم الاقتصادي في الدول ، حيث تقوم بتمويل المشروعات وتستقبل مدخرات المواطنين ، وتساهم في توفير فرص عمل جديدة ، ويوجد العديد من الآراء المؤيدة والمعارضة للخصخصة في مجال المصارف (عبدالحميد ، 2009) .

1.5.2.2 الآراء المؤيدة لخصخصة المصارف :

تستند الآراء المؤيدة لعملية خصخصة المصارف إلى عدة اعتبارات منها:

1. أن مصارف القطاع العام لا تقوم بالدور المطلوب ، وانه لا توجد إستراتيجية واضحة بشأنها ، إذ اخفق الجهاز المصرفي العام في أداء دوره والقيام بواجباته ، فالخدمات التي كان ينبغي أن يقوم بها أصبحت تتم خارج نطاق الجهاز المصرفي ، فضلاً عن ذلك فانه اخفق أيضا في تكوين فوائض مالية حقيقية ذاتية ولم يساعد الآخرين في تكوين هذه الفوائض (محمد،2011) .
2. إن طبيعة القطاع المصرفي تحتاج إلى حركة وحرية في القرار والاستجابة للمؤشرات الداخلية والخارجية بالسرعة المطلوبة ، وهذا ما لم يتوافر في مصارف القطاع العام .
3. إن إدخال المنافسة الأجنبية وإبعاد المصارف عن سيطرة الدولة يسمح بكفاءة اكبر في الأداء ، في الوقت الذي تقلل فيه من فرص الانزلاق في الفساد وتصارع المصالح بين المسئولين .
4. إن حركة خصخصة المصارف تدفع بحركة العمل نحو الأعلى وبسرعة وبأمان ، وان مردوداتها ستكون لصالح الجميع (الارناؤوطي ،2009) .

فضلاً عمَّا تقدَّم ، فان هناك من يرى أن المصارف الخاصة تتميز عن المصارف العامة بمجموعة مميزات تشجع على الإسراع بعملية الخصخصة ومنها :

1. إن خصخصة المصارف سوف ترفع من درجة التنافس بين المصارف ، وبالتالي تزداد كفاءتها وتجعل المصارف أكثر قدرة على توظيف أموال المودعين ، وتحقيق عائد يعمل على تحسين أداء المصارف .

2. حسن استخدام الموارد وزيادة في الكفاءة وتوليد معدلات نمو مرتفعة تسمح بمزيد من فرص العمل وزيادة في الناتج المحلي للدولة (عبدالحميد ،2001) .
3. خصخصة المصارف تجعلها أكثر قدرة على جذب المدخرات والودائع ، ويرجع ذلك لما للخصخصة من مردود على قدرة المصرف على تطبيق أفضل التكنولوجيا المصرفية وتنوع المنتجات المقدمة للعملاء .
4. مرونة التعامل والابتعاد عن الروتين ، وكذلك السرعة في إنجاز المعاملات (محمد ، 2011) .

2.5.2.2 الآراء المعارضة لخصخصة المصارف :

في مقابل الآراء المؤيدة لخصخصة المصارف يحرص البعض على بقاء مصارف القطاع العام واستمرارها في نطاق الملكية العامة ، نظراً للدور الحيوي الذي تحتلهُ تلك المصارف ، بوصفها عصب الاقتصاد القومي وأداة تحت يد الدولة لمواجهة حالات التضخم أو الانكماش التي قد تعترض البلاد ، والقدرة التي تتفرد بها المصارف في التأثير على حجم السيولة المحلية عن طريق قدرتها في خلق النقود بمنح القروض لزبائنها (بشير،2003) .

فضلاً عما تقدم يري المعارضون أنه لعملية خصخصة المصارف العديد من العيوب أهمها :

1. لا يوجد تأكيد على أن الملكية الخاصة للمصارف سوف تؤدي إلى توجيه هذه المصارف للجزء الأكبر من مواردها لخدمة التنمية ، لأن الاستثمار في التنمية لا يحقق أعلى عائد في الأجل القصير ، والمستثمر يبحث عن عائد سريع ومضمون على استثماراته (الوصال ، 2012) .

2. إن زيادة ارتباط القطاع المصرفي بالاقتصاد العالمي يجعله عرضة لتأثيرات مباشرة بالأزمات العالمية بأي شكل من الأشكال .
3. في ظل احتدام التنافس بين المصارف ، ومن خلال أدواتها مثلاً تقديم سعر فائدة منافس ، مما يترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة المقدمة مما يقلل من العوائد بشكل مباشر للمصارف التجارية (طلبه وأفحيمة ،2004) .
4. أن المستثمر الأجنبي عادةً ما يلجأ إلى تحويل الأرباح إلى الخارج ، ولا يستثمرها داخل البلاد ويهتم بالأرباح المادية فقط دون الاهتمام بالاعتبارات الدولية (الخضيري ،2009) .

6.2.2 شروط نجاح خصخصة المصارف :

يقوم الإصلاح الاقتصادي على حزمة من السياسات المتكاملة والتي يجب أن تتضافر فيما بينها لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية ، وتعتبر الخصخصة احدي هذه السياسات ، وإذا ما تبنت الدولة انتهاج هذا الأسلوب لتنفيذ برنامج الإصلاح ، فإن تطبيق سياسة الخصخصة تستوجب بعض الشروط والإجراءات قبل وأثناء تنفيذ الخصخصة لضمان نجاحها (ابراهيم ،2000) .

من أهم هذه الشروط ما يلي :

- إيجاد هيئة استشارية مكونة من مختلف الفعاليات في المجالات السياسية والاقتصادية والمصرفية وغيرها تتمتع بقدر كبير من الاستقلاليه بغية دراسة المصارف التي يمكن أن يجري خصخصتها بما يتفق ومصلحة الاقتصاد (بشير،2003) .

- يجب أن يبدأ برنامج الخصخصة في مناخ ملائم ، وبطريقة مبسطة ومحددة وواضحة ، حتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة منها ، ويجعله يكتسب قوة مع مرور الزمن (طلبة وأفحيمة ،2004) .
- من المهم أن يتوافر إطار قانوني على درجة عالية من الكفاءة ، إذ لا بد من قانون مفصل وشامل ينظم الإطار القانوني العام والشروط التي ستنظم عملية الخصخصة ، ولا سيما البيع ، ومن ثم الإشراف والرقابة على المؤسسات التي تم خصخصتها (المغربي ، والفضيل،2004)
- إن عملية خصخصة المصارف العامة تحتاج إلى توفير إطار تشريعي ورقابي سليم لتأمين المنافسة وحماية مصالح المستثمرين والمودعين على حدٍّ سواء ، وتحقيق الكفاءة في خصخصة المصارف ، وذلك لتفادي إنشاء احتكارات مصرفية خاصة أو تحويل الاحتكارات المصرفية العامة إلى احتكارات خاصة (عبدالحميد ،2009) .
- إن عملية خصخصة مؤسسات القطاع العام ، يعتريها العديد من الصعوبات الناجمة عن صعوبة تقدير القيمة الحقيقية لأصول هذا القطاع . ومن هنا تأتي أهمية أسواق الأوراق المالية ، حيث إن العلاقة وثيقة بين عملية الخصخصة وبين وجود أسواق مالية ذات كفاءة عالية توفر المناخ لتمويل الاستثمارات عبر تعبئة المدخرات من خلال هذه الاسواق ، وتبرز أهمية أسواق المال ، بصورة أساسية عند تبني سياسة الخصخصة وتحويل المشروعات العامة نحو القطاع الخاص ، وتشير تجارب الخصخصة في دول العالم ، إلى أن البرامج الناجحة كانت مرتبطة بوجود أسواق مال منظمة وكبيرة ، بما يسمح باستيعاب الأوراق المالية للمشروعات المراد خصخصتها ، في حين أن الأسواق

التي تعاني من ضعف وعدم توافر بنية أساسية لديها تؤدي إلى إعاقة عملية الخصخصة أو عدم استيعابها .

من هنا تلعب أسواق الأوراق المالية ، دوراً هاما في إتمام عملية الخصخصة بنجاح حيث العلاقة بينهما علاقة وطيدة ، فسوق الأوراق المالية تزدهر وتتوسع وتتعمق بوجود عمليات الخصخصة ، وكذلك الخصخصة بحاجة إلى سوق أوراق مالية قادرة على تسهيل عمليات الخصخصة (حسن ،2012) .

- إلغاء الأسعار الإدارية المفروضة ، سواء كانت أسعار خدمات ، أو أسعار صرف ، أو أسعار فائدة ، لتعكس التكلفة الحقيقية والمنفعة الحقيقية للأشياء ، ويمكن أن يتم ذلك بشكل تدريجي ، ومتلازماً مع تحسين الأجور والمرتبات (الارناؤوطي ،2009) .
- الشفافية ، فهي تعطي مصداقية اكبر لعملية الخصخصة ، مما يولد الثقة لدى كافة الأطراف المعنية ، أي مختلف الكتل السياسية وإدارة المصارف وزبائنها والمستثمرين ، وعلية ينبغي إحاطة الرأي العام بكافة تفاصيل صفقات البيع والجهات التي اشترت ومبالغها وتراكم تلك المبالغ ، لغرض جذبه وإيمانه بمصداقية العملية ، كما أن الاتفاق على أساليب الخصخصة والإعلان عليها من البداية وتحديد الجهات المختصة بتطبيق هذه الأساليب والمعايير المطبقة في الاختيار والتفاوض ، يعطي لبرامج الخصخصة الوزن والثقل والجدية ، وهذه جميعاً خصائص ضرورية لإنجاح هذا البرنامج (خليفة ،2007) .

3.2 القطاع المصرفي في ليبيا :

شهد القطاع المصرفي تحولات كبيرة في مكوناته وأهدافه وإدارته خلال أوائل السبعينات ، وذلك تماشياً مع السياسة الاقتصادية العامة التي تبنتها الدولة ، فقد تم البدء في تنظيم القطاع المصرفي وذلك بموجب القرار الصادر في سنة 1969 القاضي بتلييب المصارف الأجنبية العاملة فى ليبيا ، ثم بموجب القانون رقم (153) لسنة 1970 بشأن تأميم الحصص الأجنبية فى المصارف التجارية وإعادة تنظيمها ، والقانون رقم (63) لسنة 1971 بتعديل بعض احكام قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963 وقد نجم عن صدور وتنفيذ هذه القوانين والقرارات ظهور نظام مصرفي وطني بالكامل يتكون من خمسة مصارف تجارية تخضع لإشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي ، ثم بدأ مصرف ليبيا المركزي عام 1970 إستراتيجية إعادة هيكلية وتطوير وتحديث القطاع المصرفي ، والهادفة إلى الارتقاء بمستوي الخدمات إلى مستوي المصارف العالمية ، لتحقيق رؤية المصرف المركزي والتوجهات السياسية والاقتصادية حيث قام بإصدار قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993 ، والذي سمح للقطاع الخاص بأن يؤسس ويدير مصارف تجارية خاصة ، كما سمح بدخول فروع لمصارف أجنبية للعمل في البلاد ، وكذلك صدور قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (134) لسنة 2006 ، بشأن سوق الأوراق المالية (التشريعات ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية) .

أيضاً صدور القانون رقم (1) لسنة 2005 ،بشأن المصارف ومن ضمن السياسات الجديدة :

- إعادة هيكلية المصارف التجارية .

سوف نشير بشكل موجز لمكونات القطاع المصرفي في ليبيا الموضحه في الشكل المرفق (2-1) وهي كما يلي :

الشكل (2-1)

مكونات الجهاز المصرفي في ليبيا

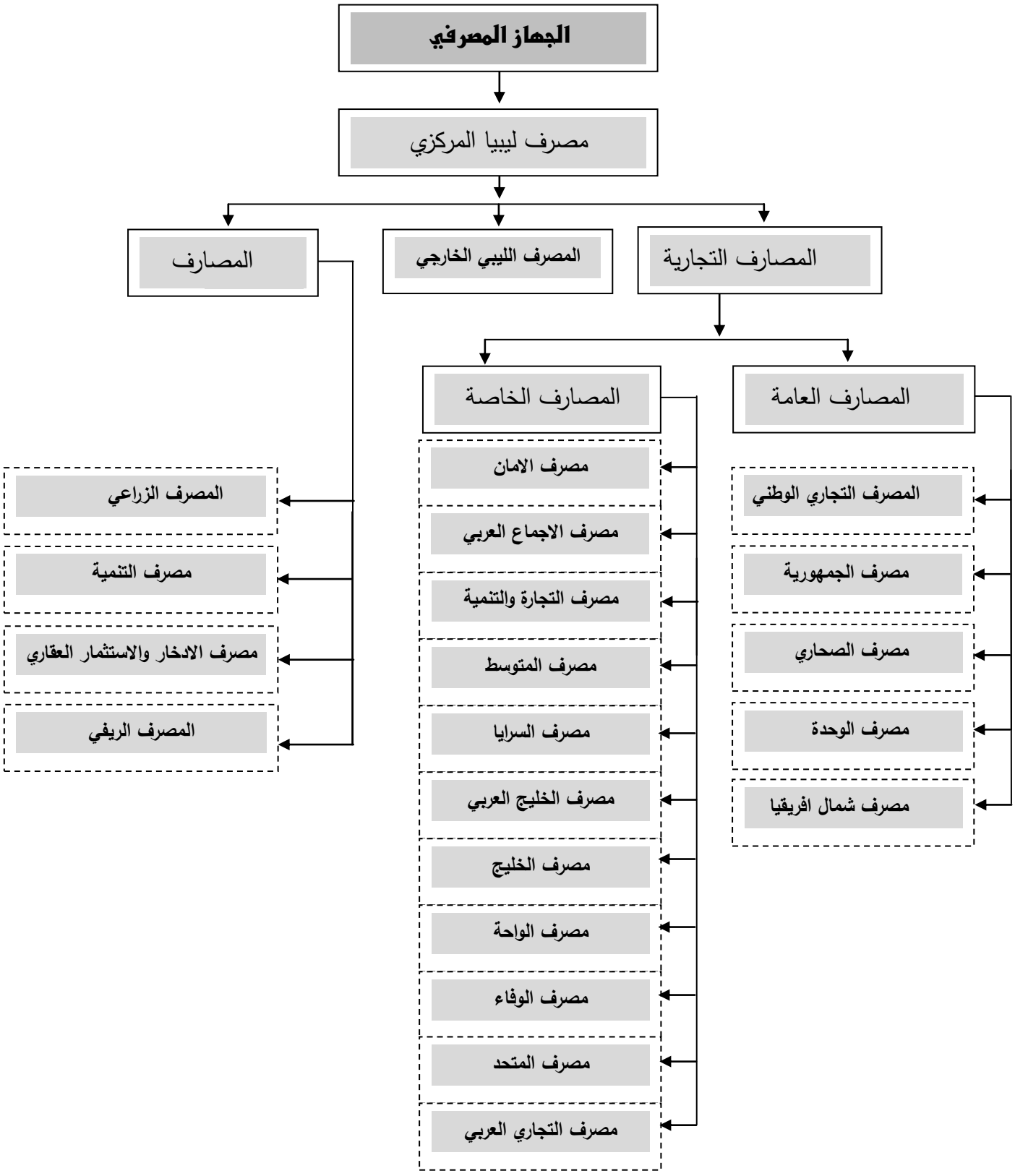

المصدر : إعداد الباحث حسب القانون رقم (46) لسنة 2012م .

أولا – المصرف المركزي : مصرف ليبيا المركزي وهو يتابع ويراقب المصارف التجارية ويقودها بأحكام قانون المصارف لعام 2005 وهو حتما يكون مملوكا للدولة .

ثانياً – المصارف التجارية : وهى المصارف التي تقبل الودائع من المواطنين وتقدم لهم جميع أنواع الخدمات المصرفية .

والمصارف العاملة هي :

1- **المصرف التجاري الوطني** : كانت تملكه الدولة بالكامل ثم تمت خصخصة 15 % من أسهمه في عام 2010 .

2- مصرف الصحارى : كانت تملك الدولة 83 % من أسهمه منذ عام 1971 ثم تمت خصخصة 15 % للمواطنين في عام 2005 ، كما قام مصرف ليبيا المركزي ببيع 57% إلى صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والذي قام ببيع 19 % لمصرف أجنبي فرنسي (بيابا) واستلم ألإدارة بالكامل .

3- مصرف الوحدة : كانت الدولة تملك 87 % من أسهم المصرف منذ عام 1971 وتمت خصخصة نسبة 15 % مثل مصرف الصحارى في عام 2007 ، كما قام مصرف ليبيا المركزي ببيع 53% إلى صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي قام ببيع 19 % من أسهم المصرف لشريك عربي وهو البنك العربي (عمان) ، وتحصل الشريك ألإستراتيجي على كامل الإدارة .

4- مصرف الجمهورية : منذ أول يناير 2008 تم إدماج مصرفي ألأمة والجمهورية تحت اسم مصرف الجمهورية ، كانت الدولة تملكه بالكامل ولكن في بداية عام 2008 قام مصرف ليبيا المركزي بخصخصة نسبة 15% من أسهم المصرف .

ثالثاً – المصارف الخاصة : قام بإنشائها مواطنون ليبيون مثل مصرف التجارة والتنمية ، ومصرف ألأمان ومصرف ألإجماع العربي.

رابعاً – المصارف المتخصصة :

وهى تتكون مما يلي:

1- المصرف الزراعي : وتم إنشاؤه منذ عام 1957 ،ويختص في تمويل جميع المنتجات والخدمات الزراعية.

2- مصرف التنمية : وتم إنشاؤه في عام 1981 ويختص بتمويل مشروعات التنمية .

3- مصرف ألادخار والاستثمار العقاري : وتم إنشاؤه في عام 1981 ويختص بتمويل الوحدات السكنية والمشروعات العقارية .

4- المصرف الريفي : وهو يختص بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وبدأ نشاطه في عام 2003 (الفيتوري ،2007) .

5- المصرف الليبي الخارجي : يختص بالتعاملات بالعملات الاجنبية خارج ليبيا ، وقد تم فتح إداره تتعامل بالدينار الليبي ولكن ليس مع الافراد ، وهو مصرف مملوك بالكامل لمصرف ليبيا المركزي .

4.2 تقييم الأداء في المصارف :

تعتبر عملية تقييم الأداء من العمليات الهامة والمستمرة لكافة الأنشطة ، وذلك للحكم على النشاط الذي تقدمة ، ومدي تحقيقها لأهدافها ، وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة .

كما أن لعملية تقييم الأداء في المصارف أهمية بالغة ، وذلك نظراً للدور الذي تقوم به في تأدية مختلف الخدمات المالية والمصرفية لكافة القطاعات الاقتصادية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، كما أن عملية تقييم الأداء تعتبر الحلقة الأخيرة في العملية الإدارية وعلى ضوءها يتم التأكد من أن النتائج تحققت وفق الأهداف المخططة وبكفاءة عالية (الفيتوري ، 2007) .

هناك العديد من المؤشرات لتقييم المصارف فمنها ما يهتم بتصنيف الجدارة الائتمانية ، وهي مقاييس تحاول تقييم احتمالات (خطر) عدم سداد مقترض بقيمة القروض المستحقة عليه ، وتعتبر أول من أصدر مؤشرات جدارة ائتمانية كانت شركة (Mooy's) في عام 1909 ، وخلال فترة التسعينات أزدهر نشاط تصنيف الجدارة الائتمانية وأصبح علي الأقل هناك تسع شركات تقوم بعملية التصنيف أهمها : Fitch-Moody's-Standard&Poor's .

كما أن هناك بعض المؤشرات التي تحاول الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومن أهمها مؤشر (CAMELS) ، والذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة .

1.4.2 معيار (CAMELS) لتقييم الأداء المصرفي :

تعتبر المصارف من أهم الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة ، فمن خلالها تتمكن من تحقيق أهدافها ومكونات سياستها النقدية وخلق الجو المناسب للتنمية الاقتصادية وإنشاء المشروعات الجديدة وتطويرها .

فالمصارف في مجموعها تكون حلقة تتفاعل داخلها شتي مجالات النشاط الاقتصادي وكلما نما واتسع هذا النشاط زادت تبعا لذلك استثمارات المصارف وتعددت خدماتها وأنشطتها ولما كان نجاح هذه المصارف في أداء اعمالها سيؤدي بالضرورة إلى زيادة تقدم وتطور اقتصاديات البلدان وفي شتى الميادين فقد اهتمت معظم هذه الدول ومن خلال المصارف

المركزية فيها بتقييم أداء هذه المصارف للتعرف على التغيرات التي طرأت عليها ، وأثر ذلك على النشاط الاقتصادي وكذلك للتأكد من سلامة المركز المالي لها ومدى تقيدها بأحكام وقوانين وتعليمات المصارف المركزية ، وقد استخدمت لهذا الغرض العديد من النماذج والأنظمة في تقييم أداء المصارف ومنها نموذج CAMELS (العميد ، 2012) .

2.4.2 تعريفه:

هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ، ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني ، ويأخذ المعيار في الاعتبار خمسة عناصر رئيسية هي:

1- كفاءة رأس المال CAPITAL ADEQUACY

2- جودة الأصول ASSET QUALITY

3- الإدارة MANAGEMENT

4- الربحية EARNINGS

5- السيولة L IQUIDITY

6 - الحساسية SENSITIVITY TO MARKET RISK

يرمز الحرف C لمدى كفاءة رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرف A لجودة الأصول وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى

كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي ، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال وحرف L يرمز لقياس سلامة السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة وأخير حرف S يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق (احمد ، 2005) .

يتم التعبير عن كل عنصر من هذه العناصر بعدد من المؤشرات المالية ، وقامت المصارف المركزية بتطوير هذا النظام بما يتفق وظروفها ، ويضم كل مؤشر من هذه المؤشرات مؤشرات تفصيلية وفقاً لظروف كل دولة والنظام المصرفي المتبع فيها ومدى وفرة وجودة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي (العميد ، 2012) .

طبقا لهذا النظام يتم تقييم المؤسسات المالية بشكل شامل وعلى أساس موحد وهذا يتطلب تقييمها على أساس مركب لجميع مكونات (CAMELS) وعلى أساس منفرد لكل مكون من مكونات النظام ، بحيث يحدد لكل مكون تصنيف رقمي من (1 إلى 5) يكون التصنيف رقم (1) الأفضل و التصنيف (5) الأدنى ، ويحدد التصنيف النهائي للمصرف استناداً إلى تقييمات كل مكون رئيسي من المكونات المذكورة .

إن المصارف التي يكون تصنيفها (1 ، 2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي ، وقدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة ، أما المصارف التي تصنيفها (3) فهي تواجه بعض نقاط الضعف قد تظهر بشكل بارز في الملاءة و السيولة ، مما يستوجب اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة من قبل المصرف المركزي لإدارة المصرف لتحديد وتلافي نقاط الضعف ، والمصارف التي يكون

تصنيفها المركب (4 ، 5) فان علامة استفهام كبيرة سوف تحيط بالمصرف فيما يتعلق بقدرته على الاستمرارية (شاهين ، 2005) .

جدول (2-1)

التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي	درجات التقييم النهائي
1 قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء	1-1.4
2 مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات	1.5 -2.4
3 معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة	2.5 – 3.4
4 ضعيف	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية	3.5 – 4.4
5 غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة – إشراف	4.5 – 5

المصدر : احمد (2005)

3.4.2 نشأة معيار CAMELS :

إن من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي ، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية ، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم ، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف.

بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظل المصرف الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد المصارف بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998 ، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار

CAMELS كمقارنة للفترتين المذكورتين (1988–1998) نتائج طيبة لأداء المصارف في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 [1] وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1.

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه المصرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف ، وقد توصل المحللين الاقتصاديين بهذا المصرف إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام المعيار كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض إعطائهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع المصارف ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل ، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل[2] الثانية للرقابة المصرفية (بوخلخال ، 2012) .

---

[1] يتطلب نظام CAMELS إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلي العناصر الست الأساسية ، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1 إلي 5) حيث يكون التصنيف (1) الأفضل ، والتصنيف (5) الأدنى ، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استناداً إلي تقييمات كل عنصر من العناصر المذكورة .

[2] منذ سبعينات القرن الماضي وجد محافظو المصارف المركزية أن المنافسة بين المصارف الكبري لدولهم لم تكن عادلة بالنظر إلى أختلاف مستوي القيود التي تفرض على هذه المصارف في مختلف الدول ، لذا فقد تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية بمبادرة من محافظي المصارف المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر الكبري مع نهاية عام 1974 بمدينة بازل السويسرية ، وتهدف هذه اللجنة إلى المساعدة على تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي وإيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية ، وايضاً إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف الناشئة عن الفروق في متلطبات الرقابة الوطنية بشأن رأس المال المصرفي .

4.4.2 مميزات معيار CAMELS:

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMELS في الآتي (الفرا ، 2008) :

1- تصنيف المصارف وفق معيار موحد.

2- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.

3- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف.

4- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.

5- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدى ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

6- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

7- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلة بواسطة المصارف للمصرف المركزي .

5.4.2 عيوب وانتقادات معيار CAMELS (شاهين ، 2005):

1- اختيار النسب المالية التي بني عليها المعيار يقوم على التقدير الشخصي وليس على افتراضات مثبتة إحصائيا فهناك بعض البحوث العلمية توصلت إلى نسب مالية أخرى أكثر كفاءة ولها تأثير أكبر على الموقف المالي للمصرف من تأثير النسب المستخدمة حالياً بواسطة المعيار ، ولذلك قد يكون من المفيد استبدال النسب الحالية بالنسب الجديدة أو استخدام الاثنين معا مما قد يحسن من كفاءة استخدام المعيار .

2- أعطى المعيار أوزان ثابتة للعناصر المكونة له بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها .

3- حتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه .

4- يعتمد المعيار على تقسيم المصارف لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل ، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من مصرف لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة .

5- يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي .

6- في حالة حدوث تغيير كبير في حجم موجودات مصرف معين الأمر الذي يضعه في مجموعة شبيهة أخرى أكبر أو أصغر من مجموعته الشبيهة السابقة ، وقد يحدث تغيير ملحوظ في درجات تقييم وتصنيف المصرف المعني بالرغم من أن مؤشرات موقفه المالي لم تتغير وإنما إنحصر التغيير في حجم موجوداته فقط .

5.2 الخلاصة :

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل عن مفهوم خصخصة المصارف ، ومبرراتها ، وأهدافها ، والطرق المتبعة فيها ، وشروط نجاحها ، اتضح أنه من أسباب عدم نجاح برنامج خصخصة المصارف هو عدم وجود سوق مالية على درجة عالية من الكفاءة ، وذلك كما ظهر في دراسة عابدين (2006) ، ودراسة بوعيسي (2006) ، وأن استمرار ملكية الدولة في المصارف المخصخصة ولو بنسب قليلة يعود بالضرر على المصارف ، وذلك كما ظهر في دراسة Beck et al (2005) ، ودراسة Clark et al (2004) .

الفصل الثالث

تحليل البيانات المالية

واستخلاص النتائج

0.3 **مقدمة** :

يهدف هذا الفصل إلى الوصول إلى استنتاجات عملية لغرض تحقيق أهداف الدراسة ، وتم في هذا الفصل تقييم الأداء المالي للمصارف باستخدام نموذج (CAMELS) لتقييم الأداء المصرفي ، خلال الفترات قبل وبعد سنة 2007 ، حيث تم اعتبار سنة 2007 وهي السنة التي تم فيها خصخصة مصرفي الصحاري والوحدة ، هي البداية الحقيقية لعمليات خصخصة المصارف في ليبيا ، ومن ثم مقارنة أداء المصارف قبل هذا التاريخ وبعده .

لقد تم تحليل البيانات المتحصل عليها من القوائم المالية باستخدام معيار (CAMELS) باعتباره أحد الوسائل الحديثة لتقييم الأداء المصرفي ، ويأخذ هذا المعيار في الاعتبار ستة عناصر رئيسية وهي كفاءة رأس المال وجودة الأصول ، والربحية والسيولة ، وأخيراً الحساسية لمخاطر السوق ، وقد تم استخدام النسب المالية الخاصة بكل عنصر كما تم استخدامها في دراسة الفرا (2008) ، ودراسة بن سفاع (2008) ، ودراسة بوخلخال (2012) ، حيث تم قياس **كفاء رأس المال** باستخدم (نسبة الأصول الخطرة – نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول – نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض – نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع) ، أما **جودة الأصول** فقد تم استخدام (نسبة التصنيف المرجح – نسبة الاصول الخطرة إلى إجمالي الأصول) ، في حين أن **الربحية** تم قياسها باستخدام (العائد على متوسط الأصول – معدل العائد على الأصول – معدل العائد على حقوق الملكية) ، و**السيولة** تم قياسها باستخدام (نسبة السيولة – نسبة السيولة النقدية – نسبة الأصول السائلة إلى مجمل الأصول) ، أما بالنسبة لعنصر **الإدارة** فقد تم إستخدام صحيفة الاستبيان للوصل إلى معرفة مدي قوة أو ضعف الإدارة

وبالتالي معرفة أثر الخصخصة على الإدارة ، أخيرا **الحساسية إلى مخاطر السوق** تم قياسها باستخدام نموذج تسعيرة الأصول الرأسمالية β .

كما تم استخدام القوائم المالية للمصارف محل الدراسة لمدة 8 سنوات ، منها 4 سنوات قبل الخصخصة (2003-2006) ، ومنها 4 سنوات بعد الخصخصة (2007-2010)[1] .

1.3 تقييم الأداء المالي للمصارف قبل سنة الخصخصة :

لقد تم الاعتماد في هذا التحليل على البيانات المالية المتوفرة حيث أنه تم الحصول على القوائم المالية من سنة 2003 حتى 2006 ، وأيضاً تم الاعتماد على النسب المالية المستخدمة في دراسة الفرا (2008) ، ودراسة بن سفاع (2008) ، ودراسة بوخلخال (2012) .

1- كفاءة رأس المال Capital Adequacy :

تحدد مؤشرات كفاءة رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية ، حيث يعتبر رأس المال المصدر الرئيسي لحماية الودائع ويمكن المصارف ذات رؤوس الأموال الكبيرة من امتصاص الخسائر دون المساس بحقوق المودعين ، كما تعتبر كفاءة رأس المال العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي والتي أصبحت في تزايد مستمر نتيجة للتطورات المتسارعة في مجالات عمل المصارف تكنولوجياً كالصيرفة الالكترونية بصفة عامة وعبر شبكة الانترنت بصفة خاصة .

ولذلك تقدمت لجنة بازل خلال عام 1999 ببعض المقترحات التي تنطوي على أفكار جديدة تتمثل في توسيع قاعدة وإطار احتساب كفاية رأس المال لتلبي تحقيق أهداف زيادة معدلات الأمان والسلامة ومتانة النظام المالي ، بالإضافة إلى إدراج العديد من المخاطر التي أفرزتها التطورات الحديثة في العمل المصرفي ، حيث قامت بوضع قواعد وأسس موحدة على

[1] تم تلخيص القوائم المالية للمصارف في الملاحق (3-33) ، (3-34) ، (3-35) ، (3-36)

مستوي العالم لقياس كفاءة رأس المال من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال المصرفي والموجودات الخطرة المرجحة ، وحددت نسبته ب (8%) [1] وطبقته المصارف العاملة في أكثر من 100 دولة (الزعابي ، 2008) .

وتقاس كفاءة رأس المال وفق نظام (CAMELS) بالنسب التالية :

1- نسبة الأصول الخطرة : وتقيس هذه النسبة مدي الحماية التي تقدمها حقوق الملكية لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها المصرف إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية ، أو إذا ما اخفق في تحصيل أحد القروض التي سبق وأن قدمها لأحد الزبائن ، وكذلك الانخفاض الذي قد يحدث في رأس مال المصرف الناشي عن احتمال عدم الوفاء بهذه الاستثمارات ، وهي تعتبر الأساس في التقييم وفق نظام (CAMELS) ، ويمكن أن يطلق على هذه النسبة هامش الأمان المتاح لمواجهة الاستثمار في الأصول الخطرة ، ويتم حساب هذه النسبة بقسمة حقوق الملكية على الأصول ذات المخاطر ، وهي الأصول ذات الطبيعة الاستثمارية التي تنطوي على مخاطر عالية بطبيعتها ، كالقروض طويلة الأجل والتسهيلات الائتمانية ، وأي أصول اخري يستثني منها الاصول التي لا يوجد بها مخاطر كالأصول النقدية وما في حكمها (الزعابي ، 2008) .

وتقاس هذه النسبة كالتالي :

$$\text{نسبة الأصول الخطرة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول ذات المخاطر}}$$

[1] طبق هذا المعيار من قبل مصرف الاحتياط الفدرالي لولاية نيويورك منذ عام 1952 ، وأوصت لجنة بازل بأن يعمم علي المصارف التي لها نشاط دولي أو ترغب في أن يكون لها نشاط دولي ، ويتم احتساب معيار كفاية راس المال المحدد بنسبة 8% من خلال قسمة راس المال المتاح للمصرف علي الموجودات الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطر .

2- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول : وتشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل الأصول .

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

3- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض : وتمثل هذه النسبة مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الإخفاق في استرجاع جزء من الأموال المستثمرة في القروض .

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي القروض} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي القروض}}$$

4- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع : تقيس هذه النسبة مدي اعتماد المصرف على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل وأيضاً قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له ، أي أن هذه النسبة كلما زادت كلما كان مصدر أمان للمودعين .

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

وبذلك فإن إجراء تقييم سليم وفق مقومات محددة للعناصر المرتبطة بقضايا رأس المال ، سوف يؤدي إلى تصنيف صحيح له ويساهم في دعم عمليات التفتيش كما يلي (الفرا ، 2008):

1- المصرف الذي يصنف رأسماله (1) يتصف بالمؤشرات التالية :-

- أداء قوي للأرباح .
- النمو الجيد للأصول .

- خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية ، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها .
- معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين ، مع المحافظة على قدرة المساهمين على زيادة رأس المال بصورة مقبولة ، (معقولية توزيع الأرباح : تعطي عائد للمساهمين دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب) .
- الحجم المنخفض للأصول المتعثرة ، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها .

2- **المصرف الذي يصنف رأسماله (2)** لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله بالتصنيف (1) حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية ، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة. فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبياً، فضلاً عن إخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأس مال كافٍ لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال. ورغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظيمي عن كثب .

3- **المصرف الذي يصنف رأسماله (3)** يتوافق مع كفاءة رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة . مما يتطلب إشرافاً تنظيمياً لضمان مناقشة الإدارة للقضايا ذات الشأن ، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاءة رأس المال . ومن أسباب التصنيف أيضاً وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال ، فضلاً عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله . وهي في حد ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة

على رأس المال مما ينعكس سلباً على قدرة المصرف والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله .

4- **المصرف الذي يصنف رأسماله (4)** يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاءة رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية ، حيث يكون لدى المصرف مستوى عالٍ من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله ، كما يعاني المصرف من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية ، أو تحقيق نتائج سلبية في ربحيته ، وبناءً على ما سبق فقد يعاني المصرف أو لا يعاني في تلبية المتطلبات التنظيمية ، ولكن من الواضح عدم وجود كفاءة في رأس المال ، فإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراءً فورياً لتصحيح الاختلالات ، فإنه يتوقع الإعسار الوشيك للمصرف . مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة والمساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال .

5- **المصرف الذي يصنف رأسماله (5)** يعتبر معسراً ، بحيث يتطلب إشرافاً رقابياً قوياً لتلافي خسائر المودعين والدائنين ، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي ، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف .

وقد أعتمد الباحث في تصنيف المصارف فيما يتعلق بكفاءة رأس المال وفق مكونات نظام (CAMELS) على معيار السلطة الليبية والتي أشترط فيه مصرف ليبيا المركزي على ان لا تقل نسبة كفاية رأس المال في المصارف التجارية كلاً على حده معدل 8% وفقاً لمقررات لجنة بازل 1 .

حيث أنه تم التصنيف وفق المؤشرات التالية (بوخلخال ، 2012) :

- رأس المال الجيد : تكون نسبة كفاءة رأس المال جيدة إذا كانت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر 10 % فأكثر .
- رأس المال الملائم : تكون نسبة كفاءة رأس المال ملائمة إذا كانت 8% فأكثر .
- رأس المال الضعيف : تكون نسبة كفاءة رأس المال ضعيفة إذا كانت أقل من 8% .
- رأس المال الضعيف جداً : تكون نسبة كفاءة رأس المال ضعيفة جداً إذا كانت أقل من 6 % .
- رأس المال الضعيف بشكل حرج : تكون نسبة كفاءة رأس المال ضعيفة بشكل حرج إذا كانت تساوي أو أقل من 2% .

كما تم الاعتماد على مجموعة من النسب الفرعية لقياس كفاءة رأس المال اعتماداً على متطلبات هذا النموذج وما توفره الميزانيات من بيانات وكما يظهر في الجدول (3-1) .

جدول (3-1)

قياس كفاءة رأس المال للمصارف قبل سنة الخصخصة (2007)

المؤشرات المالية / المصـــــــارف	نسبة الأصول الخطرة	حقوق الملكية\ مجمل الاصول	حقوق الملكية\ مجمل القروض	حقوق الملكية\ مجمل الودائع
مصرف الصحـــــــاري	%10.82	%8.69	%21.62	%13.27
مصرف الوحـــــــدة	%10.59	%8.30	%25.59	%11.52
المصرف التجاري الوطني	% 5.50	%4.48	%15.20	%6.14
مصرف التجارة والتنميـــة	%8.40	%6.26	%85.45	%8.68

- يتضح من الجدول (3-1) أن نسبة حقوق الملكية إلى الأصول ذات المخاطر تعتبر جيدة لجميع المصارف عدا المصرف التجاري الوطني ، حيث نجد أن متوسط هذه النسبة بالنسبة لمصرف الصحاري ومصرف الوحدة ومصرف

التجارة والتنمية على التوالي (10.82%) ، (10.59%) ، (8.40%) أما بالنسبة للمصرف التجاري الوطني فإن متوسط هذه النسبة يعتبر ضعيف وهو (5.50%) ، وبالتالي فإن نسبة كفاءة رأس المال بالنسبة لمصرف الصحاري ومصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية تعتبر جيدة ، لأنها تقع أعلى من النسب المطلوبة وفق معيار لجنة بازل وكذلك معيار السلطة الليبية وهو 8% ، أما بالنسبة للمصرف التجاري الوطني فإن نسب كفاءة رأس المال الخاصة به تقع تحت المعيار المطلوب ، ويعزي هذا الانخفاض في النسبة إلى وجود ارتفاع في مستوي الأصول ذات المخاطرة حيث بلغت عام 2006 (2,931,020,508) أثنان مليار وتسعمائه وواحد وثلاثون مليون وعشورن الف وخمسمائه وثمانية ، فضلاً عن إخفاق الإدارة في الإحتفاظ برأس مال كاف لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال .

وبمقارنة هذه النسب مع المعدل المطلوب فإن رأس المال بالنسبة لمصرف الصحاري ومصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية ، يصنف تحت التصنيف رقم (1) وهو رأس مال جيد ، وهذا يعطي مؤشرات على :

- أداء قوي للأرباح .
- النمو الجيد للأصول .
- الحجم المنخفض للأصول المتعثرة .
- خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية .

أما بالنسبة للمصرف التجاري الوطني فإنه يصنف تحت التصنيف رقم (4) وهو رأس مال ضعيف جداً ، مما يعني أن المصرف يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاءة

رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية ، حيث يكون لدي المصرف مستوي عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله .

- كذلك أظهرت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول انخفاض مستمر بالنسبة لجميع المصارف ، حيث كانت في مصرف الصحاري (11.12%) سنة 2004 وانخفضت إلى (5.29%) سنة 2006[1] ، أما مصرف الوحدة فقد انخفضت من (8.41%) سنة 2003 وصولاً إلى (7.85%) سنة 2006[2] ، وكذلك المصرف التجاري الوطني فقد انخفضت من (5.18%) سنة 2003 إلى أن وصلت إلى (4.41%) سنة 2006 [3]، في حين أن هذه النسبة انخفضت بالنسبة لمصرف التجارة والتنمية من (6.65%) سنة 2003 إلى (5.47%) سنة 2006[4] بشكل يظهر الاعتماد المتزايد على حقوق الملكية في تمويل الأصول بالنسبة لهذه المصارف .
- وبالنسبة إلى نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض فيلاحظ أنها في تزايد مستمر بالنسبة لجميع المصارف ، وهذا يعكس قدرة رأس المال والإحتياطيات على تغطية خسائر القروض المتعثرة .
- أما نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع فقد أظهرت انخفاضاً مستمرا بالنسبة لجميع المصارف ، وحيث أن هذه النسبة تبين مدي اعتماد المصرف على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل ، وأيضا قدرته على رد الودائع التي

---

[1] أنظر الملحق (3-5)

[2] أنظر الملحق (3-1)

[3] أنظر الملحق (3-9)

[4] أنظر الملحق (3-13)

حصل عليها من الأموال المملوكة له ، وبالتالي فإن انخفاض هذه النسبة يعكس لنا المخاطر التي يتعرض لها المصرف من انخفاض قدرته على تغطية التزاماته .

2- **جودة الأصول** Assets Quality:

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات ، لأن حيازة المصرف لأصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال .

ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة الأمور التالية (الحربي ، وعبدالغني ،2010) :

- حجم الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال .
- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها .
- التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة .
- حجم وطريقة معاملة الإدارة لقروض الموظفين .
- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعلمات النافذة .
- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات، ملاحقة المقترضين، مثلاً) .
- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والائتمانات المتعثرة .

وتقاس جودة الأصول بموجب نظام (CAMELS) بالنسب التالية :

1- نسبة التصنيف المرجح = المخصصات / حقوق الملكية+المخصصات

وتقيس هذه النسبة حجم الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات ، فكلما قلت هذه النسبة فهذا يعطي مؤشر على :

- أن حجم الديون المتعثرة لدي المصرف قليلة .
- أن هناك ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها .
- أن إدارة ائتمان جيدة والربحية أفضل وفرص النمو قوية للمصرف .

2- نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى اجمالي الأصول : حيث أن انخفاض هذه النسبة يدل على جودة الاستثمار ، ولكن ليس بالضرورة أن يدل هذا الانخفاض على جودة الاستثمار ، حيث أن ارتفاع درجة الاستثمار في السندات الحكومية على سبيل المثال يدل على سياسة استثمارية متحفظة ، أو قد يدل على أن هناك مشاكل في كفاءة رأس المال حيث تقوم المؤسسات المالية بمحاولة تحسين صورة معدل كفاءة رأس المال لديها بالاستثمار في سندات الحكومة ذات وزن مخاطر يعادل الصفر وفقا لتصنيفات بازل.

وتقاس هذه النسبة كالتالي :

نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى اجمالي الأصول

= الأصول المرجحة بالمخاطر / اجمالي الأصول

وبموجب هذا النظام فإنه يتم تقييم المصرف بهذه النسب على النحو التالي (الفرا ، 2008) :

جدول (3-2)

درجات تصنيف المصرف لجودة الأصول

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الأصول المرجحة
1	قوية	أقل من 5%
2	مرضية	من 5- 15%
3	جيدة بعض الشيء	أكثر من 15- 35%
4	خطر	أكثر من 35- 60%
5	غير مرضية	أكثر من 60%

1- المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (1) يتصف بالمؤشرات التالية:-

- حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال.
- وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها.
- الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية وقروض الموظفين بما يعطي حداً أدنى من المخاطرة.
- الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص.
- احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.

2- **المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (2)** يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة بـ (1) ولكن يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة ، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها ، كما تتصف بوجود حجم

من الأصول المتعثرة (لا تتجاوز بالعادة 25% من إجمالي رأس المال) بواحدة أو أكثر من الخصائص التالية :-

- يشهد المصرف اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها أو في مستوى مخصص الخسائر المكونة لمواجهتها.
- توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل .
- تثير القروض الممنوحة للموظفين بعض الملاحظات المخالفة للأصول والترتيبات التنظيمية الموضوعية بشأنها .

3- **المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (3)** يظهر نقاط ضعف رئيسية ، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار المصرف مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب. كما يتميز هذا التصنيف بزيادة حجم الائتمان المتعثر (لا يتجاوز 40% من رأس المال الإجمالي) بالإضافة إلى واحد أو أكثر من الخصائص التالية :

- استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدي إلى حدوث الإعسار إذا لم يتم المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها .

- الائتمانات المصنفة الرديئة (المشكوك فيها والمولدة للخسائر) تتجاوز بشكل كبير المخصصات المكونة بشأنها مما تثير تهديدات لرأس المال .

4- **المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (4)** يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة مما تبرز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر وقد يصل إلى 60 % من إجمالي رأس المال، ورغم ذلك تتوفر احتمال قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول .

5-المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (5) تظهر مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة حيث يتجاوز نسبة 60% من إجمالي رأس المال أو تسبب في وجود مركز سلبي له مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك ، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين ، ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول المصرف .

جدول (3-3)

قياس جودة الأصول للمصارف قبل سنة الخصخصة (2007)

المؤشرات المالية / المصـــــــارف	نسبة التصنيف المرجح	الأصول المرجحة بالمخاطر\ مجمل الأصول
مصرف الصحـــــــاري	%40.38	%79.30
مصرف الوحـــــــدة	%67.75	%78.55
المصرف التجاري الوطني	%66.18	%81.31
مصرف التجارة والتنميـــة	[1]	%75.03

وبناء على المؤشر السابق يتبين أن جودة الأصول تعتبر غير مرضية بالنسبة لجميع المصارف ، أي أنها تقع ضمن التصنيف رقم (5) عدا مصرف الصحاري فهو يقع ضمن التصنيف رقم (4) ، وهذا يدل على أن هناك ضعف يظهر من خلال ارتفاع في حجم

[1] نظراً لعدم توفر بند المخصصات في ميزانيات مصرف التجاره والتنمية قبل الخصخصة ، تم الاعتماد على نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول فقط بالتقييم بالنسبة لمصرف التجارة والتنمية .

الأصول المتعثرة بالنسبة لرأس المال ، وحجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها ، مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك ، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين .

3-كفاءة الإدارة Management:

يتم تقييم الجانب الإداري في المرحلة الأخيرة لأن الجوانب الأخرى تصب في النهاية فيها ، ويتم تقييم الجانب الإداري من خلال الجوانب التالية (احمد ، 2005) :

- يتوقع أن المصرف ذو الإدارة الجيدة يكون له رأس مال كاف ونوعية أصول جيدة و أرباح كافية وسيولة كافية .
- مدي التزام إدارة المصرف بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي .
- وجود مدراء أكفاء لإدارة المصرف .

ولم يتم استخدام مؤشر الإدارة في التحليل لكونه يحتاج إلى تقييم داخلي للمصارف محل الدراسة ، وبالتالي تم الاستعاضة عن ذلك باستخدام صحيفة الاستبيان للوصول إلى معرفة مدي قوة أو ضعف الإدارة و معرفة أثر الخصخصة على الإدارة ، كما تم استخدامها في دراسة الفرا (2008) ، ودراسة (شاهين ، 2005) .

4-الربحية Earnings:

تنظر إدارة المصرف إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء المصرف ، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول ، ويتم قياس فعاليتها من خلال عدة نسب منها نسبة العائد على متوسط الأصول ، وإن انخفاض هذه النسب

يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية المصارف ، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر (شاهين ، 2005) .

وفي هذا الإطار سوف نتطرق لأهم النسب المالية التي يمكن أن تقيس قدرة المصرف على تحقيق الربح :

1- **العائد على متوسط الأصول** : تقيس هذه النسبة مدي كفاءة الإدارة في استخدام الأصول في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة ، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة ، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح ، كما تعتبر هذه النسبة أساساً لتقييم المصرف وفق مكونات نظام (CAMELS) ، كما تم أستخدامها في دراسة دراسة الفرا (2008) ، ودراسة بوخلخال (2012) .

وتقاس كالتالي :

$$\text{معدل العائد على متوسط الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط الأصول}}$$

2- **معدل العائد على الأصول** : تقيس هذه النسبة مدي كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة ، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة ، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح ، كما تم أستخدامها في دراسة الفرا (2008) ، ودراسة بن سفاع (2008) .

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

3- **معدل العائد على حقوق الملكية :** يطلق معدل العائد على حقوق الملكية على الفائض أو العائد على استثمارات حقوق الملكية ، وهو يعد من أهم نسب أو مؤشرات ربحية المصارف لأنه يوضح كفاءة الإدارة في استغلال أموال حملة الأسهم وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال ، ويعد ذلك المعدل المعيار الأكثر شمولاً لقياس فعالية الإدارة لأنه يقيس ربحية الأصول وربحية هيكل رأس المال ، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على مدي قدرة المصرف على تحقيق أرباح أعلى على حقوق الملكية أو رأس المال والعكس صحيح .

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وقد تم الاعتماد على هذه النسب في التحليل وذلك كما يظهر في الجدول رقم (3-4) ، هذا وعادة ما يتم تحديد نسب الربحية لأغراض التصنيف بالاستناد إلى أداء المصارف ذات الصفات المتشابهة ، إلا أن التركيز علىها بمعزل عن العوامل الأخرى سيؤدي إلى نتائج مضللة، فعلى سبيل المثال : قد يعكس المصرف أرباحاً عالية جداً ، لكن مصدر الأرباح قد يتأتى من حدث لمرة واحدة أو من نشاطات غير تقليدية (عالية المخاطر)، كما أنه بالرغم من ارتفاع نسبة الربحية ، فإن الاحتفاظ بالأرباح يبقى غير كافٍ للسماح بنمو رأس المال.

وبالتالي سوف يكون تصنيف المصرف حسب مؤشرات الربحية كالتالي (الفرا،2008) :

1- المصرف الذي تُصنف أرباحه (1) يتصف بالمؤشرات التالية:

- يوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال و دفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين.
- سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات.
- الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية.
- الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.
- نسبة الربحية بالعادة فوق 1%.

2- **المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (2)** يولد دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطيات اللازمة ، ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة . إلا أن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية ، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية ، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية. وتكون نسبة الربحية 1% أو قريبة منها (بين 0.75% و 1%) .

3- **المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (3)** يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة من أكثر العوامل المذكورة ، وقد يشهد المصرف انخفاضاً في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها ، مما يعيق تكوين الاحتياطيات اللازمة. وتبلغ نسبة الربحية هنا بين (بين 0.5 % و 0.75 %) ، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية .

4- **المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (4)** يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كافٍ للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب ، ويتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسارة برأس المال . ويجب أن تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات. كما يتطلب من المصرف المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية و المساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية. حيث أنه بدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة المصرفية. وتكون نسبة الربحية هنا بين (0.25% و 0.50%) .

5- **المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (5)** يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية ، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تتسبب بالإعسار الوشيك . وتبلغ نسبة الربحية هنا أقل من (0.25%) .

جدول (3-4)

قياس الربحية للمصارف قبل سنة الخصخصة (2007)

المؤشرات المالية / المصارف	معدل العائد على متوسط الأصول	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية
مصرف الصحاري	% 0.84	% 0.89	% 10.68
مصرف الوحدة	% 0.72	% 0.69	% 8.41
المصرف التجاري الوطني	% 0.34	% 0.31	% 7.16
مصرف التجارة والتنمية	% 0.64	% 0.95	% 14.94

- يلاحظ من الجدول (3-4) أن هناك تفاوت في نسبة العائد على متوسط الأصول حيث نجد أن متوسط هذه النسبة بالنسبة لمصرف الصحاري (0.84%) مما يجعلها تحت

التصنيف رقم (2) وفق مكونات نظام (CAMELS) وهذا التصنيف يدل على أن المصرف يولد دخلاً كافيا لتلبية متطلبات الاحتياطيات ويدفع حصص أرباح معقولة إلا أنه يشهد بعض الاتجاهات السلبية ، حيث أنه بدأ الاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية ، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية ، أما بالنسبة لمصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية فإن متوسط هذه النسبة (0.72%) ، (0.64%) على التوالي مما يجعل هذين المصرفين في التصنيف رقم (3) ، وهذا التصنيف يدل على أن هذين المصرفين يشهدا انخفاضاً في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها ، مما يعيق تكوين الاحتياطيات اللازمة ، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية ، أما المصرف التجاري الوطني فهو يعتبر الأضعف حيث أن متوسط هذه النسبة (0.34%) وهذه النسبة تضعه تحت التصنيف رقم (4) وهذا التصنيف يعتبر الأضعف حيث أنه يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كافٍ للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب ، ويتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسارة برأس المال، ويجب أن تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات.

- أما بالنسبة إلى نسبة العائد على الأصول فيعتبر مصرفا الصحاري والتجارة والتنمية هما الأفضل حيث بلغ متوسط هذه النسبة (0.89%) ، (0.95%) على التوالي وهذا يدل على أن هناك كفاءة من جانب الإدارة في استخدام الأصول ، مما أدي إلى تحسن في مستوي ربحية الأصول في المصرف ، أما انخفاض هذه النسبة بالنسبة للمصارف الاخري فهو يدل على ضعف كفاءة الإدارة في استخدام الأصول .

- في حين أن نسبة العائد على حقوق الملكية شهدت تذبذباً بالنسبة لمصرف الصحاري والوحدة والتجاري الوطني ، وبالرغم من هذا التذبذب إلا أن هذه النسبة تضل جيدة وهذا يدل على أن كفاءة من جانب الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها ، أما بالنسبة لمصرف التجارة والتنمية فنجد أن هذه النسبة في انخفاض ولكن رغم هذا الانخفاض فإن متوسط هذه النسبة يعتبر جيد حيث بلغ (14.94%)[1] ، ويعزي هذا الانخفاض إلى أن هناك تحفظ من قبل الإدارة في النشاطات حيث أنها زادت من الاعتماد على النشاطات الأقل مخاطر مما أدي إلى انخفاض هذه النسبة .

5-1السيولة Liquidity:

السيولة هي قدرة المصرف على تحويل الأصول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة ، ويرى البعض أن السيولة عبارة عن قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة ، حيث تستخدم هذه النقدية بتلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم ، وتقديم الائتمان لتلبية احتياجات المجتمع .

أما بالنسبة لنسب السيولة فهي تختص بقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير قد يعرض المصرف للخطر ، إلا إنه يجب أن لا يؤخذ ارتفاع نسب السيولة في المصرف دائمًا على أنه علامة صحة في أداء المصرف ، إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشرًا لعدم كفاءة إدارة الاستثمار وبالتالي سببًا في انخفاض مؤشرات الربحية لدى المصرف ، كما إن تكريس جهود الإدارة لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستنعكس سلبًا على مؤشرات السيولة (بن سفاع ، 2008) .

ومن أهم هذه النسب والتي تم الاعتماد عليها كما هو مبين في الجدول رقم (3-5) ما يلي :

---

[1] أنظر الملحق (3-15)

1- **نسبة السيولة :** تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على أصوله السائلة في تغطية الودائع ، فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل ومصدر أمان للإدارة ، وقد تمت الاشاره إلى هذه النسبة في المادة (34) من قانون المصارف والنقد والائتمان رقم 1 لسنة 1993 ، حيث احتسبت على أساس 20% سنة 1958 ، ثم رفعت إلى 25% سنة 1966 لمكافحة التضخم ، ثم طرأ تعديل على هذه النسبة حيث خفضت إلى 15% في سنة 1970 ، وبعد صدور القانون رقم 1 لسنة 2005 تم رفع هذه النسبة إلى 20% ، وما زال العمل بهذه النسبة حتى هذا التاريخ ، وهي تعتبر الأساس لتقييم المصرف وفق نظام (CAMELS) .

وتقاس كالتالي :

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الخصوم السائلة}}$$

2- **نسبة السيولة النقدية :** تكشف هذه النسبة عن قدرة المصرف على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل من الأرصدة النقدية المتاحة لديه .

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقدية لدي المصرف} + \text{النقدية لدي المصرف المركزي}}{\text{الودائع} + \text{الالتزامات الأخري}}$$

3- **نسبة الأصول السائلة إلى مجمل الأصول :** وتقيس هذه النسبة السيولة الكلية للمصرف وأيضا أهمية الأصول الأكثر سيولة بالنسبة لإجمالي الأصول .

$$\text{نسبة الأصول السائلة إلى مجمل الأصول} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{مجمل الأصول}}$$

وبناءً على ما سبق يتم تصنيف السيولة وفقاً لما يلي (الفرا ، 2008) :

1- **المصرف الذي تيم تصنيف سيولته (1)** يتصف بفهم الإدارة الشامل لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية إلى جانب العوامل التالية :

- توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة على الطلبات غير المتوقعة .
- محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف لاحتياجات السيولة .
- توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات .
- امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الإقراض بين المصارف لمقابلة احتياجات السيولة .

2- **المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (2)** له نفس خصائص التصنيف المذكورة ولكن المصرف يشهد نقاط ضعف واحدة أو أكثر من تلك العوامل ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية ، فعلى سبيل المثال : قد يلبي المصرف احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الإدارية المناسبة أو التخطيط والرقابة و الإشراف الفعال للعمليات ، أو قد يشهد المصرف مشكلات في السيولة وقد تتخذ الإدارة رد فعل مناسب ، لكن قد تفشل في اتخاذ الخطوات الضرورية في منع تكرار تلك المشكلات ، أو قد تغفل الإدارة أو تتناول بشكل غير مناسب الاتجاهات السلبية .

3- **المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (3)** تظهر نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل المذكورة . ويشير إلى عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة ، كما تبرز الحاجة أيضاً على تدارس الإدارة الفوري

للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة المصرف على تلبية الالتزامات اليومية ، ويتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الإدارة بالشكل المناسب للأمور الهامة .

4- **المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (4)** يشهد مشاكل سيولة حادة مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية ، كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة .

5- **المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (5)** يتطلب مساعدة المصرف المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة ، وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين .

جدول (3-5)

قياس السيولة للمصارف قبل سنة الخصخصة (2007)

المؤشرات المالية / المصـــــــارف	نسبة السيولة	نسبة السيولة النقدية	نسبة الأصول السائلة\ مجمل الاصول
مصرف الصحـــــــاري	%30.48	%13.69	%20.68
مصرف الوحـــــــدة	%29.67	%15.90	%21.43
المصرف التجاري الوطني	%25.52	%14.68	%18.68
مصرف التجارة والتنميـــة	%33.31	%19.52	%24.96

- تبين من الجدول (3-5) أن نسبة السيولة ونسبة السيولة النقدية جيدة بالنسبة لجميع المصارف ، وبالرغم من أن نسبة السيولة بالنسبة لمصرف الوحدة في انخفاض مستمر حيث أنها كانت (31.44%) عام 2003 ، ثم انخفضت إلى

أن وصلت إلى (24.09%) عام 2006[1] ، إلا أنها تقع أعلى من المعدل المطلوب ، أما المصارف الأخري فهي عكس ذلك حيث أن هذه النسبة في تزايد مستمر ، وبالرغم من هذه التغيرات إلا أن متوسط هذه النسبة بالنسبة لجميع المصارف يقع أعلى من نسبة السيولة المحددة من قبل السلطة الليبية وهو 20% ، مما يضعها جميعاً تحت التصنيف رقم (1) وهذا يشير إلى أن المصرف يمتلك سيولة جيدة ولديه القدرة على تسديد التزاماته ومواجهة السحب على الودائع في حالة حدوث أي طلب مفاجئ على تلك الودائع .

- بينما نجد أن نسبة الأصول السائلة إلى مجمل الأصول قد بلغت (20.68%) بالنسبة لمصرف الصحاري ، و(21.43%) بالنسبة لمصرف الوحدة ، أما بالنسبة لمصرفي التجاري الوطني والتجارة والتنمية قد بلغت (18.68%) ، (24.96%) على التوالي ، وهذا يدل على تركيز المصرف على تقوية جانب السيولة لديه لمواجهة حالات الطوارئ .

6- الحساسية إلى مخاطر السوق Sensitivity to market risk :

يعتبر تحليل الحساسية إلى السوق حديث نسبيا مقارنة مع مكونات نظام (CAMELS)، حيث أنجز هذا المكون سنة 1997 ، وذلك في ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوي الدولي والتي جعلت المصارف أكثر عرضة للأزمات المالية .(الفرا ،2008)

إن تحليل الحساسية لمخاطر السوق لا يعتمد على نسب أساسية مثل العناصر الأخري لنظام (CAMELS) وبالتالي تم إستخدام نموذج تسعيرة الأصول الرأسمالية لحساب β (حساسية

---

[1] أنظر الملحق (3-4)

التغير في عوائد الورقة المالية تجاه التغير في عوائد السوق) ، وحيث أنه لم يكن هناك سوق للأوراق المالية ولم تكن هذه المصارف مدرجة قبل سنة الخصخصة (2007) ، وبالتالي تم احتساب الحساسية لمخاطر السوق بعد سنة الخصخصة (2007) .

1.1.3 **التقييم الكلي للمصارف بموجب جميع مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي** (CAMELS) **قبل سنة الخصخصة** :

بعد تقييم مكونات نظام (CAMELS) على أساس منفرد لكل مكون من المكونات وتحديد تصنيف رقمي لكل مكون من (1 إلى 5) ، يتطلب الأمر تقييم المصرف على أساس مركب لجميع مكونات (CAMELS) الرئيسية .

إن المصارف التي يكون تصنيفها (1 ، 2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي ، وقدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة ، أما المصارف التي تصنيفها (3) فهي تواجه بعض نقاط الضعف قد تظهر بشكل بارز في الملاءة والسيولة ، مما يستوجب اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة من قبل المصرف المركزي لإدارة المصرف لتحديد وتلافي نقاط الضعف ، والمصارف التي يكون تصنيفها المركب (4 ، 5) فان علامة استفهام كبيرة سوف تحيط بالمصرف فيما يتعلق بقدرته على الاستمرارية .

1.1.1.3 **التقييم المركب بموجب مكونات نظام** (CAMELS) :

إن التقييم سوف يستند على التقييم المركب لجميع مكونات نظام (CAMELS) ، حيث نجد أن مصرف الصحاري قد حصل على التصنيف رقم (1) لمكونين والتصنيف رقم (2) لمكون أخر ، أما المكون الأخير فقد حصل على التصنيف رقم (4) كالتالي :

جدول (3-6)

التقييم المركب لمصرف الصحاري قبل سنة الخصخصة (2007)

المكون	متوسط النسبة للفترة	التصنيف	درجة التصنيف
كفاءة رأس المال	%10.82	قوية	1
جودة الأصول	%40.38	ضعيف	4
الربحية	%0.84	مرضية	2
السيولة	%30.48	قوية	1

وبالتالي فإن متوسط درجة التصنيف هي التصنيف الكلي للمصرف استناداً على المكونات الأربعة المذكورة أعلاه كالتالي :

$$\text{التصنيف الكلي لمصرف الصحاري} = \frac{1+2+4+1}{4} = 2$$

أما بالنسبة لمصرف الوحدة فنجد أنه قد حصل على التصنيف رقم (1) لمكونين والتصنيف رقم (3) لمكون والتصنيف رقم (5) لمكون أخر كالتالي :

جدول (3-7)

التقييم المركب لمصرف الوحدة قبل سنة الخصخصة (2007)

المكون	متوسط النسبة للفترة	التصنيف	درجة التصنيف
كفاءة رأس المال	%10.59	قوية	1
جودة الأصول	%67.75	ضعيف جدا	5
الربحية	%0.72	معقول	3
السيولة	%29.67	قوية	1

وبالتالي فإن متوسط درجة التصنيف الكلي للمصرف هي :

$$\text{التصنيف الكلي لمصرف الوحدة} = \frac{1+3+5+1}{4} = 2.5$$

في حين أن المصرف التجاري الوطني قد حصل على التصنيف رقم (1) لمكون واحد والتصنيف رقم (4) لمكونين والتصنيف رقم (5) لمكون كالتالي :

جدول (3-8)

التقييم المركب للمصرف التجاري الوطني قبل سنة الخصخصة (2007)

المكون	متوسط النسبة للفترة	التصنيف	درجة التصنيف
كفاءة رأس المال	%5.50	ضعيف	4
جودة الأصول	%66.18	ضعيف جدا	5
الربحية	%0.34	ضعيف	4
السيولة	%25.52	قوية	1

وبالتالي فإن متوسط درجة التصنيف الكلي للمصرف هي :

$$\text{التصنيف الكلي لمصرف التجاري الوطني} = \frac{1+4+5+4}{4} = 3.5$$

وأخيراً قد حصل مصرف التجارة والتنمية على التصنيف رقم (1) لمكونين والتصنيف رقم (3) لمكون والتصنيف رقم (5) لمكون كالتالي :

جدول (3-9)

التقييم المركب لمصرف التجارة والتنمية قبل سنة الخصخصة (2007)

المكون	متوسط النسبة للفترة	التصنيف	درجة التصنيف
كفاءة رأس المال	%8.40	مرضية	2
جودة الأصول	%72.22	ضعيف جدا	5
الربحية	%0.64	معقول	3
السيولة	%33.31	قوية	1

وبالتالي فإن متوسط درجة التصنيف الكلي للمصرف هي :

التصنيف الكلي لمصرف التجارة والتنمية $= \frac{1+3+5+2}{4} = 2.75$

يلاحظ من التصنيف الكلي للمكونات الأربعة لجميع المصارف أن مصرف الصحاري قد حصل على التصنيف رقم (2) ، وبالتالي فإن حصول المصرف على التصنيف رقم (2) وفقاً لسياسة التقييم المركب ، يعني أن المصرف سليم من كل النواحي وأنه في حالة التزام كلي بالقوانين والتعليمات ، فقط هناك بعض نقاط الضعف المتوسطة التي هي ضمن قدرات مجلس الإدارة على حلها .

أما بالنسبة لمصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية فقد حصلا على التصنيف رقم (3) مما يعني أنها تواجه بعض نقاط الضعف بشكل عام ، وتظهر هذه النقاط بشكل بارز في جودة الأصول والربحية بالنسبة للمصرفين ، مما يستوجب اتخاذ اجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة من قبل المصرف المركزي لإدارة المصرف لتحديد وتلافي نقاط الضعف .

في حين أن المصرف التجاري الوطني قد حصل على التصنيف رقم (4) وهذا التصنيف يشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة في أغلب العناصر مما يتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها ، فإذا ما تعرض المصرف إلى تهديد ملاءته فإنه يصبح من الضروري توجيه الاهتمام الرقابي والإداري إلى ايجاد الحلول السريعة ، مع الأخذ في الاعتبار احتمال اللجوء إلى التصفية الاجبارية أو اعادة تنظيم المصرف .

2.3 تقييم الأداء المالي للمصارف بعد سنة الخصخصة (2007) :

سوف يتم أتباع نفس الخطوات والنسب التي تم استخدامها في تقييم أداء المصارف قبل سنة الخصخصة ، وسيقتصر التحليل على الفترة من عام 2007 وحتي عام 2010 وذلك حسب ما توفر من بيانات للدراسة .

1-كفاءة رأس المال Capital Adequacy :

سوف يتم الاعتماد على النسب الفرعية كما تم الاعتماد عليها في السابق ، وأيضا ما توفره الميزانيات من بيانات وذلك كما يظهر في الجدول رقم (3-10) .

جدول (3-10)

قياس كفاءة رأس المال للمصارف بعد سنة الخصخصة (2007)

المؤشرات المالية / المصارف	نسبة الأصول الخطرة	حقوق الملكية\ مجمل الاصول	حقوق الملكية\ مجمل القروض	حقوق الملكية\ مجمل الودائع
مصرف الصحاري	%5.77	%4.26	%23.80	%5.86
مصرف الوحدة	%7.22	%5.47	%29.18	%6.84
المصرف التجاري الوطني	%6.17	%4.52	%26.79	%6.72
مصرف التجارة والتنمية	%8.32	%5.03	%28.73	%5.86

- يتضح من الجدول (3-10) أن نسبة حقوق الملكية إلى الأصول ذات المخاطر قد انخفضت بالنسبة لجميع المصارف عدا المصرف التجاري الوطني ، حيث أن متوسط نسبة الأصول الخطرة بالنسبة لمصرف الصحاري كان (10.82%) قبل سنة الخصخصة وأصبح (5.77%) بعدها ، اما بالنسبة لمصرف الوحدة فقد كانت (10.59%) وانخفضت إلى (7.22%) ، وأيضا هذه النسبة انخفضت بالنسبة لمصرف التجارة والتنمية من (8.40%) وصولا إلى (8.32%) ، أما المصرف

التجاري الوطني فهو الوحيد الذي شهد ازدياد في هذه النسبة حيث كانت (5.50%) قبل سنة الخصخصة وازدادت إلى (6.17%) بعدها ، ونتيجة لهذه التغيرات وبمقارنة متوسط هذه النسب مع معيار لجنة بازل ومعيار السلطة المصرفية الليبية نجد ان مصرف الصحاري قد تراجع من التصنيف رقم (1) إلى التصنيف رقم (4) وهو رأس مال ضعيف جــداً ، مما يعني أن المصرف يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاءة رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية ، حيث يكون لدي المصرف مستوي عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله ، في حين أن مصرف التجارة والتنمية قد شهد تراجع بسيط حيث أنه تراجع من التصنيف رقم (1) إلى التصنيف رقم (2) وهذا يدل على أن المصرف لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله (1) حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية ، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة في التصنيف (1) ، أما بالنسبة لمصرف الوحدة فقد تراجع من التصنيف رقم (1) إلى التصنيف رقم (3) ، وأخيراً فإن المصرف التجاري الوطني هو الوحيد الذي شهد تحسن في هذه النسبة ، ولكن ورغم هذا التحسن فقد ظل متوسط هذه النسبة أقل من المستوي المطلوب (6.17%) ، ورغم هذا فقد تقدم المصرف من التصنيف رقم(4) إلى التصنيف رقم (3) مما يدل على أن المصرف يتوافق مع كفاءة رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة .

- كذلك يلاحظ انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول بالنسبة لجميع المصارف وهذا يدل على قلة الاعتماد على مصادر الأموال الداخلية في تمويل الأصول .
- أما نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض فقد أظهرت انخفاضاً بالنسبة لمصرف الصحاري ومصرف التجارة والتنمية ، في حين أنها ازدادت بالنسبة لمصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني ، حيث أن انخفاض هذه النسبة يعكس انخفاض قدرة حقوق الملكية على تغطية خسائر القروض المتعثرة .
- وأخيراً فإن نسبة حقوق الملكية إلى مجمل الودائع استمرت في الانخفاض بالنسبة لجميع المصارف ، وهذا يدل على ازدياد المخاطر التي يتعرض لها المصرف من انخفاض قدرته على تغطية التزاماته .

2-**جودة الأصول** Asset Quality :

تم استخدام النسب المستخدمة سابقاً ، وأيضا الاعتماد على نفس نسب التقييم التي حددها النظام كما يظهر في الجدول رقم (3-11)

جدول (3-11)

قياس جودة الأصول للمصارف بعد سنة الخصخصة (2007)

المؤشرات المالية / المصـــــــارف	نسبة التصنيف المرجح	الأصول المرجحة بالمخاطر/ مجمل الأصول
مصرف الصحـــــــاري	%42.4	%77.05
مصرف الوحـــــــدة	%58.65	%76
المصرف التجاري الوطني	%49.69	%73.10
مصرف التجارة والتنميـــة	%18.48	%61.19

- يلاحظ من الجدول (3-11) أن جودة الأصول بالنسبة لجميع المصارف لازالت في مرحلة الخطر فيما عدا مصرف التجارة والتنمية ، حيث أنه و بالرغم من التحسن

البسيط للمصارف و تراجعها من التصنيف رقم (5) إلى التصنيف رقم (4) ، وكذلك بقاء مصرف الصحاري في التصنيف رقم (4) ، إلا أنها لازالت تعاني من ارتفاع في حجم الديون المتعثرة ، وأيضا ضعف قدرة الإدارة في الاحتفاض بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض ، أما بالنسبة لمصرف التجارة والتنمية فهو يعتبر الأفضل حيث انه يصنف تحت التصنيف رقم (3) وبالتالي فهو ايضا يظهر بعض نقاط الضعف الرئيسية ، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار المصرف مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب ، حيث أنه قد يعاني المصرف من استمرار زيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدي إلى حدوث الإعسار ، أو أن الائتمانات المشكوك فيها والمولدة للخسائر تتجاوز بشكل كبير المخصصات المكونة بشأنها مما تثير تهديدات لرأس المال .

- كما يلاحظ أن هناك انخفاض بسيط في نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول ، وهذا يدل على لجوء الإدارة إلى إتباع سياسة استثمارية متحفظة عن طريق رفع درجة الاستثمار في شهادات الإيداع ، أو أن هناك مشاكل في رأس المال حيث أنه يحاول تحسين صورة معدل كفاءة رأس المال لديه بالاستثمار في شهادات الإيداع ذات وزن مخاطر يعادل الصفر وفقاً لتصنيفات بازل .

3-**كفاءة الإدارة** Management:

لإحتساب كفاءة الإدارة تم توزيع صحيفة استبيان على موظفي المصارف محل الدراسة ، وقد اشتملت صحيفة الاستبيان على سؤالين ، وكان السؤال الأول متعلق بتقييم تطور الإدارة من

الناحية الفنية بعد الخصخصة ، وبعد استخدام النسب الإحصائية على إجابات المشاركين من حيث درجات الموافقة على فقرات السؤال ، اتضح أن اغلب المشاركين في الجدول (3-12) يوافقون على أنه لم يحدث تطور في كفاءة الإدارة من الناحية الفنية بالنسبة لمصرف الصحاري ومصرف الوحدة ، أما بالنسبة للمصرف التجاري الوطني فيري المشاركون أنه قد حدث تطور في كفاءة الإدارة من الناحية الفنية بعد الخصخصة[1] .

جدول (3-12)

تقييم تطور الإدارة من الناحية الفنية بعد سنة الخصخصة (2007)

البيـــــــــــــــان	الصحـــــــاري (موافق)		الوحـــــــــدة (موافق)		التجاري الوطني (موافق)		التجارة والتنمية (موافق)	
	النسبة	المتوسط	النسبة	المتوسط	النسبة	المتوسط	النسبة	المتوسط
الدقة في اتباع السياسات والإجراءات الداخلية	% 92	3.46	% 80	3.00	% 82	3.09	%89	3.44
تجاوب الإدارة مع تقارير المراجع الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية	% 77	3.23	% 70	3.00	% 82	3.18	%78	3.00
التزام الإدارة بالقوانين والانظمة والتشريعات المعمول بها	% 77	3.08	% 80	3.20	% 91	3.55	%100	3.89
دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطات	% 69	3.00	% 70	3.10	% 91	3.55	%100	3.56
قدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية	% 54	2.77	% 70	2.70	% 73	3.27	%67	3.00
قدرة الإدارة على تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها عند تقديم خدمات مصرفية جديدة	% 54	2.54	% 60	2.70	**% 100**	3.55	%67	3.00
قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات في البيئة التنافسية المصرفية	% 54	2.46	% 50	2.30	% 82	3.36	%67	3.00
قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة	% 38	2.38	% 50	2.50	% 91	3.27	%78	3.11
قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف	% 46	2.30	% 80	3.00	% 82	3.27	%56	2.67

أما بالنسبة للسؤال الثاني والمتعلق بتقييم تطور الإدارة من الناحية الإدارية بعد الخصخصة ، فيري أغلب المشاركون في الجدول (3-13) أنه قد حدث تطور في كفاءة الإدارة من الناحية الإدارية بالنسبة لمصرف الصحاري والمصرف التجاري الوطني ، أما بالنسبة لمصرف الوحدة فيري المشاركون أنه لم يحدث تطور في كفاءة الإدارة من الناحية الإدارية بعد الخصخصة .

---

[1] للتفصيل أنظر ص 92 .

جدول (3-13)

تقييم تطور الإدارة من الناحية الإدارية بعد سنة الخصخصة (2007)

البيـــــــــــــان	الصحـــــــاري (موافق)		الوحـــــــــدة (موافق)		التجاري الوطني (موافق)		التجارة والتنمية (موافق)	
	النسبة	المتوسط	النسبة	المتوسط	النسبة	المتوسط	النسبة	المتوسط
قدرة الإدارة على رسم خطوط الصلاحيات والسلطات الممنوحة للموظفين	%79	3.07	%25	2.08	%64	3.00	%82.5	3.50
قدرة الإدارة على تحديد حجم الموارد البشرية اللازمة لتشغيل أنشطة المصرف	%71	3.00	%42	2.25	%73	3.00	%82.5	3.25
قدرة الإدارة على توفير برامج تدريب فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة كفاءة عالية	%71	3.00	%50	2.67	%64	3.00	%75	3.13
قدرة الإدارة على وضع معايير لكل وظيفة داخل المصرف بما يحقق أعلى كفاءة ممكنة	%79	2.86	%25	2.08	%73	3.18	%82.5	3.13
قدرة الإدارة على وضع نماذج عمل غير معقدة لتسييرا لعمل داخل المصرف	%79	2.79	%67	2.75	%73	3.18	%100	3.25
مدي موضوعية وأستقلالية دوائر الرقابة الداخلية في أداء مهامها ووظائفها الرقابية	%54	2.71	%75	2.92	%82	3.18	%100	3.38
قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف	%50	2.50	%58	2.67	%82	3.18	%75	2.88
قدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية	%36	2.36	%67	2.67	%73	3.18	%75	3.25
خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا والوسطي بالسوق المصرفي	%21	1.93	%50	2.50	%73	3.18	%75	3.25

4-**الربحية** Earnings:

تم الاعتماد على نفس النسب السابقة وهي العائد على متوسط الأصول ، والعائد على الأصول ، والعائد على حقوق الملكية ، وتم الاعتماد على نسبة العائد على متوسط الأصول كنسبة أساسية لتقييم أداء المصرف وفق مكونات نظام (CAMELS) كما سيأتي في الجدول رقم (3-14)

جدول (3-14)

قياس الربحية للمصارف بعد سنة الخصخصة (2007)

المؤشرات المالية / المصـــــــارف	معدل العائد على متوسط الأصول	معدل العائد على الأصـــــــول	معدل العائد على حقوق الملكيـــة
مصرف الصحـــــــاري	% 0.47	% 0.41	% 9.17
مصرف الوحـــــــدة	% 0.73	% 0.64	% 12.57
المصرف التجاري الوطني	% 0.59	% 0.52	% 11.30
مصرف التجارة والتنميـــة	% 0.87	% 0.80	% 16.05

- يلاحظ من الجدول (3-14) أن هناك تحسن في نسبة العائد على متوسط الأصول بالنسبة لجميع المصارف فيما عدا مصرف الصحاري ، حيث يلاحظ أن هناك

تراجع كبير بالنسبة لمصرف الصحاري حيث أنه قد تراجع من التصنيف رقم (2) إلى التصنيف رقم (4) وهذا يدل على أن المصرف يشهد مشاكل حادة في الربحية ، كما يلاحظ بقاء مصرف الوحدة تحت التصنيف رقم (3) ، وأيضا تقدم المصرف التجاري الوطني من التصنيف رقم (4) إلى التصنيف رقم (3) ، وهذا يدل على أن هناك انخفاض بسيط في الأرباح مما يؤدي إلى إعاقة تكوين الإحتياطيات اللازمة ، أما بالنسبة لمصرف التجارة والتنمية فهو يعتبر الأفضل حيث أنه تقدم من التصنيف رقم (3) إلى التصنيف رقم (2) وهذا يدل على أن المصرف يولد دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطيات ويدفع حصص ارباح معقولة .

- أما بالنسبة إلى نسبة العائد على الأصول ، فيلاحظ أنها تشهد انخفاضاً بالنسبة لجميع المصارف فيما عدا المصرف التجاري الوطني ، وهذا الانخفاض يدل على أن هناك ضعف من جانب الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل مما أدي إلى انخفاض في الربحية .
- في حين أن نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت العكس حيث أنها ارتفعت بالنسبة لجميع المصارف فيما عدا مصرف الصحاري ، وهذا يدل على زيادة كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها .

5-**السيولة** Liquidity :

ستكون نسبة السيولة هي الأساس في التقييم وفق نظام (CAMELS) بالإضافة إلى النسب الإضافية الأخرى .

جدول (3-15)

قياس السيولة للمصارف بعد سنة الخصخصة (2007)

المؤشرات المالية / المصـــــــارف	نسبة السيولة	نسبة السيولة النقدية	نسبة الأصول السائلة\ مجمل الاصول
مصرف الصحـــــــاري	%35.72	%23.61	%27.56
مصرف الوحـــــــدة	%29.66	%22.36	%23.98
المصرف التجاري الوطني	%40.44	%24.07	%26.88
مصرف التجارة والتنميـــة	%45.35	%31.52	%38.97

يلاحظ من الجدول (3-15) ارتفاع متوسط نسبة السيولة بالنسبة لجميع المصارف وخاصة المصرف التجاري الوطني ومصرف التجارة والتنمية ، حيث ازدادت هذه النسبة بدرجة كبيرة مما يضع هذه المصارف جميعاً تحت التصنيف رقم (1) مما يعني أن المصارف تحتفظ بسيولة كافية لمواجهة التزاماته ، وأيضا يلاحظ أن هناك ارتفاع في متوسط نسبة الأصول السائلة إلى مجمل الأصول مما يدل على أن المصارف لازالت تركز على تقوية جانب السيولة لديها ، ولكن ارتفاع مؤشرات السيولة في المصارف قد يشير إلى وجود مبالغ كبيرة عاطلة لم يتم استثمارها والاستفادة منها ، ومن ثم سوف يكون مردودها سلباً على توليد العائد .

6-الحساسية إلى مخاطر السوق Sensitivity to market risk :

لإحتساب حساسية السوق تم إستخدام نموذج تسعيرة الأصول الرأسمالية لحساب B (حساسية التغير في عوائد الورقة المالية تجاه التغير في عوائد السوق)وهو :

$$R_e = R_f + B\,(R_m - R_f)$$ حيث :

R_e : هو العائد الإيرادي[1] والعائد الرأسمالي[2] لسهم المصرف .

---

[1] وهو العائد من التوزيعات ويحسب بقسمة قيمة التوزيعات علي 365

[2] العائد الرأسمالي = (سعر اليوم – سعر اليوم السابق) ÷ سعر اليوم السابق

R_f : هو العائد الخالي من المخاطر ويعتبر سعر الفائدة على حسابات التوفير في ليبيا هو العائد الخالي من المخاطر .

R_m : هو مؤشر السوق المالي الليبي .

ومن خلال النتائج في الجدول (3-16) تبين أن مصرف الوحدة يعتبر الأفضل ، حيث أنه يعتبر أقل حساسية بالنسبة لمخاطر السوق وبالتالي فهو أقل مخاطر ، يليه في الرتيب مصرف الصحاري ومصرف التجارة والتنمية من حيث الحساسية ، أما بالنسبة للمصرف التجاري الوطني فهو يعتبر أعلى حساسية وبالتالي فهو أكثر مخاطر .

جدول (3-16)

قياس حساسية السوق (B) للمصارف بعد سنة الخصخصة (2007)

المصـــــرف	متوسط B
مصرف الصحاري	0.937324
مصرف الوحدة	0.327611
مصرف التجارة والتنمية	0.991529
المصرف التجاري الوطني	1.30289

1.2.3 التقييم الكلي للمصارف بموجب جميع مكونات نظام التقييم الامريكي (CAMELS) بعد سنة الخصخصة (2007) :

1.1.2.3 التقييم المركب بموجب مكونات نظام (CAMELS) :

إن التقييم سوف يستند على التقييم المركب لجميع مكونات نظام (CAMELS)، حيث نجد أن مصرف الصحاري قد حصل على التصنيف رقم (1) لمكون واحد فقط ، في حين أن المكونات الثلاثة الأخرى قد حصلت على التصنيف رقم (4) كالتالي :

جدول (3-17)

التقييم المركب لمصرف الصحاري بعد سنة الخصخصة (2007)

المكون	متوسط النسبة للفترة	التصنيف	درجة التصنيف
كفاءة رأس المال	%5.77	ضعيف	4
جودة الأصول	%46.63	ضعيف	4
الربحية	%0.47	ضعيف	4
السيولة	%35.72	قوية	1

وبالتالي فإن متوسط درجة التصنيف الكلي للمصرف استناد على المكونات الأربعة المذكورة اعلاه كالتالي :

التصنيف الكلي لمصرف الصحاري $= \frac{1+4+4+4}{4} = 3.25$

أما مصرف الوحدة فنجد أنه قد حصل على التصنيف رقم (1) لمكون والتصنيف رقم (3) لمكونين والمكون الأخير حصل على التصنيف رقم (4) كالتالي :

جدول (3-18)

التقييم المركب لمصرف الوحدة بعد سنة الخصخصة (2007)

المكون	متوسط النسبة للفترة	التصنيف	درجة التصنيف
كفاءة رأس المال	%7.22	معقول	3
جودة الأصول	%58.65	ضعيف	4
الربحية	%0.73	معقول	3
السيولة	%29.66	قوية	1

وبالتالي فإن متوسط درجة التصنيف الكلي للمصرف هي :

التصنيف الكلي لمصرف الوحدة $= \frac{1+3+4+3}{4} = 2.75$

في حين أن المصرف التجاري الوطني قد حصل على التصنيف رقم (1) لمكون والتصنيف رقم (3) لمكونين والتصنيف رقم (4) للمكون الأخير كالتالي :

جدول (3-19)

التقييم المركب للمصرف التجاري الوطني بعد سنة الخصخصة (2007)

المكون	متوسط النسبة للفترة	التصنيف	درجة التصنيف
كفاءة رأس المال	%6.17	معقول	3
جودة الأصول	%49.69	ضعيف	4
الربحية	%0.59	معقول	3
السيولة	%40.44	قوية	1

وبالتالي فإن متوسط درجة التصنيف الكلي للمصرف هي :

التصنيف الكلي للمصرف التجاري الوطني $= \frac{1+3+4+3}{4} = 2.75$

وأخيرا فإن مصرف التجارة والتنمية قد حصل على التصنيف رقم (1) لمكون والتصنيف رقم (2) لمكونين والمكون الأخير حصل على التصنيف رقم (3) كالتالي :

جدول (3-20)

التقييم المركب لمصرف التجارة والتنمية بعد سنة الخصخصة (2007)

المكون	متوسط النسبة للفترة	التصنيف	درجة التصنيف
كفاءة رأس المال	%8.32	مرضية	2
جودة الأصول	%18.48	معقول	3
الربحية	%0.87	مرضية	2
السيولة	%45.35	قوية	1

وبالتالي فإن متوسط درجة التصنيف الكلي للمصرف هي :

التصنيف الكلي لمصرف التجارة والتنمية $= \frac{1+2+3+2}{4} = 2$

يلاحظ من التصنيف الكلي للمكونات الأربعة لجميع المصارف أن كل من مصرف الصحاري ومصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني قد حصلا على التصنيف رقم (3) مما يعني أنها تواجه بعض نقاط الضعف بشكل عام ، مما يستوجب اتخاذ اجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة من قبل المصرف المركزي لإدارة المصرف لتحديد وتلافي نقاط الضعف ، أما بالنسبة لمصرف التجارة والتنمية فقد حصل على التصنيف رقم (2) وهذا يعني أن المصرف سليم من كل النواحي وأنه في حالة التزام كلي بالقوانين والتعليمات ، فقط هناك بعض نقاط الضعف المتوسطة التي هي ضمن قدرات مجلس الإدارة على حلها .

3.3 **مقارنة الأداء المالي للمصارف وفقاً لمقياس** (CAMELS) :

سوف نقوم بمقارنة الأداء المالي لكل مصرف قبل وبعد سنة الخصخصة والتركيز على أهم نقاط القوة والضعف لهذه المصارف وإيجاد تبريرات لها .

1.3.3 **مقارنة الأداء المالي لمصرف الصحاري :**

سيتم مقارنة نتائج التقييم المركب لجميع مكونات نظام (CAMELS) قبل وبعد سنة الخصخصة ، وأيضا تحليل كل عنصر من عناصر النظام لمعرفة أسباب القوة والضعف ، بالنسبة لمصرف الصحاري نجد أنه قد حصل على التصنيف رقم (2) قبل سنة الخصخصة ،

أما بعد سنة الخصخصة فيلاحظ حدوث تراجع في أداء المصرف حيث أنه تراجع إلى التصنيف رقم (3) ومن خلال تحليل العناصر المكونة للنظام يلاحظ الاتي :

- أن كفاءة رأس المال حدث فيها تراجع كبير حيث كان متوسط هذه النسبة قبل سنة الخصخصة (10.82%) وصنف تحت التصنيف رقم (1) ، أما بعد سنة الخصخصة فيلاحظ انها تراجعت إلى التصنيف رقم (4) حيث كان متوسط النسبة (5.77%) ، ويرجع هذا الانخفاض إلى الارتفاع المستمر في الأصول ذات المخاطر حيث أنها كانت في سنة 2004 (1,763,793,415) مليار وسبعمائة وثلاثة وستون مليون وسبعمائه وثلاثة وتسعون الف واربع مائه وخمسة عشر واستمرت في الزيادة إلى أن وصلت إلى (6,879,621,100) سته مليار وثمانمئة وتسعة وسبعون مليون وستمائة وواحد وعشرون الف ومائة سنة 2010 ، وأيضا عدم اتخاذ الإدارة الاجراءات الملائمة بشأن زيادة رأس المال ، حيث أن الزيادة التي حدثت في رأس المال لا تكفي لمواجهة الزيادة في الأصول المرجحة بالمخاطر ، وأيضا عدم اتخاذ اي اجراء بشأن تسوية الديون المتعثرة .
- أما بالنسبة لجودة الأصول فيلاحظ أن هناك شبه ثبات في هذه النسبة حيث يلاحظ بقاء المصرف تحت التصنيف رقم (4) خلال الفترتين ، حيث أن متوسط هذه النسبة قبل سنة الخصخصة كان (40.38%) وأصبح (42.4%) بعدها ، ويرجع ذلك إلى أن الديون المتعثرة لازالت مرتفعة ، وأن المصرف لم يتخذ اي اجراء لتسوية الديون المتعثرة ، وأيضا لا يملك المخصصات اللازمة لمقابلة الخسائر .
- أما فيما يخص ربحية المصرف يلاحظ أنها شهدت تراجع كبير ، حيث كان متوسط هذه النسبة قبل الخصخصة (0.84%) اي مصنفة تحت التصنيف رقم (2) ، ثم

تراجعت بعد الخصخصة إلى التصنيف رقم (4) حيث كان متوسط النسبة (0.47%) ، ويرجع ذلك إلى محاولة الإدارة إلى عدم التعرض إلى مخاطر الائتمان من خلال عدم التوسع في منح التسهيلات والتركيز على شهادات الإيداع لدي مصرف ليبيا المركزي لتحقيق ارباح للملاك .

- أما نسبة السيولة فهي تعتبر جيدة بالنسبة للمصرف خلال الفترتين ، حيث أنه قد صنف تحت التصنيف رقم (1) قبل وبعد الخصخصة ، وبالنظر إلى ربحية المصرف فان الزيادة في هذه النسبة تعتبر غير جيدة لأنها تدل على عدم قدرة المصرف على استثمار اصوله بشكل جيد .
- أما بالنسبة لكفاءة الإدارة فقد تم توزيع صحيفة استبيان على موظفي مصرف الصحاري ، حيث أن الصحيفة تضمنت سؤالين للتعرف على كفاءة الإدارة ، وكان السؤال الأول لمعرفة ما إذا كان قد حدث تطور في إدارة المصرف من الناحية الفنية بعد الخصخصة أم لا ، ويلاحظ من إجمالي إجابات المشاركين في الجدول (3-21) أن 46% من المشاركين يوافقون على أنه قد حدث تطور في إدارة المصرف من الناحية الفنية بعد الخصخصة .

جدول (3-21)

إجابات المشاركين حول تطور الإدارة من الناحية الفنية بعد الخصخصة لمصرف الصحاري

الاجابة	العدد	النسبة
نعم	13	%46
لا	15	%54
المجموع	28	%100

وقد تم تخصيص (9) أسئلة فرعية للتأكيد على ذلك ، وتم استخدام النسب الإحصائية على إجابات المشاركين من حيث درجات الموافقة على فقرات السؤال ، وأتضح من إجابات المشاركين في الجدول (3-22) أن الفقرة الأولي والمتعلقة بالدقة في اتباع السياسات الاجراءات الداخلية ، قد حصلت على الترتيب الأول بنسبة 92% وبمتوسط حسابي 3.46 ، يليها في الترتيب الفقرة الثانية والمتعلقة بتجاوب الإدارة مع تقارير المراجع الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية ، بنسبة 77% ، أما في المرتبة الأخيرة فتأتي الفقرة المتعلقة بقدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة ، بنسبة 38% وبمتوسط حسابي 2.38 ، ومما سبق يتبين أن اغلب المشاركين لا يوافقون على أنه قد حدث تطور في إدارة المصرف من الناحية الفنية بعد الخصخصة .

جدول (3-22)

اجابات المشاركين للتأكيد على تطور الإدارة من الناحية الفنية لمصرف الصحاري

السـؤال	غير موافق	النسبة	موافق	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدقة في اتباع السياسات والإجراءات الداخلية	1	%8	12	%92	3.46	0.660
تجاوب الإدارة مع تقارير المراجع الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية	3	%23	10	%77	3.23	0.832
التزام الإدارة بالقوانين والانظمة والتشريعات المعمول بها	3	%23	10	%77	3.08	1.115
دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطات	4	%31	11	%69	3.00	1.000
قدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية	6	%46	7	%54	2.77	0.832
قدرة الإدارة على تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها عند تقديم خدمات مصرفية جديدة	6	%46	7	%54	2.54	0.967
قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات في البيئة التنافسية المصرفية	6	%46	7	%54	2.46	0.877
قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة	8	%62	5	%38	2.38	1.121
قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف	7	%54	6	%46	2.30	1.251

أما السؤال الثاني فقد خصص لمعرفة حدوث تطور في إدارة المصرف من الناحية الإدارية بعد الخصخصة ، وبالنظر إلى إجابات المشاركين في الجدول (3-23) تبين أن 50% من المشاركين يوافقون على أنه قد حدث تطور في إدارة المصرف من الناحية الإدارية .

جدول (3-23)

إجابات المشاركين حول تطور الإدارة من الناحية الإدارية بعد الخصخصة لمصرف الصحاري

الاجابة	العدد	النسبة
نعم	14	%50
لا	14	%50
المجموع	28	%100

وللتأكيد على ذلك تـــم تخصيص (9) أسئلة فرعية وتم استخدام النسب الإحصائية عليها ، وتبين من الجدول (3-24) أن الفقرة الأولي والمتعلقة بقدرة الإدارة على رسم خطوط الصلاحيات والسلطات الممنوحة للموظفين ، تأتي في التصنيف الأول بنسبة 79% وبمتوسط حسابي 3.07 ، تليها في الترتيب الفقرة المتعلقة بقدرة الإدارة على تحديد حجم الموارد البشرية اللازمة لتشغيل أنشطة المصرف ، بنسبة 71% وبمتوسط حسابي 3.00 ، وتأتي الفقرة الثامنة والمتعلقة بقدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية في المرتبة ما قبل الأخيرة بنسبة 36% وبمتوسط حسابي 2.36 ، أما في المرتبة الأخيرة فتاتي الفقرة المتعلقة بخبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا والوسطي بالسوق المصرفي ، في المرتبة الأخيرة بنسبة 21% وبمتوسط حسابي 1.93 ، مما يدل على أن هناك تطور بسيط قد حدث في كفاءة الإدارة من الناحية الإدارية بعد الخصخصة .

جدول (3-24)

اجابات المشاركين للتأكيد على تطور الإدارة من الناحية الإدارية لمصرف الصحاري

السـؤال	غير موافق	النسبة	موافق	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
قدرة الإدارة على رسم خطوط الصلاحيات والسلطات الممنوحة للموظفين	3	%21	11	%79	3.07	1.072
قدرة الإدارة على تحديد حجم الموارد البشرية اللازمة لتشغيل أنشطة المصرف	4	%29	10	%71	3.00	1.240
قدرة الإدارة على توفير برامج تدريب فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة كفاءة عالية	4	%29	10	%71	3.00	0.784
قدرة الإدارة على وضع معايير لكل وظيفة داخل المصرف بما يحقق أعلى كفاءة ممكنة	3	%21	11	%79	2.86	0.949
قدرة الإدارة على وضع نماذج عمل غير معقدة لتسييرا لعمل داخل المصرف	3	%21	11	%79	2.79	0.893
مدي موضوعية وأستقلالية دوائر الرقابة الداخلية في أداء مهامها ووظائفها الرقابية	6	%46	8	%54	2.71	1.204
قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف	7	%50	7	%50	2.50	1.225
قدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية	9	%64	5	%36	2.36	0.929
خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا والوسطي بالسوق المصرفي	11	%79	3	%21	1.93	0.917

- لقد أظهر معامل الحساسية لمخاطر السوق مؤشرات جيدة نسبيا ، حيث بين جدول (3-25) أن بيتا كانت 1.384036 سنة 2008 ، ثم انخفضت إلى 0.141726 سنة 2009 ، ثم عاودت وارتفعت إلى 1.286212 سنة 2010 ، ويرجع هذا التذبذب إلى هبوط أسعار مؤشر السوق بشكل حاد في 13-8-2009 وتم احتساب المؤشر من جديد اعتبار من 2-9-2009 مما أدي إلى التذبذب في بيتا ، وبالرغم من هذا التذبذب إلا أن متوسط هذه النسبة أصبح 0.937324 وهو يعتبر جيد نسبياً بالنسبة للمصرف ، حيث أنه يقترب من معامل بيتا للسوق والذي يساوي واحد صحيح .

جدول (3-25)

قياس حساسية السوق (B) بالنسبة لمصرف الصحاري

السنة	بيتا
2008	1.384036
2009	0.141726
2010	1.286212
المتوسط	0.937324

2.3.3 مقارنة الأداء المالي لمصرف الوحدة :

من خلال التحليل السابق لجميع مكونات نظام (CAMELS) يلاحظ أن مصرف الوحدة قد حصل على التصنيف رقم (3) قبل الخصخصة ، وكذلك بقاء المصرف في نفس التصنيف حتى بعد الخصخصة ، أي أن المصرف لم تطرأ علىه اي تغيرات كبيره ، وسيتم التعرف عليها من خلال تحليل العناصر المكونة للنظام كالتالي :

- بالنسبة لكفاءة رأس المال قد حدث فيها تراجع حيث أن المصرف قد صنف تحت التصنيف رقم (1) قبل الخصخصة حيث كان متوسط النسبة (10.59%) ، أما بعدها فقد تراجع المصرف إلى التصنيف رقم (3) حيث تراجع متوسط النسبة إلى (7.22%) وهو أقل من المستوي المطلوب، الأمر الذي يعكس لنا المخاطر التي يتعرض لها المصرف من انخفاض قدرته على تغطية التزاماته ، ويرجع ذلك إلى التزايد المستمر في الأصول ذات المخاطر .
- أما جودة الأصول فيلاحظ أن هناك تحسن بسيط حيث تقدم المصرف من التصنيف رقم (5) قبل الخصخصة إلى التصنيف رقم (4) بعدها ، مما يدل على أن المصرف قد بدأ في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوية الديون المتعثرة ، أما ربحية المصرف لم تتغير حيث استقرت على التصنيف رقم (3) خلال الفترتين ، مما يدل على عدم محاولة المصرف لتحسين ربحيته من خلال منح التسهيلات والقروض ، أما سيولة المصرف فهي ايضا جيدة خلال الفترتين حيث كانت تحت التصنيف رقم (1) ، مما يدل على أن المصرف لم يزيد من استثماراته وهذا ما أدي إلى انخفاض مؤشر الربحية لدي المصرف .
- أما بالنسبة لكفاءة الإدارة فقد تم توزيع صحيفة استبيان على موظفي مصرف الوحدة ، حيث أن الصحيفة قد تضمنت سؤالين للتعرف على كفاءة إدارة المصرف ، وكان السؤال الأول لمعرفة ما إذا كان قد حدث تطور في إدارة المصرف من الناحية الفنية بعد الخصخصة أم لا ، ويلاحظ من إجمالي إجابات المشاركين في جدول (3-26) أن 34% من المشاركين فقط يوافقون على أنه قد حدث تطور في إدارة المصرف بعد الخصخصة .

جدول (3-26)

إجابات المشاركين حول تطور الإدارة من الناحية الفنية بعد الخصخصة لمصرف الوحدة

الاجابة	العدد	النسبة
نعم	10	%34
لا	19	%66
المجموع	29	%100

وقد تم تخصيص (9) أسئلة فرعية للتأكيد على ذلك ، وتبين من الجدول (3-27) أن الفقرة الأولي والمتعلقة بالتزام الإدارة بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها ، قد حصلت على الترتيب الأول بنسبة 80% وبمتوسط حسابي 3.20 ، يليها في الترتيب الفقرة الثانية والمتعلقة بدقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطات ، بنسبة 70% وبمتوسط حسابي 3.10 ، وتأتي في المرتبة الأخيرة الفقرتين المتعلقات بقدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة ، وقدرة الإدارة على مراقبة التغيرات في البيئة التنافسية المصرفية ، بنسبة 50% وبمتوسط حسابي 2.50 ، 2.30 على التوالي .

وبالنظر إلى إجابات المشاركين يلاحظ أن أعلى نسبة من المشاركين لا يوافقون على أن هناك تطور قد حدث في إدارة المصرف من الناحية الفنية بعد الخصخصة .

جدول (3-27)

اجابات المشاركين للتأكيد على تطور الإدارة من الناحية الفنية لمصرف الوحدة

السـؤال	غير موافق	النسبة	موافق	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التزام الإدارة بالقوانين والانظمة والتشريعات المعمول بها	2	20%	8	80%	3.20	1.033
دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطات	3	30%	7	70%	3.10	0.876
الدقة في اتباع السياسات والإجراءات الداخلية	2	20%	8	80%	3.00	0.943
قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف	2	20%	8	80%	3.00	0.667
تجاوب الإدارة مع تقارير المراجع الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية	3	30%	7	70%	3.00	0.816
قدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية	3	30%	7	70%	2.70	0.823
قدرة الإدارة على تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها عند تقديم خدمات مصرفية جديدة	4	40%	6	60%	2.70	0.675
قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة	5	50%	5	50%	2.50	0.850
قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات في البيئة التنافسية المصرفية	5	50%	5	50%	2.30	1.059

أما هذا السؤال فقد خصص لمعرفة ما إذا كان قد حدث تطور في إدارة المصرف من الناحية الإدارية بعد الخصخصة ، وقد بين الجدول (3-28) أن 41% فقط من المشاركين يوافقون على أنه قد حدث تطور في إدارة المصرف من الناحية الإدارية بعد الخصخصة .

جدول (3-28)

إجابات المشاركين حول تطور الإدارة من الناحية الإدارية بعد الخصخصة لمصرف الوحدة

الاجابة	العدد	النسبة
نعم	12	%41
لا	17	%59
المجموع	29	%100

وللتأكيد على هذا السؤال تم تخصيص (9) أسئلة فرعية وبالرجوع إلى إجابات المشاركين بين الجدول (3-29) أن الفقرة الأولي والمتعلقة بمدي موضوعية واستقلالية دوائر الرقابة الداخلية في أداء مهامها ووظائفها الرقابية ، قد تحصلت على المرتبة الأولي بنسبة 75% وبمتوسط حسابي 2.92 ، يليها في الترتيب الفقرة المتعلقة بقدرة الإدارة على وضع نماذج عمل غير معقدة لتسيير العمل داخل المصرف ، بنسبة 67% وبمتوسط حسابي 2.75 ، وتأتي في المرتبة الأخيرة الفقرتين المتعلقتين بقدرة الإدارة على وضع معايير لكل وظيفة داخل المصرف بما يحقق أعلى كفاءة ممكنة ، وقدرة الإدارة على رسم خطوط الصلاحيات والسلطات الممنوحة للموظفين ، بنسبة 25% وبمتوسط حسابي 2.08 ، مما يؤكد على أنه لم يحدث تطور في إدارة المصرف من الناحية الإدارية بعد الخصخصة .

جدول (3-29)

اجابات المشاركين للتأكيد على تطور الإدارة من الناحية الإدارية لمصرف الوحدة

السؤال	غير موافق	النسبة	موافق	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدي موضوعية وأستقلالية دوائر الرقابة الداخلية في أداء مهامها ووظائفها الرقابية	3	25%	9	75%	2.92	0.900
قدرة الإدارة على وضع نماذج عمل غير معقدة لتسييرا لعمل داخل المصرف	4	33%	8	67%	2.75	0.622
قدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية	4	33%	8	67%	2.67	0.778
قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف	5	42%	7	58%	2.67	0.888
قدرة الإدارة على توفير برامج تدريب فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة كفاءة عالية	6	50%	6	50%	2.67	0.778
خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا والوسطي بالسوق المصرفي	6	50%	6	50%	2.50	0.798
قدرة الإدارة على تحديد حجم الموارد البشرية اللازمة لتشغيل أنشطة المصرف	7	58%	5	42%	2.25	0.965
قدرة الإدارة على وضع معايير لكل وظيفة داخل المصرف بما يحقق أعلى كفاءة ممكنة	9	75%	3	25%	2.08	0.900
قدرة الإدارة على رسم خطوط الصلاحيات والسلطات الممنوحة للموظفين	9	75%	3	25%	2.08	0.669

- بالنسبة للحساسية لمخاطر السوق يعتبر مصرف الوحدة افضل المصارف ، حيث بين الجدول (3-30) أن هذه النسبة كانت 0.533423 سنة 2008 ، وانخفضت إلى 0.050112 سنة 2009 ، وارتفعت قليلا سنة 2010 إلى أن وصلت إلى 0.399299 ، ويرجع هذا التغير في النسبة نتيجة لهبوط مؤشر السوق بشكل حاد في 2009 ثم في نهاية 2009 تم احتساب المؤشر من جديد مما ادي إلي ارتفاعها في 2010 ، وبالتإلي فإن متوسط هذه النسبة 0.327611 وهو يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمصرف .

جدول (3-30)

قياس حساسية السوق (B) بالنسبة لمصرف الوحدة

السنة	بيتا
2008	0.533423
2009	0.050112
2010	0.399299
المتوسط	0.327611

3.3.3 مقارنة الأداء المالي للمصرف التجاري الوطني :

من خلال التحليل السابق لجميع مكونات نظام (CAMELS) يلاحظ أنه قد حدث تحسن بسيط في أداء المصرف التجاري الوطني ، حيث أن المصرف تقدم من التصنيف رقم (4) قبل الخصخصة إلى التصنيف رقم (3) بعدها ، وسيتم تحليل العناصر المكونة للنظام لمعرفة أسباب هذا التحسن كالتالي :

- يلاحظ أن كفاءة رأس المال قد حدث فيها تحسن بسيط رغم أنه لازال تحت المستوي المطلوب ، حيث أن المصرف تقدم من التصنيف رقم (4) قبل الفترة المحددة وكانت نسبة كفاءة رأس المال (5.50%) إلى التصنيف رقم (3) بعدها حيث أصبحت نسبة كفاءة رأس المال (6.17%) ، والسبب في هذا التحسن هو انه ورغم التزايد المستمر في الأصول ذات المخاطر إلا أن هناك زيادة حدثت في رأس المال لمقابلة الزيادة في الأصول ذات المخاطر مما أدي إلى التحسن في هذه النسبة .
- أما جودة الأصول فيلاحظ أنه قد حدث فيها تحسن بسيط حيث أنها تقدمت من التصنيف رقم (5) قبل الخصخصة إلى التصنيف رقم (4) بعدها ، مما يدل على أن المصرف بدأ يتخذ الإجراءات اللازمة لتسوية الديون المتعثرة ، وكذلك الربحية يلاحظ أنه قد حصل فيها تحسن أيضا حيث انها تقدمت من التصنيف رقم (4) إلى التصنيف رقم (3) مما يدل على أن المصرف بدأ في تحسين أرباحه من خلال منح القروض والتسهيلات ، حيث كان إجمالي القروض والتسهيلات في عام 2004 (928,047,765) تسعمائة وثمانية وعشرون مليون وسبعة واربعون الف وسبعمائة وخمسة وستون ، وازدادت إلى أن وصلت إلى (1,906,945,787) مليار

وتسعمائة وستة مليون وتسعمائة وخمسة واربعون ألف وسبعمائة وسبعة وثمانون عام 2010 ، ولكن هذه الزيادة البسيطة في الأرباح يرجع السبب فيها أيضا إلى بقاء سيولة المصرف عالية أي تحت التصنيف رقم (1) خلال الفترتين .

- أما بالنسبة لكفاءة الإدارة فقد تم توزيع صحيفة استبيان على الموظفين ، حيث أن الصحيفة قد تضمنت سؤالين للتعرف على كفاءة إدارة المصرف ، وكان السؤال الأول لمعرفة ما إذا كان قد حدث تطور في إدارة المصرف من الناحية الفنية بعد الخصخصة أم لا ، وتبين من إجابات المشاركين في الجدول (3-31) أن 55% من المشاركين يوافقون على أنه قد حدث تطور في إدارة المصرف .

جدول (3-31)

إجابات المشاركين حول تطور الإدارة من الناحية الفنية بعد الخصخصة للمصرف التجاري الوطني

الاجابة	العدد	النسبة
نعم	11	%55
لا	9	%45
المجموع	20	%100

وللتأكيد على ذلك تم صياغة (9) أسئلة فرعية كما في جدول (3-32) تبين أن الفقرة الأولي والمتعلقة بقدرة الإدارة على تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها عند تقديم خدمات مصرفية جديدة ، تحصلت على اعلى نسبة وهي 100% وبمتوسط حسابي 3.55 ، يليها في الترتيب الفقرات المتعلقة بالتزام الإدارة بالقوانين والانظمة والتشريعات المعمول بها ، ودقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطات بنسبة 91% وبمتوسط حسابي 3.55 ، وتأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة الفقرة المتعلقة بتجاوب الإدارة مع تقارير المراجع الداخلي وتدعيم نظم الرقابة الداخلية بنسبة 82% وبمتوسط حسابي 3.18 ، أما الفقرة المتعلقة بقدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية فتاتي في المرتبة الاخيرة بنسبة 73% وبمتوسط حسابي

3.27 ، مما يدل على أن المشاركين يوافقون على أنه قد حدث تطور في إدارة المصرف من الناحية الفنية بعد الخصخصة .

جدول (3-32)

اجابات المشاركين للتأكيد على تطور الإدارة من الناحية الفنية للمصرف التجاري الوطني

السـؤال	غير موافق	النسبة	موافق	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
قدرة الإدارة على تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها عند تقديم خدمات مصرفية جديدة	0	%0	11	%100	3.55	0.522
التزام الإدارة بالقوانين والانظمة والتشريعات المعمول بها	1	%9	10	%91	3.55	0.688
دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطات	1	%9	10	%91	3.55	0.688
قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات في البيئة التنافسية المصرفية	2	%18	9	%82	3.36	0.809
قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة	1	%9	10	%91	3.27	0.647
قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف	2	%18	9	%82	3.27	0.786
قدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية	3	%27	8	%73	3.27	0.905
تجاوب الإدارة مع تقارير المراجع الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية	2	%18	9	%82	3.18	1.168
الدقة في اتباع السياسات والإجراءات الداخلية	2	%18	9	%82	3.09	0.701

في حين أن هذا السؤال خصص لمعرفة ما إذا كان قد حدث تطور في إدارة المصرف من الناحية الإدارية بعد الخصخصة ، واتضح من إجابات المشاركين في الجدول (3-33) على أن 55% من المشاركين يوافقون على أنه قد حدث تطـور في إدارة المصرف من الناحية الإدارية .

جدول (3-33)

إجابات المشاركين حول تطور الإدارة من الناحية الإدارية بعد الخصخصة للمصرف التجاري الوطني

الاجابة	العدد	النسبة
نعم	11	%55
لا	9	%45
المجموع	20	%100

وللتأكيد على ذلك تم صياغة (9) أسئلة فرعية كما في جدول (3-34) تبين أن الفقرات المتعلقة بقدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف ، ومدي موضوعية واستقلالية دوائر الرقابة الداخلية في اداء مهامها ووظائفها الرقابية ، قد تحصلن على المركز الأول بنسبة 82% وبمتوسط حسابي 3.18 ، أما في المرتبة الأخيرة فتاتي الفقرتين المتعلقتين بقدرة الإدارة على رسم خطوط الصلاحيات والسلطات الممنوحة للموظفين ، وقدرة الإدارة على توفير برامج تدريب فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة كفاءة عالية ، بنسبة 64% وبمتوسط حسابي 3.00 ، مما يدل على أن هناك موافقة من قبل المشاركين على أنه قد حدث تطور في إدارة المصرف من الناحية الإدارية بعد الخصخصة .

جدول (3-34)

اجابات المشاركين للتأكيد على تطور الإدارة من الناحية الإدارية للمصرف التجاري الوطني

السـؤال	غير موافق	النسبة	موافق	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف	2	%18	9	%82	3.18	0.982
مدي موضوعية وأستقلالية دوائر الرقابة الداخلية في أداء مهامها ووظائفها الرقابية	2	%18	9	%82	3.18	1.168
قدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية	3	%27	8	%73	3.18	1.079
قدرة الإدارة على وضع معايير لكل وظيفة داخل المصرف بما يحقق أعلى كفاءة ممكنة	3	%27	8	%73	3.18	1.079
خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا والوسطي بالسوق المصرفي	3	%27	8	%73	3.18	1.079
قدرة الإدارة على وضع نماذج عمل غير معقدة لتسييرا لعمل داخل المصرف	3	%27	8	%73	3.18	1.079
قدرة الإدارة على تحديد حجم الموارد البشرية اللازمة لتشغيل أنشطة المصرف	3	%27	8	%73	3.00	1.183
قدرة الإدارة على رسم خطوط الصلاحيات والسلطات الممنوحة للموظفين	4	%12.5	7	%64	3.00	1.095
قدرة الإدارة على توفير برامج تدريب فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة كفاءة عالية	4	%36	7	%64	3.00	1.095

- أما بالنسبة للحساسية لمخاطر السوق فقد بين الجدول (3-35) أن المصرف التجاري الوطني يعتبر اضعف المصارف حيث أنه يعتبر الاكثر حساسية بالنسبة لمخاطر السوق ، حيث قد بلغت قيمة بيتا 1.30289 في سنة 2010 .

جدول (3-35)

قياس حساسية السوق (B) بالنسبة للمصرف التجاري الوطني

السنة	بيتا
2008	غير متوفر[1]
2009	غير متوفر
2010	1.30289

4.3.3 مقارنة الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية :

بعد إجراء التحليل لجميع مكونات نظام (CAMELS) على مصرف التجارة والتنمية ، يلاحظ أنه قد حدث تحسن في أداء المصرف حيث أنه تقدم من التصنيف رقم (3) قبل سنة المقارنة إلى التصنيف رقم (2) بعدها ، وهذا يعني أن المصرف سليم من كل النواحي ، وسيتم الرجوع إلى العناصر المكونة للنظام لمعرفة سبب هذا التحسن :

- يلاحظ أن هناك ثبات في كفاءة رأس المال حيث كان المصرف في التصنيف رقم (2) قبل سنة المقارنة ، ولكن ورغم بقاء المصرف في التصنيف رقم (2) إلا أنه بقي أعلى من المعدل المطلوب حيث كان متوسط نسبة كفاءة رأس المال قبل سنة المقارنة (8.40%) وأصبح بعدها (8.32%) ويرجع السبب في ذلك إلى أن الزيادة في الأصول ذات المخاطر يقابلها زيادة في رأس المال مما أدي إلى الثبات في هذه النسبة .

[1] لم يتم احتساب قيمة بيتا لسنة 2008 ، 2009 لعدم ادراج المصرف في السوق المالي

- أما جودة الأصول فيلاحظ أنه قد حدث فيها تحسن كبير حيث تقدم المصرف من التصنيف رقم (5) إلى التصنيف رقم (3) ، وكذلك فإن ربحية المصرف وسيولته قد شهدت تحسناً ، حيث كانت ربحية المصرف تحت التصنيف رقم (3) قبل سنة المقارنة وأصبحت تحت التصنيف رقم (2) بعدها ، مما يدل على أن المصرف يتبع سياسة استثمارية جيدة ، أما السيولة فيلاحظ ثباتها عند التصنيف رقم (1) ، وهذا يعني أن المصرف يملك السيولة الكافية لمواجهة التزاماته في أي وقت .
- أما بالنسبة لكفاءة الإدارة فقد تم توزيع صحيفة استبيان على موظفي المصرف ، حيث أن الصحيفة قد تضمنت سؤالين للتعرف على كفاءة إدارة المصرف ، وكان السؤال الأول لمعرفة ما إذا كان قد حدث تطور في إدارة المصرف من الناحية الفنية ، وبالرجوع إلى إجمالي إجابات المشاركين في الجدول (3-36) تبين أن 53% من المشاركين يوافقون على أنه قد حدث تطور في إدارة المصرف من الناحية الفنية.

جدول (3-36)

إجابات المشاركين حول تطور الإدارة من الناحية الفنية لمصرف التجارة والتنمية

الاجابة	العدد	النسبة
نعم	9	%53
لا	8	%47
المجموع	17	%100

وتم تخصيص (9) أسئلة فرعية للتأكيد على ذلك كما في جدول (3-37) ، وتبين أن الفقرتين الأولي والثانية والمتعلقتين بالتزام الإدارة بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها ، ودقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطات ، قد حصلتا على المرتبة الأولي بنسبة 100%

وبمتوسط حسابي 3.89 ، 3.56 على التوالي ، أما في المرتبة الأخيرة فتاتي الفقرة المتعلقة بقدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف بنسبة 56% وبمتوسط حسابي 2.67 ، مما يدل على أنه قد حدث تطور في إدارة المصرف من الناحية الفنية .

جدول (3-37)

اجابات المشاركين للتأكيد على تطور الإدارة من الناحية الفنية لمصرف التجارة والتنمية

السؤال	غير موافق	النسبة	موافق	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التزام الإدارة بالقوانين والانظمة والتشريعات المعمول بها	0	%0	9	%100	3.89	0.333
دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطات	0	%0	9	%100	3.56	0.527
الدقة في اتباع السياسات والإجراءات الداخلية	1	%11	8	%89	3.44	0.726
قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة	2	%22	7	%78	3.11	1.054
تجاوب الإدارة مع تقارير المراجع الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية	2	%22	7	%78	3.00	1.000
قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات في البيئة التنافسية المصرفية	3	%33	6	%67	3.00	1.118
قدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية	3	%33	6	%67	3.00	1.118
قدرة الإدارة على تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها عند تقديم خدمات مصرفية جديدة	3	%33	6	%67	3.00	1.118
قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف	4	%44	5	%56	2.67	1.225

كما خصص هذا السؤال لمعرفة ما إذا كان قد حدث تطور في إدارة المصرف من الناحية الإدارية ، ويلاحظ من إجابات المشاركين في الجدول (3-38) أن 47% من المشاركين يوافقون على أنه قد حدث تطور في إدارة المصرف من الناحية الإدارية .

جدول (3-38)

إجابات المشاركين حول تطور الإدارة من الناحية الإدارية لمصرف التجارة والتنمية

الاجابة	العدد	النسبة
نعم	8	%47
لا	9	%53
المجموع	17	%100

كما تم تخصيص (9) أسئلة فرعية للتأكيد على ذلك في جدول (3-39) تبين أن الفقرة الأولي والمتعلقة بقدرة الإدارة على رسم خطوط الصلاحيات والسلطات الممنوحة للموظفين ، قد تحصلت على المرتبة الأولي بنسبة 85.5% وبمتوسط حسابي 3.50 ، يليها في الترتيب الفقرة المتعلقة بمدي موضوعية واستقلالية دوائر الرقابة الداخلية في أداء مهامها ووظائفها الرقابية ، بنسبة 100% وبمتوسط حسابي 3.38 ، أما في المرتبة الأخيرة فتأتي الفقرتين المتعلقتين بقدرة الإدارة على توفير برامج فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة كفاءة عالية ، وقدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف ، بنسبة 75% وبمتوسط حسابي 3.13 ، 2.88 على التوالي ، مما يدل على أن هناك موافقة على أنه قد حدث تطور في إدارة المصرف من الناحية الإدارية بعد الخصخصة .

جدول (3-39)

اجابات المشاركين للتأكيد على تطور الإدارة من الناحية الإدارية لمصرف التجارة والتنمية

السـؤال	غير موافق	النسبة	موافق	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
قدرة الإدارة على رسم خطوط الصلاحيات والسلطات الممنوحة للموظفين	1	%12.5	7	%82.5	3.50	0.756
مدي موضوعية وأستقلالية دوائر الرقابة الداخلية في أداء مهامها ووظائفها الرقابية	0	%0	8	%100	3.38	0.518
قدرة الإدارة على وضع نماذج عمل غير معقدة لتسييرا لعمل داخل المصرف	0	%0	8	%100	3.25	0.463
قدرة الإدارة على تحديد حجم الموارد البشرية اللازمة لتشغيل أنشطة المصرف	1	%12.5	7	%82.5	3.25	0.707
خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا والوسطي بالسوق المصرفي	2	%25	6	%75	3.25	0.886
قدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية	2	%25	6	%75	3.25	0.886
قدرة الإدارة على وضع معايير لكل وظيفة داخل المصرف بما يحقق أعلى كفاءة ممكنة	1	%12.5	7	%82.5	3.13	0.641
قدرة الإدارة على توفير برامج تدريب فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة كفاءة عالية	2	%25	6	%75	3.13	0.835
قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف	2	%25	6	%75	2.88	0.991

- أما الحساسية لمخاطر السوق فيعتبر مصرف التجارة والتنمية جيد نسبياً ، حيث بين الجدول (3-40) أن بيتا كانت مرتفعة سنة 2008 وبلغت 1.35225 ، وانخفضت بدرجة كبيرة سنة 2009 إلى أن وصلت إلى 0.063207 ، ثم عاودت الارتفاع سنة

2010 إلى أن وصلت إلى 1.559132 ، ويرجع الانخفاض في سنة 2009 إلى الانخفاض الحاد الذي حدث في مؤشر السوق ، مما جعل متوسط هذه النسبة جيد بسبيا وهو 0.991529 .

جدول (3-40)

قياس حساسية السوق (B) بالنسبة لمصرف التجارة والتنمية

السنة	بيتا
2008	1.35225
2009	0.063207
2010	1.559132
المتوسط	0.991529

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

0.4 **مقدمة** :

خلال هذا الفصل تم عرض أهم النتائج المتحصل عليها من خلال تكوين الإطار النظري للدراسة ، واستخدام نموذج (CAMELS) لتقييم الأداء المصرفي على المصارف محل الدراسة ، وقد تم الخروج بأهم التوصيات بناء على تلك النتائج .

1.4 **خلاصة النتائج** :

من خلال تكوين الإطار النظري للدراسة ، واستخدام نموذج (CAMELS) لتقييم الأداء المصرفي على المصارف محل الدراسة ، تم التوصل إلى جملة من النتائج يمكن تقسيمها إلى :

1.1.4 **النتائج من الدراسة النظرية :**

1- أنه من أسباب عدم نجاح برنامج خصخصة المصارف هو عدم وجود سوق مالية على درجة عالية من الكفاءة ، وذلك كما ظهر في دراسة عابدين (2006) ، ودراسة بوعيسي (2006) .

2- تعتبر الخصخصة عن طريق الطرح الخاص للأسهم من أفضل طرق الخصخصة ، وذلك كما يظهر في دراسة Sathy (2003) .

3- أن استمرار ملكية الدولة في المصارف المخصخصة ولو بنسب قليلة يعود بالضرر على المصارف ، وذلك كما ظهر في دراسة Beck et al (2005) ، ودراسة Clark et al (2004) .

2.1.4 النتائج من الدراسة العملية :

1- مصرف الصحاري :

من خلال نتائج نظام (CAMELS) توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر سلبي للخصخصة على أداء المصرف ، حيث أنه قد حدث تراجع كبير فيما يتعلق بكفاءة رأس مال المصرف ، حيث كان متوسط هذه النسبة (10.82%) قبل سنة الخصخصة 2007 وأصبح (5.77%) بعدها ، ويعزي هذا الإنخفاض الكبير إلى الارتفاع المستمر في الأصول ذات المخاطر ، أما جودة الأصول فتعتبر غير جيدة للمصرف حيث أن المصرف قد صنف تحت التصنيف رقم (4) خلال الفترتين ، ويرجع ذلك إلى الارتفاع في نسبة الديون المتعثرة لدي المصرف ، كما أن ربحية المصرف أيضاً قد حدث فيها تراجع حيث كان متوسط هذه النسبة قبل الخصخصة (0.84%) وصنف المصرف تحت التصنيف رقم (2) ثم تراجعت هذه النسبة إلى (0.47%) وأصبح المصرف تحت التصنيف رقم (4) ، أما سيولة المصرف فهي جيدة حيث أن المصرف صنف تحت التصنيف رقم (1) خلال الفترتين ، أما كفاءة الإدارة فبينت النتائج أنه لم يحدث فيها تطور بعد الخصخصة ، في حين أن الحساسية لمخاطر السوق تعتبر جيدة للمصرف حيث أن متوسط بيتا 0.937324 يقترب من معامل بيتا للسوق وهو الواحد صحيح .

2- مصرف الوحدة :

أظهرت نتائج نظام (CAMELS) أن هناك ثبات في أداء مصرف الوحدة ، حيث أنه قد حدث تراجع في كفاءة رأس ماله حيث أن المصرف صنف تحت التصنيف رقم (1) قبل سنة الخصخصة 2007 بمتوسط (10.59%) ثم تراجع إلى التصنيف رقم (3) بعدها بمتوسط (7.22%) ، الأمر الذي يعكس المخاطر التي يتعرض لها

المصرف من انخفاض قدرته على تغطية التزاماته ، ولكن قابل هذا التراجع تحسن ملحوظ في جودة أصوله ، حيث أن المصرف تقدم من التصنيف رقم (5) قبل سنة الخصخصة 2007 بنسبة (67.75%) إلى التصنيف رقم (4) بعدها بنسبة (58.65%) ، مما يدل على أن المصرف بدأ في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوية ديونه المتعثرة ، في حين أن ربحية المصرف وسيولته قد شهدت ثباتاً خلال الفترتين ، أما كفاءة الإدارة فيلاحظ أنها لم يحدث لها تطور بعد سنة الخصخصة 2007 ، في حين أن الحساسية لمخاطر السوق تعتبر جيدة بالنسبة للمصرف حيث أن متوسط بيتا كان (0.327611) .

3- المصرف التجاري الوطني :

أظهر نظام (CAMELS) أنه قد حدث تحسن بسيط في أداء المصرف بعد سنة الخصخصة 2007 ، حيث أنه قد حدث تحسن بسيط في كفاءة رأس ماله حيث أن المصرف تقدم من التصنيف رقم (4) قبل سنة الخصخصة 2007 بمتوسط (5.50%) إلى التصنيف رقم (3) بعدها بمتوسط (6.17%) ، ويرجع السبب في هذا التحسن إلى قيام المصرف بزيادة رأسماله لمقابلة الزيادة في الأصول ذات المخاطر ، كما حدث تحسن في جودة أصول المصرف وربحيته ، حيث تقدمت جودة أصوله من التصنيف رقم (5) قبل سنة الخصخصة 2007 بمتوسط (66.18%)إلى التصنيف رقم (4) بعدها بنسبة (49.69%) ، أما ربحيته فقد تقدمت من التصنيف رقم (4) قبل سنة الخصخصة 2007 إلى التصنيف رقم (3) بعدها ، أما سيولته فيلاحظ ثباتها تحت التصنيف رقم (1) خلال الفترتين ، أما كفاءة إدارته فيلاحظ أنه قد حدث فيها تحسن بسيط بعد سنة الخصخصة 2007 ، وبالنسبة للحساسية لمخاطر السوق فهي تعتبر غير جيدة ، حيث قد بلغت قيمة بيتا للمصرف سنة 2010 (1.30289) .

4- مصرف التجارة والتنمية :

اظهرت نتائج نظام (CAMELS) انه قد حدث تطور في أداء المصرف بعد سنة المقارنة 2007 ، حيث أنه وبالرغم من ثبات كفاءة رأس المال لديه تحت التصنيف رقم (2) قبل وبعد سنة المقارنة 2007 ، إلا أنه بقي أعلى من المعدل المطلوب ويرجع السبب في ذلك إلى أن اي زيادة في الأصول ذات المخاطر يقابلها زيادة في رأس المال ، أما جودة أصوله وربحيته فيلاحظ أنه قد حدث فيها تحسن كبير ، حيث أن المصرف بالنسبة لجودة أصوله تقدم من التصنيف رقم (5) قبل سنة المقارنة 2007 إلى التصنيف رقم (3) بعدها ، أما ربحيته فكانت تحت التصنيف رقم (3) قبل سنة المقارنة 2007 بمتوسط (0.64%) وأصبحت تحت التصنيف رقم (2) بعدها بمتوسط (0.87%) ، مما يدل على أن المصرف يتبع سياسة استثمارية جيدة ، أما سيولته فيلاحظ ثباتها خلال الفترتين تحت التصنيف رقم (1) مما يدل على أن المصرف يملك السيولة الكافية لمواجهة التزاماته ، أما كفاءة الإدارة فيلاحظ أنه قد حدث فيها تطور بعد سنة المقارنة 2007 ، في حين أن الحساسية لمخاطر السوق تعتبر جيدة حيث كان متوسط بيتا (0.991529) .

في خلاصة هذه النتائج يمكن القول بأن خصخصة القطاع المصرفي بإشراك الشريك الأجنبي لم تساعد على تحسين الأداء المالي للمصارف ، بينما الخصخصة بإستخدام الشريك المحلي تؤدي إلى تحسين الأداء المالي .

2.4 **التوصيات** :

بناء على النتائج السابقة يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات التي يجب أخذها في الاعتبار عند القيام بعملية خصخصة المصارف ، أهمها :

7- لنجاح برنامج الخصخصة يجب أن يكون المستثمر الجديد مؤسسة مصرفية تتميز بمركز مالي قوي وإدارة محترفة وتلتزم بوضع خطة تنفذها بعد مناقشتها وإقرارها من المصرف المركزي .

8- وضع الضوابط الكفيلة بأن تؤدي الخصخصة في القطاع المصرفي إلى تحقيق الهدف منها ، وخاصة فيما يتعلق بتحسين الأداء وتطوير الخدمات .

9- إيجاد سبل لتدريب وتطوير المهارات لدي الموظفين لمواكبة التطورات التي حدثت للجهاز المصرفي العالمي .

10- ضرورة تطوير الأسواق المالية ، حتى يتم تداول الأسهم بالأسعار العادلة وبالشفافية المطلوبة والسرعة المناسبة .

11- تخفيض حصة الدولة في رأس مال المصارف المخصخصة للحد من تدخلها في سياسات الإقراض وفتح المجال لمساهمة القطاع الخاص .

12- إن نتائج وأثار عملية الخصخصة على أداء المصارف تعتبر نتائج مبدئية نظراً لحداثة عملية الخصخصة في ليبيا ، ولذلك نوصي بالمزيد من الدراسات والبحوث لأثر الخصخصة على القطاع المصرفي الليبي .

قـائـمة المراجــع

المراجـــــــع

أولا : المراجع العربية :

ابراهيم ، مختار محمد ، (2000) ، إطار مقترح لتقييم الشركات العامة الليبية لأغراض الخصخصة – دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مصر .

أحمد ، مالك الرشيد ، (2005) ، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية (الميزات وعيوب التطبيق) ، مجلة المصرفي ، العدد 35 ، السودان ، ص ص 1 – 26 .

الأرناؤوطي ، وليد محمد سليمان ، (2009) ، مدي تطبيق برنامج خصخصة المصارف التجارية الليبية (الإيجابيات والسلبيات) – دراسة تطبيقية عن مصرف الصحاري وفروعه بمدينة طرابلس ، رسالة ماجستير ، قسم التمويل والمصارف ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا .

البراد ، شريف سعيد ، وعبدالعال ، مدحت محمد ، (2002) ، أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات (دراسة تطبيقية على قطاع الأسمنت) ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، السنة 12 ، العدد 2 ، جامعة القاهرة ، مصر ، ص ص 49–121.

البيلي ، عمر عبدالحي صالح ، (2000) ، الأثار الاقتصادية للخصخصة مع الإشارة للتجربة المصرية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج ، المجلد 14 ، العدد 1 ، مصر ، ص ص 415 – 449 .

الجودي ، زينب محمد ، (2001) ، الاثار الاقتصادية لخصخصة بنوك القطاع العام في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، اكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، مصر .

الحربي ، خالد سعد محمد ، وعبدالغني ، عبيد الله محمد حمزة ، (2010) ، حوار الاربعاء ، الطبعة الأولي ، المركز العلمي للنشر ، جامعة الملك عبدالعزيز ، المملكة العربية السعودية .

الخضيري ، محسن أحمد ، (2009) ، خصخصة المصارف والبنوك (مقدمة في علم إدارة التوازنات الاقتصادية) ، الطبعة الأولي ، اتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر .

الزعابي ، تهاني محمود محمد ، (2008) ، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل – دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .

الزناتي ، معز محمد دخيل ، (2005) ، الخصخصة وإعادة هيكلية القطاع المصرفي في ليبيا (دراسة ميدانية على مصرف الصحاري والوحدة) ، رسالة ماجستير ، قسم التمويل والمصارف ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا .

الشرقطلي ، هدي محمد ، (2010) ، أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات الأردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق ، رسالة ماجستير ، قسم المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، الأردن .

العميد ، على عبدالرضا حمودي ، (2012) ، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات – دراسة تطبيقية – حالة العراق ، ورقة بحثية مقدمة للمديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي .

الفارسي ، عيسي حمد ، (2004) ، الخصخصة : تجارب بعض الدول النفطية ، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، بنغازي ، ليبيا .

الفرا ، أحمد نورالدين ، (2008) ، تحليل نظام التقييم المصرفي الامريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة بنك فلسطين) ، رسالة ماجستير ، قسم المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .

الفيتوري ، غادة رمضان ، (2007) ، مدي توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في المصارف التجارية العامة الليبية ، رسالة ماجستير ، أكاديمية الدراسات العليا ، بنغازي ، ليبيا .

المجبري ، غالية فرج ، (2012) ، الاستثمار الأجنبي ورفع كفاءة الأداء المالي المصرفي "دراسة حالة مصرف الوحدة" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التمويل والمصارف ، أكاديمية الدراسات العليا ، بنغازي .

المغربي ، مراجع سالم ، والفضيل ، عمر موسي ، (2004) ، معوقات الخصخصة في ليبيا (دراسة ميدانية استكشافية) ، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، بنغازي ، ليبيا .

الوصال ، كمال أمين ، (2012) ، الخصخصة والأداء الاقتصادي في الدول العربية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد 49 ، العدد 1 ، مصر ، ص ص 1- 69 .

بادي ، يوسف محمد ، (1993) ، التخصيصة : أهدافها ووسائل تنفيذها وعلاقتها بالمؤسسات والأسواق المالية ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة دور المؤسسات والأسواق المالية في إعادة هيكلية الاقتصاد الليبي ، بنغازي ، ليبيا .

بلقاسم ، مصطفي خليفة ، (2006) ، تأثير برنامج الخصخصة على مستوي الأداء بالتطبيق على المؤسسات والهيئات في الجماهيرية الليبية ، رسالة دكتوراه ، قسم إدارة الأعمال ، جامعة قناة السويس ، مصر .

بشير ، محمد شريف ، (2003) ، الخصخصة اتجاهات ودروس مستفادة ، أسلام اولاين ، شبكة الانترنت .

بن سفاع ، على منصور محمد ، (2008) ، تقييم الأداء بإستخدام نموذج CAMEL "دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي إلىمني للسنوات 2003-2007" ، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية ، العدد الثاني ، السعودية ، ص ص 1 – 22 .

بوخلخال ، يوسف ، (2012) ، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، مجلة الباحث ، العدد 10 ، الجزائر ، ص ص 205 – 216 .

بوعمامة ، على ، (2006) ، أندماج وخصخصة البنوك ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة سعد دحلب بالبليدة ، الجزائر .

بوعيسي ، آمال ، (2006) ، حتمية خوصصة البنوك التجارية في إطار العولمة ، ورقة بحثية مقدمة لمعهد علوم التسيير ، دائرة العلوم التجارية ، الجزائر .

حسن ، على حسين ، (2012) ، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة ، مجلة جامعة بابل ، المجلد 20 ، العدد 1 ، العراق ، ص ص 1-21 .

خليفة ، رمضان مسعود عبدالله ، (2007) ، القياس المحاسبي لأثر الخصخصة على الأداء المالي (للتشاركيات الفندقية) ، رسالة ماجستير ، قسم المحاسبة ، جامعة طرابلس ، ليبيا .

خليل ، عبدالرازق ، وزقون ، محمد ، (2005) ، أثر التغير في نمط الملكية على الأداء المالي للمؤسسات (دراسة تحليلية للأداء المالي للشركة المختلطة الجزائرية الهندية خلال الفترة 1999-2004) ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد 3 ، الجزائر ، ص ص 157 - 194 .

ديوب ، محمد معن ، (2006) ، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد 28 ، العدد 2 ، سورية ، ص ص 95 - 115 .

سمري ، توفيق عبدالوهاب ابوالعينين ، (1999) ، دور البنوك في دعم وتنشيط برنامج الخصخصة ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، جامعة عين شمس ، مصر .

شاهين ، على عبدالله ، (2005) ، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود) ، الدراسات والبحوث التجارية ، مجلة علمية تصدرها كلية التجارة بجامعة بنها ، العدد الأول ، مصر ، ص ص 1-43 .

طلبة ، عدلي ، وأفحيمة ، جمعة ، (2004) ، دراسة تحليلية لسياسة الخصخصة في الاقتصاد الليبي : الدوافع الإيجابيات والسلبيات ، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، بنغازي ، ليبيا .

عابدين ، عبدالقادر عبدالعظيم محمد ، (2006) ، أثر الخصخصة على كفاءة أداء البنوك التجارية ، رسالة ماجستير ، قسم إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مصر .

عبدالحميد ، عبدالمطلب ، (2009) ، الجوانب والأبعاد المختلفة لخصخصة البنوك ، مجلة البحوث الإدارية ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، السنة 27 ، العدد 3 ، القاهرة ، مصر ، ص ص 78 – 102 .

عبدالحميد ، عبدالمطلب ، (2001) ، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر .

عبدالسلام ، على عطية ، (2004) ، المصارف التجارية في ليبيا بين الخصخصة والإصلاح ، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، بنغازي ، ليبيا .

عبدالمنعم ، ريم محمد محمود ، (2007) ، أثر الخصخصة على الأداء المالي والتشغيلي لشركات قطاع الأعمال المصرية (دراسة تحليلية تطبيقية) ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، جامعة الزقازيق ، مصر .

عبيد ، سعيد توفيق ، (1996) ، الإطار العام لتقدير قيمة المنشأة العامة لأغراض الخصخصة ، مؤتمر الاستثمار والتمويل الأول : الخصخصة والأوراق المالية ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مصر .

عثمان ، سعيد عبدالعزيز ، (2000) ، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر .

كاجيجي ، خالد على ، وبيت المال ، أحمد عبدالله ، (2004) ، الخصخصة في ليبيا . مضامينها ومتطلباتها ، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، بنغازي ، ليبيا .

محمد ، يوسف خليفة أحمد ، (2011) ، أثر الخصخصة على أداء الجهاز المصرفي المصري – بالتطبيق على بنك الاسكندرية ، رسالة ماجستير ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، مصر .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

Beck, T., Cull, R and Jerome, A., (2005) "Bank privatization and performance :Empirical evidence from Nigeria", Journal of Banking & Finance, vol 29 , p p 2355 – 2379 .

Boubakri, N., Cosset,J., Fischer.,K and Guedhami,O., (2005)" Privatization and bank performance in developing countries", Journal of Banking & Finance, vol 29 , p p 2015 – 2041 .

Clarke , G ., Cull , R and Shirley , M ., (2003) " Empirical studies of bank privatization : An overview " , paper presented at the institute Ronald coase , p p 1 – 63 .

Farabullini , F , and Hester , D ., (2001) " The performance of some recently privatized Italian banke " , paper presented at the research department – University of Wisconsin – Madison , p p 1 – 28 .

Khan, B.,(2006) " Privatization of Banking Sector in Pakistan", Ph. D. Dissertation, Department of Public Administration Gomal University, Dera Ismail Khan, p p 1 – 248 .

Khalid,U., (2006)" The Effect of Privatization and Liberalization on Banking Sector Performance in Pakistan", SBP Research Bulletin, vol 2 , p p 403 – 425 .

Megginson , W ., (2005)" The economics of bank privatization " , journal of banking finance , Vol 29 , p p 1931 – 1980 .

Sathye, M., (2003)" Privatization, Performance, and Efficiency: A Study of Indian Banks", This paper-mimeo was cited in the World Bank Conference on Bank Privatization held in October 2003, vol 30, p p 7-16 .

الملاحـــق

الملاحق

تحليل البيانات المالية

للمصارف

ملحق (3-1)

قياس كفاءة رأس المال لمصرف الوحدة قبل سنة الخصخصة (2007)

$$\text{1- نسبة الأصول الخطرة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول ذات المخاطر}}$$

سنة 2003 : $\frac{180,744,822}{1,719,681,556} = \%\ 10.51$

سنة 2004 : $\frac{192,133,412}{1,655,732,473} = \%\ 11.60$

سنة 2005 : $\frac{210,304,324}{1,987,124,081} = \%\ 10.58$

سنة 2006 : $\frac{226,118,692}{2,338,907,808} = \%\ 9.66$

$$\text{المتوسط} = \frac{9.66+10.58+11.60+10.51}{4} = \%\ 10.59$$

$$\text{2- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

سنة 2003 : $\frac{180,744,822}{2,146,971,238} = \%\ 8.41$

سنة 2004 : $\frac{192,133,412}{2,225,753,739} = \%\ 8.63$

سنة 2005 : $\frac{210,304,324}{2,531,318,526} = \%\ 8.30$

سنة 2006 : $\frac{226,118,692}{2,878,602,550} = \%\ 7.85$

$$\text{المتوسط} = \frac{7.85+8.30+8.63+8.41}{4} = \%\ 8.30$$

3- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي القروض = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي القروض}}$

سنة 2003 : $\frac{180,744,822}{742,519,730} = \%\ 24.34$

سنة 2004 : $\frac{192,133,412}{842,950,336} = \%\ 22.79$

سنة 2005 : $\frac{210,304,324}{741,396,225} = \%\ 28.36$

سنة 2006 : $\frac{226,118,692}{841,360,543} = \%\ 26.87$

المتوسط = $\frac{26.87+28.36+22.79+24.34}{4} = \%\ 25.59$

4- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الودائع = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}}$

سنة 2003 : $\frac{180,744,822}{1,358,760,779} = \%\ 13.30$

سنة 2004 : $\frac{192,133,412}{1,663,690,936} = \%\ 11.54$

سنة 2005 : $\frac{210,304,324}{1,883,262,976} = \%\ 11.16$

سنة 2006 : $\frac{226,118,692}{2,240,020,649} = \%\ 10.09$

المتوسط = $\frac{10.09+11.16+11.54+13.30}{4} = \%\ 11.52$

ملحق (3-2)

قياس جودة الاصول لمصرف الوحدة قبل سنة الخصخصة (2007)

1- نسبة التصنيف المرجح = $\frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية+المخصصات}}$

سنة 2003 : $\frac{424,102,816}{424,102,816+180,744,822} = 70.1\ \%$

سنة 2004 : $\frac{424,102,816}{424,102,816+192,133,412} = 68.82\ \%$

سنة 2005 : $\frac{424,102,816}{424,102,816+210,304,324} = 66.85\ \%$

سنة 2006 : $\frac{424,102,816}{424,102,816+226,118,692} = 65.22\ \%$

المتوسط = $\frac{65.22+66.85+68.82+70.1}{4} = 67.75\ \%$

2- نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلي إجمالي الأصول = $\frac{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}}{\text{اجمالي الأصول}}$

سنة 2003 : $\frac{1,719,681,556}{2,146,971,238} = 80.09\ \%$

سنة 2004 : $\frac{1,655,732,473}{2,225,753,739} = 74.38\ \%$

سنة 2005 : $\frac{1,987,124,081}{2,531,318,526} = 78.50\ \%$

سنة 2006 : $\frac{2,338,907,808}{2,878,602,550} = 81.25\ \%$

المتوسط = $\frac{81.25+78.50+74.38+80.09}{4} = 78.55\%$

ملحق (3-3)

قياس الربحية لمصرف الوحدة قبل سنة الخصخصة (2007)

1- معدل العائد علي متوسط الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط الأصول}}$

سنة 2003 : $\frac{10,169,740}{2,181,359,905} = 0.46\ \%$

سنة 2004 : $\frac{13,422,589}{2,186,362,489} = 0.61\ \%$

سنة 2005 : $\frac{22,195,713}{2,378,536,133} = 0.93\ \%$

سنة 2006 : $\frac{23,685,020}{2,704,960,538} = 0.87\ \%$

المتوسط = $\frac{0.87+0.93+0.61+0.46}{4} = 0.72\ \%$

2- معدل العائد علي الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الأصول}}$

سنة 2003 : $\frac{10,169,740}{2,146,971,238} = 0.47\ \%$

سنة 2004 : $\frac{13,422,589}{2,225,753,739} = 0.60\ \%$

سنة 2005 : $\frac{22,195,713}{2,531,318,526} = 0.87\ \%$

سنة 2006 : $\frac{23,685,020}{2,878,602,550} = 0.82\ \%$

المتوسط = $\frac{0.82+0.87+0.60+0.47}{4} = 0.69\ \%$

3- معدل العائد علي حقوق الملكية $= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$

سنة 2003 : $\frac{10,169,740}{180,744,822} = \%\ 5.62$

سنة 2004 : $\frac{13,422,589}{192,133,412} = \%\ 6.98$

سنة 2005 : $\frac{22,195,713}{210,304,324} = \%\ 10.55$

سنة 2006 : $\frac{23,685,020}{226,118,692} = \%\ 10.47$

المتوسط $= \frac{10.47+10.55+6.98+5.62}{4} = \%\ 8.41$

ملحق (3-4)

قياس السيولة لمصرف الوحدة قبل سنة الخصخصة (2007)

$$\text{1- نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الخصوم السائلة}}$$

سنة 2003 : $\frac{427,289,682}{1,358,760,779} = \%\ 31.44$

سنة 2004 : $\frac{570,021,266}{1,663,690,936} = \%\ 34.26$

سنة 2005 : $\frac{544,194,445}{1,883,262,976} = \%\ 28.89$

سنة 2006 : $\frac{539,694,742}{2,240,020,649} = \%\ 24.09$

$$\text{المتوسط} = \frac{24.09+28.89+34.26+31.44}{4} = \%\ 29.67$$

$$\text{2- نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقدية لدي المصرف+النقدية لدي المصرف المركزي}}{\text{الودائع+ الالتزامات الأخري}}$$

سنة 2003 : $\frac{238,040,396}{1,966,226,416} = \%\ 12.11$

سنة 2004 : $\frac{359,889,503}{2,033,620,327} = \%\ 17.69$

سنة 2005 : $\frac{387,275,549}{2,321,014,202} = \%\ 16.68$

سنة 2006 : $\frac{454,242,434}{2,652,483,858} = \%\ 17.12$

$$\text{المتوسط} = \frac{17.12+16.68+17.69+12.11}{4} = \%\ 15.90$$

3- نسبة الأصول السائلة إلي مجمل الأصول = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{مجمل الأصول}}$

سنة 2003 : $\frac{427,289,682}{2,146,971,238} = \%\ 19.90$

سنة 2004 : $\frac{570,021,266}{2,225,753,739} = \%\ 25.61$

سنة 2005 : $\frac{544,194,445}{2,531,318,526} = \%\ 21.49$

سنة 2006 : $\frac{539,694,742}{2,878,602,550} = \%\ 18.74$

المتوسط = $\frac{18.74+21.49+25.61+19.90}{4} = \%\ 21.43$

ملحق (3-5)

قياس كفاءة راس المال لمصرف الصحاري قبل سنة الخصخصة (2007)

1- نسبة الأصول الخطرة = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول ذات المخاطر}}$

سنة 2004 : $\frac{235,143,832}{1,763,793,415} = 13.33\ \%$

سنة 2005 : $\frac{236,076,071}{1,980,481,136} = 11.92\ \%$

سنة 2006 : $\frac{245,977,324}{3,406,924,102} = 7.21\ \%$

المتوسط = $\frac{7.21+11.92+13.33}{3} = 10.82\ \%$

2- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الأصول = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الأصول}}$

سنة 2004 : $\frac{235,143,832}{2,113,717,568} = 11.12\ \%$

سنة 2005 : $\frac{236,076,071}{2,440,075,152} = 9.67\ \%$

سنة 2006 : $\frac{245,977,324}{4,646,388,925} = 5.29\ \%$

المتوسط = $\frac{5.29+9.67+11.12}{3} = 8.69\ \%$

3- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي القروض = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي القروض}}$

سنة 2004 : $\frac{235,143,832}{1,210,324,281} = 19.42\ \%$

سنة 2005 : $\frac{236,076,071}{979,446,124} = 24.10\ \%$

سنة 2006 : $\frac{245,977,324}{1,152,120,064} = 21.34\ \%$

المتوسط = $\frac{21.34+24.10+19.42}{3} = 21.62\%$

4- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الودائع = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}}$

سنة 2004 : $\frac{235,143,832}{1,314,041,640} = 17.89\ \%$

سنة 2005 : $\frac{236,076,071}{1,596,491,700} = 14.78\%$

سنة 2006 : $\frac{245,977,324}{3,438,034,261} = 7.15\ \%$

المتوسط = $\frac{7.15+14.78+17.89}{3} = 13.27\%$

ملحق (3-6)

قياس جودة الاصول لمصرف الصحاري قبل سنة الخصخصة (2007)

3- نسبة التصنيف المرجح = $\frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية+المخصصات}}$

سنة 2004 : $\% 39.77 = \frac{155,300,000}{155,300,000+235,143,832}$

سنة 2005 : $\% 41.18 = \frac{165,300,000}{165,300,000+236,076,071}$

سنة 2006 : $\% 40.19 = \frac{165,300,000}{165,300,000+245,977,324}$

المتوسط = $\frac{40.19+41.18+39.77}{3} = \% 40.38$

4- نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلي إجمالي الأصول = $\frac{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}}{\text{اجمالي الأصول}}$

سنة 2004 : $\% 83.44 = \frac{1,763,793,415}{2,113,717,568}$

سنة 2005 : $\% 81.16 = \frac{1,980,481,136}{2,440,075,152}$

سنة 2006 : $\% 73.32 = \frac{3,406,924,102}{4,646,388,925}$

المتوسط = $\frac{73.32+81.16+83.44}{3} = \% 79.30$

ملحق (3-7)

قياس الربحية لمصرف الصحاري قبل سنة الخصخصة (2007)

1- معدل العائد علي متوسط الأصول = صافي الربح / متوسط الأصول

سنة 2005 : $\frac{17,963,873}{2,276,896,360} = 0.78\ \%$

سنة 2006 : $\frac{31,987,346}{3,543,232,039} = 0.90\ \%$

المتوسط = $\frac{0.90+0.78}{2} = 0.84\%$

2- معدل العائد علي الأصول = صافي الربح / اجمالي الأصول

سنة 2004 : $\frac{26,968,050}{2,113,717,568} = 1.27\ \%$

سنة 2005 : $\frac{17,963,873}{2,440,075,152} = 0.73\ \%$

سنة 2006 : $\frac{31,987,346}{4,646,388,925} = 0.68\ \%$

المتوسط = $\frac{0.68+0.73+1.27}{3} = 0.89\%$

3- معدل العائد علي حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

سنة 2004 : $\frac{26,968,050}{235,143,832} = 11.46\ \%$

سنة 2005 : $\frac{17,963,873}{236,076,071} = 7.60\ \%$

سنة 2006 : $\frac{31,987,346}{245,977,324} = 13\ \%$

المتوسط = $\frac{13+7.60+11.46}{3} = 10.68\%$

ملحق (3-8)

قياس السيولة لمصرف الصحاري قبل سنة الخصخصة (2007)

1- نسبة السيولة = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الخصوم السائلة}}$

سنة 2004 : $\frac{349,924,153}{1,314,041,640} = 26.62\ \%$

سنة 2005 : $\frac{459,594,016}{1,596,491,700} = 28.78\ \%$

سنة 2006 : $\frac{1,239,464,823}{3,438,034,261} = 36.05\ \%$

المتوسط = $\frac{36.05+28.78+26.62}{3} = 30.48\ \%$

2- نسبة السيولة النقدية = $\frac{\text{النقدية لدي المصرف+النقدية لدي المصرف المركزي}}{\text{الودائع+ الالتزامات الأخري}}$

سنة 2004 : $\frac{181,756,401}{1,865,969,095} = 9.74\ \%$

سنة 2005 : $\frac{257,236,210}{2,180,766,709} = 11.79\ \%$

سنة 2006 : $\frac{852,308,604}{4,356,977,094} = 19.56\ \%$

المتوسط = $\frac{19.56+11.79+9.74}{3} = 13.69\ \%$

3- نسبة الأصول السائلة إلي مجمل الأصول = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{مجمل الأصول}}$

سنة 2004 : $\frac{349,924,153}{2,133,717,568} = 16.55\ \%$

سنة 2005 : $\frac{459,594,016}{2,440,075,152} = 18.83\ \%$

سنة 2006 : $\frac{1,239,464,823}{4,646,388,925} = 26.67\ \%$

المتوسط = $\frac{26.67+18.83+16.55}{3} = 20.68\ \%$

ملحق (3-9)

قياس كفاءة رأس المال للمصرف التجاري الوطني قبل سنة الخصخصة (2007)

$$\text{1- نسبة الأصول الخطرة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول ذات المخاطر}}$$

سنة 2003 : $\frac{141,744,421}{2,303,085,779} = 6.15\ \%$

سنة 2004 : $\frac{137,682,483}{2,479,515,990} = 5.55\ \%$

سنة 2005 : $\frac{150,082,457}{3,101,731,780} = 4.83\ \%$

سنة 2006 : $\frac{160,822,349}{2,931,020,508} = 5.48\ \%$

$$\text{المتوسط} = \frac{5.48+4.83+5.55+6.15}{4} = 5.50\ \%$$

$$\text{2- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

سنة 2003 : $\frac{141,744,421}{2,734,387,877} = 5.18\ \%$

سنة 2004 : $\frac{137,682,483}{3,068,087,506} = 4.48\ \%$

سنة 2005 : $\frac{150,082,457}{3,890,502,559} = 3.85\ \%$

سنة 2006 : $\frac{160,822,349}{3,641,607,694} = 4.41\%$

$$\text{المتوسط} = \frac{4.41+3.85+4.48+5.18}{4} = 4.48\ \%$$

3- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي القروض = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي القروض}}$

سنة 2003 : $\frac{141,744,421}{1,296,359,449} = \%\ 10.93$

سنة 2004 : $\frac{137,682,483}{928,047,765} = \%\ 14.83$

سنة 2005 : $\frac{150,082,457}{858,746,637} = \%\ 17.47$

سنة 2006 : $\frac{160,822,349}{914,577,755} = \%\ 17.58$

المتوسط = $\frac{17.58+17.47+14.83+10.93}{4} = \%\ 15.20$

4- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الودائع = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}}$

سنة 2003 : $\frac{141,744,421}{1,930,525,124} = \%\ 7.34$

سنة 2004 : $\frac{137,682,483}{2,320,158,309} = \%\ 5.93$

سنة 2005 : $\frac{150,082,457}{2,799,150,769} = \%\ 5.36$

سنة 2006 : $\frac{160,822,349}{2,710,892,721} = \%\ 5.93$

المتوسط = $\frac{5.93+5.36+5.93+7.34}{4} = \%\ 6.14$

ملحق (3-10)

قياس جودة الاصول للمصرف التجاري الوطني قبل سنة الخصخصة (2007)

1- نسبة التصنيف المرجح = $\frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية+المخصصات}}$

سنة 2003 : $\% 66.05 = \frac{275,813,175}{275,813,175+141,744,421}$

سنة 2004 : $\% 67.71 = \frac{288,813,175}{288,813,175+137,682,483}$

سنة 2005 : $\% 66.18 = \frac{293,813,175}{293,813,175+150,082,457}$

سنة 2006 : $\% 64.77 = \frac{295,700,585}{295,700,585+160,822,349}$

المتوسط = $\frac{64.77+66.18+67.71+66.05}{4} = \% 66.18$

2- نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلي إجمالي الأصول = $\frac{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}}{\text{اجمالي الأصول}}$

سنة 2003 : $\% 84.22 = \frac{2,303,085,779}{2,734,387,877}$

سنة 2004 : $\% 80.81 = \frac{2,479,515,990}{3,068,087,506}$

سنة 2005 : $\% 79.72 = \frac{3,101,731,780}{3,890,502,559}$

سنة 2006 : $\% 80.48 = \frac{2,931,020,508}{3,641,607,694}$

المتوسط = $\frac{80.48+79.72+80.81+84.22}{4} = \% 81.31$

ملحق (3-11)

قياس الربحية للمصرف التجاري الوطني قبل سنة الخصخصة (2007)

1- معدل العائد علي متوسط الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط الأصول}}$

سنة 2004 : $\% \ 0.18 = \frac{5,438,062}{2,901,237,692}$

سنة 2005 : $\% \ 0.47 = \frac{16,399,974}{3,479,295,033}$

سنة 2006 : $\% \ 0.39 = \frac{14,939,892}{3,766,055,127}$

المتوسط = $\frac{0.39+0.47+0.18}{3} = \% \ 0.34$

2- معدل العائد علي الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الأصول}}$

سنة 2003 : $\% \ 0.23 = \frac{6,394,942}{2,734,387,877}$

سنة 2004 : $\% \ 0.17 = \frac{5,438,062}{3,068,087,506}$

سنة 2005 : $\% \ 0.42 = \frac{16,399,974}{3,890,502,559}$

سنة 2006 : $\% \ 0.41 = \frac{14,939,892}{3,641,607,694}$

المتوسط = $\frac{0.41+0.42+0.17+0.23}{4} = \% \ 0.31$

3- معدل العائد علي حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$

سنة 2003 : $\% \ 4.51 = \frac{6,394,942}{141,744,421}$

سنة 2004 : $\% \ 3.94 = \frac{5,438,062}{137,682,483}$

سنة 2005 : $\% \ 10.92 = \frac{16,399,974}{150,082,457}$

سنة 2006 : $\% \ 9.28 = \frac{14,939,892}{160,822,349}$

المتوسط = $\frac{9.28+10.92+3.94+4.51}{4} = \% \ 7.16$

ملحق (3-12)

قياس السيولة للمصرف التجاري الوطني قبل سنة الخصخصة (2007)

$$\text{1- نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الخصوم السائلة}}$$

سنة 2003 : $\frac{431,302,098}{1,930,525,124} = \%\ 22.34$

سنة 2004 : $\frac{588,571,516}{2,320,158,309} = \%\ 25.36$

سنة 2005 : $\frac{788,770,779}{2,799,150,769} = \%\ 28.17$

سنة 2006 : $\frac{710,587,186}{2,710,892,721} = \%\ 26.21$

$$\text{المتوسط} = \frac{26.21+28.17+25.36+22.34}{4} = \%\ 25.52$$

$$\text{2- نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقدية لدي المصرف+النقدية لدي المصرف المركزي}}{\text{الودائع+ الالتزامات الأخري}}$$

سنة 2003 : $\frac{332,739,886}{2,528,575,264} = \%\ 13.15$

سنة 2004 : $\frac{391,070,688}{2,893,007,051} = \%\ 13.51$

سنة 2005 : $\frac{625,626,422}{3,696,368,204} = \%\ 16.92$

سنة 2006 : $\frac{520,413,367}{3,431,558,556} = \%\ 15.16$

$$\text{المتوسط} = \frac{15.16+16.92+13.51+13.15}{4} = \%\ 14.68$$

3- نسبة الأصول السائلة إلي مجمل الأصول = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{مجمل الأصول}}$

سنة 2003 : $\frac{431,302,098}{2,734,387,877} = 15.77\ \%$

سنة 2004 : $\frac{588,571,516}{3,068,087,506} = 19.18\ \%$

سنة 2005 : $\frac{788,770,779}{3,890,502,559} = 20.27\ \%$

سنة 2006 : $\frac{710,587,186}{3,641,607,694} = 19.51\ \%$

المتوسط = $\frac{19.51+20.27+19.18+15.77}{4} = 18.68\ \%$

ملحق (3-13)

قياس كفاءة رأس المال لمصرف التجارة والتنمية قبل سنة الخصخصة (2007)

$$\text{1- نسبة الأصول الخطرة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول ذات المخاطر}}$$

سنة 2003 : $\% \ 8.25 = \frac{33,694,752,268}{408,044,433,632}$

سنة 2004 : $\% \ 8.98 = \frac{41,202,995,506}{458,484,969,426}$

سنة 2005 : $\% \ 7.31 = \frac{54,117,715,321}{740,094,236,658}$

سنة 2006 : $\% \ 9.05 = \frac{67,909,319,193}{750,207,200,318}$

$$\text{المتوسط} = \frac{9.05+7.31+8.98+8.25}{4} = \% \ 8.40$$

$$\text{2- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

سنة 2003 : $\% \ 6.65 = \frac{33,694,752,268}{505,927,595,973}$

سنة 2004 : $\% \ 6.96 = \frac{41,202,995,506}{591,993,588,043}$

سنة 2005 : $\% \ 5.96 = \frac{54,117,715,321}{907,073,263,816}$

سنة 2006 : $\% \ 5.47 = \frac{67,909,319,193}{1,241,061,215,298}$

$$\text{المتوسط} = \frac{5.47+5.96+6.96+6.65}{4} = \% \ 6.26$$

3- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي القروض = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي القروض}}$

سنة 2003 : $\frac{33,694,752,268}{48,982,233,960} = \%\ 68.78$

سنة 2004 : $\frac{41,202,995,506}{58,378,243,611} = \%\ 70.57$

سنة 2005 : $\frac{54,117,715,321}{53,771,814,507} = \%\ 100.64$

سنة 2006 : $\frac{67,909,319,193}{66,690,860,398} = \%\ 101.82$

المتوسط = $\frac{101.82+100.64+70.57+68.78}{4} = \%\ 85.45$

4- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الودائع = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}}$

سنة 2003 : $\frac{33,694,752,268}{376,128,321,158} = \%\ 8.95$

سنة 2004 : $\frac{41,202,995,506}{425,348,106,919} = \%\ 9.68$

سنة 2005 : $\frac{54,117,715,321}{693,706,970,201} = \%\ 7.80$

سنة 2006 : $\frac{67,909,319,193}{947,770,572,712} = \%\ 8.30$

المتوسط = $\frac{8.30+7.80+9.68+8.95}{4} = \%\ 8.68$

ملحق (3-14)

قياس جودة الاصول لمصرف التجارة والتنمية قبل سنة الخصخصة (2007)

1- نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلي إجمالي الأصول $= \frac{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}}{\text{اجمالي الأصول}}$

سنة 2003 : $\% \ 80,65 = \frac{408,044,433,632}{505,927,595,973}$

سنة 2004 : $\% \ 77.44 = \frac{458,484,969,426}{591,993,588,043}$

سنة 2005 : $\% \ 81.59 = \frac{740,094,236,658}{907,073,263,816}$

سنة 2006 : $\% \ 60.44 = \frac{750,207,200,318}{1,241,061,215,298}$

المتوسط $= \frac{60.44+81.59+77.44+80.65}{4} = \% \ 75.03$

ملحق (3-15)

قياس الربحية لمصرف التجارة والتنمية قبل سنة الخصخصة (2007)

1- معدل العائد علي متوسط الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط الأصول}}$

سنة 2004 : $\frac{7,188,772,066}{548,960,592,008} = 1.31\ \%$

سنة 2005 : $\frac{8,961,968,475}{7,495,334,259,295} = 0.12\ \%$

سنة 2006 : $\frac{5,508,434,817}{1,074,067,239,557} = 0.51\ \%$

المتوسط = $\frac{0.51+0.12+1.31}{3} = 0.64\ \%$

2- معدل العائد علي الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الأصول}}$

سنة 2003 : $\frac{5,950,114,705}{505,927,595,973} = 1.17\ \%$

سنة 2004 : $\frac{7,188,772,066}{591,993,588,043} = 1.21\ \%$

سنة 2005 : $\frac{8,961,968,475}{907,073,263,816} = 0.98\ \%$

سنة 2006 : $\frac{5,508,434,817}{1,241,061,215,298} = 0.44\ \%$

المتوسط = $\frac{0.44+0.98+1.21+1.17}{4} = 0.95\ \%$

3- معدل العائد علي حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$

سنة 2003 : $\frac{5,950,114,705}{33,694,752,268} = 17.65\ \%$

سنة 2004 : $\frac{7,188,772,066}{41,202,995,506} = 17.44\ \%$

سنة 2005 : $\frac{8,961,968,475}{54,117,715,321} = 16.56\ \%$

سنة 2006 : $\frac{5,508,434,817}{67,909,319,193} = 8.11\ \%$

المتوسط = $\frac{8.11+16.56+17.44+17.65}{4} = 14.94\ \%$

ملحق (3-16)

قياس السيولة لمصرف التجارة والتنمية قبل سنة الخصخصة (2007)

$$\text{1- نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الخصوم السائلة}}$$

سنة 2003 : $\frac{97,883,162,341}{376,128,321,158} = \%\ 26.02$

سنة 2004 : $\frac{133,508,618,617}{425,348,106,919} = \%\ 31.38$

سنة 2005 : $\frac{166,979,027,158}{693,706,970,201} = \%\ 24.07$

سنة 2006 : $\frac{490,854,014,980}{947,770,572,712} = \%\ 51.79$

$$\text{المتوسط} = \frac{51.79+24.07+31.38+26.02}{4} = \%\ 33.31$$

$$\text{2- نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقدية لدي المصرف+النقدية لدي المصرف المركزي}}{\text{الودائع+ الالتزامات الأخري}}$$

سنة 2003 : $\frac{97,883,162,341}{472,232,843,705} = \%\ 20.72$

سنة 2004 : $\frac{133,508,618,617}{550,790,592,537} = \%\ 24.23$

سنة 2005 : $\frac{166,979,027,158}{852,955,548,495} = \%\ 19.57$

سنة 2006 : $\frac{159,394,496,444}{1,173,151,896,105} = \%\ 13.58$

$$\text{المتوسط} = \frac{13.58+19.57+24.23+20.72}{4} = \%\ 19.52$$

3- نسبة الأصول السائلة إلي مجمل الأصول = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{مجمل الأصول}}$

سنة 2003 : $\frac{97,883,162,341}{505,927,595,973} = \%\ 19.34$

سنة 2004 : $\frac{133,508,618,617}{591,993,588,043} = \%\ 22.55$

سنة 2005 : $\frac{166,979,027,158}{907,073,263,816} = \%\ 18.40$

سنة 2006 : $\frac{490,854,014,980}{1,241,061,215,298} = \%\ 39.55$

المتوسط = $\frac{39.55+18.40+22.55+19.34}{4} = \%\ 24.96$

ملحق (3-17)

قياس كفاءة راس المال لمصرف الصحاري بعد سنة الخصخصة (2007)

1- نسبة الأصول الخطرة = حقوق الملكية / الأصول ذات المخاطر

سنة 2007 : $\frac{401,375,301}{5,320,783,153} = 7.54\ \%$

سنة 2008 : $\frac{419,809,728}{7,815,256,188} = 7.54\ \%$

سنة 2009 : $\frac{402,311,060}{9,472,025,686} = 7.54\ \%$

سنة 2010 : $\frac{410,164,759}{6,879,621,100} = 7.54\ \%$

المتوسط = $\frac{5.96+4.24+5.37+7.54}{4} = 5.77\ \%$

2- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الأصول = حقوق الملكية / اجمالي الأصول

سنة 2007 : $\frac{401,375,301}{7,011,925,631} = 5.72\ \%$

سنة 2008 : $\frac{419,809,728}{11,388,091,613} = 3.68\ \%$

سنة 2009 : $\frac{402,311,060}{10,811,321,927} = 3.72\ \%$

سنة 2010 : $\frac{410,164,759}{9,038,287,308} = 4.53\ \%$

المتوسط = $\frac{4.53+3.72+3.68+5.72}{4} = 4.41\ \%$

3–نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي القروض = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي القروض}}$

سنة 2007 : $\frac{401,375,301}{1,240,082,386} = \%\ 32.36$

سنة 2008 : $\frac{419,809,728}{1,902,654,593} = \%\ 22.06$

سنة 2009 : $\frac{402,311,060}{1,811,909,195} = \%\ 22.20$

سنة 2010 : $\frac{410,164,759}{1,750,596,053} = \%\ 23.43$

المتوسط = $\frac{23.43+22.20+22.06+32.36}{4} = \%\ 25.01$

4–نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الودائع = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}}$

سنة 2007 : $\frac{401,375,301}{5,146,190,911} = \%\ 7.79$

سنة 2008 : $\frac{419,809,728}{8,910,589,010} = \%\ 4.71$

سنة 2009 : $\frac{402,311,060}{7,714,940,139} = \%\ 5.21$

سنة 2010 : $\frac{410,164,759}{6,295,097,537} = \%\ 6.51$

المتوسط = $\frac{6.51+5.21+4.71+7.79}{4} = \%\ 6.05$

ملحق (3-18)

قياس جودة الأصول لمصرف الصحاري بعد سنة الخصخصة (2007)

1- نسبة التصنيف المرجح = المخصصات / (حقوق الملكية+المخصصات)

سنة 2007 : $\frac{178,435,000}{178,435,000+401,375,301} = \%\ 30.77$

سنة 2008 : $\frac{302,937,000}{302,937,000+419,809,728} = \%\ 41.9$

سنة 2009 : $\frac{332,870,827}{332,870,827+402,311,060} = \%\ 45.27$

سنة 2010 : $\frac{438,406,706}{438,406,706+410,164,759} = \%\ 51.66$

المتوسط = $\frac{51.66+45.27+41.9+30.77}{4} = \%\ 42.4$

2- نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلي إجمالي الأصول = الأصول المرجحة بالمخاطر / اجمالي الأصول

سنة 2007 : $\frac{5,320,783,153}{7,011,925,631} = \%75.88$

سنة 2008 : $\frac{7,815,256,188}{11,388,091,613} = \%\ 68.62$

سنة 2009 : $\frac{9,472,025,686}{10,811,321,927} = \%\ 87.61$

سنة 2010 : $\frac{6,879,621,100}{9,038,287,308} = \%\ 76.11$

المتوسط = $\frac{76.11+87.61+68.62+75.88}{4} = \%77.05$

ملحق (3-19)

قياس الربحية لمصرف الصحاري بعد سنة الخصخصة (2007)

1- معدل العائد علي متوسط الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط الأصول}}$

سنة 2007 : $\frac{50,587,977}{5,829,157,278} = 0.86\ \%$

سنة 2008 : $\frac{56,277,251}{9,200,008,621} = 0.61\ \%$

سنة 2009 : $\frac{20,411,332}{11,099,706,770} = 0.18\ \%$

سنة 2010 : $\frac{23,017,700}{9,924,804,614} = 0.23\ \%$

المتوسط = $\frac{0.23+0.18+0.61+0.86}{4} = 0.47\%$

2- معدل العائد علي الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الأصول}}$

سنة 2007 : $\frac{50,587,977}{7,011,925,631} = 0.72\ \%$

سنة 2008 : $\frac{56,277,251}{11,388,091,613} = 0.49\ \%$

سنة 2009 : $\frac{20,411,332}{10,811,321,927} = 0.18\ \%$

سنة 2010 : $\frac{23,017,700}{9,038,287,308} = 0.25\ \%$

المتوسط = $\frac{0.25+0.18+0.49+0.72}{4} = 0.41\ \%$

3- معدل العائد علي حقوق الملكية $= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$

سنة 2007 : $\frac{50,587,977}{401,375,301} = \%\ 12.60$

سنة 2008 : $\frac{56,277,251}{419,809,728} = \%\ 13.40$

سنة 2009 : $\frac{20,411,332}{402,311,060} = \%\ 5.07$

سنة 2010 : $\frac{23,017,700}{410,164,759} = \%\ 5.61$

المتوسط $= \frac{5.61+5.07+13.40+12.60}{4} = \%\ 9.17$

ملحق (3-20)

قياس السيولة لمصرف الصحاري بعد سنة الخصخصة (2007)

1- نسبة السيولة = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الخصوم السائلة}}$

سنة 2007 : $\frac{1,691,142,478}{5,146,190,911} = 32.86\ \%$

سنة 2008 : $\frac{3,572,835,425}{8,910,589,010} = 40.09\ \%$

سنة 2009 : $\frac{3,339,296,241}{7,714,940,139} = 43.28\ \%$

سنة 2010 : $\frac{2,158,666,208}{8,094,756,064} = 26.66\ \%$

المتوسط = $\frac{26.66+43.28+40.09+32.86}{4} = 35.72\ \%$

2- نسبة السيولة النقدية = $\frac{\text{النقدية لدي المصرف+النقدية لدي المصرف المركزي}}{\text{الودائع+ الالتزامات الأخري}}$

سنة 2007 : $\frac{1,059,188,096}{6,546,840,403} = 16.17\ \%$

سنة 2008 : $\frac{2,849,232,236}{10,717,676,020} = 26.58\ \%$

سنة 2009 : $\frac{2,932,232,087}{10,228,126,266} = 28.66\ \%$

سنة 2010 : $\frac{1,986,602,674}{8,565,785,792} = 23.19\ \%$

المتوسط = $\frac{23.19+28.66+26.58+16.02}{4} = 23.61\ \%$

3- نسبة الأصول السائلة إلي مجمل الأصول = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{مجمل الأصول}}$

سنة 2007 : $\frac{1,691,142,478}{7,011,925,631} = \%\ 24.11$

سنة 2008 : $\frac{3,572,835,425}{11,388,091,613} = \%\ 31.37$

سنة 2009 : $\frac{3,339,296,241}{10,811,321,927} = \%\ 30.88$

سنة 2010 : $\frac{2,158,666,208}{9,038,287,308} = \%\ 23.88$

المتوسط = $\frac{23.88+30.88+31.37+24.11}{4} = \%\ 27.56$

ملحق (3-21)

قياس كفاءة راس المال لمصرف الوحدة بعد سنة الخصخصة (2007)

$$\text{1- نسبة الأصول الخطرة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول ذات المخاطر}}$$

سنة 2007 : $\frac{239,370,835}{2,809,650,720} = 8.51\ \%$

سنة 2008 : $\frac{245,058,755}{3,562,525,324} = 6.87\ \%$

سنة 2009 : $\frac{273,089,237}{6,076,358,057} = 4.49\ \%$

سنة 2010 : $\frac{488,218,702}{5,410,128,90} = 9.02\ \%$

$$\text{المتوسط} = \frac{9.02+4.49+6.87+8.51}{4} = 7.22\ \%$$

$$\text{2- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

سنة 2007 : $\frac{239,370,835}{3,571,588,370} = 6.70\ \%$

سنة 2008 : $\frac{245,058,755}{4,838,440,301} = 5.06\ \%$

سنة 2009 : $\frac{273,089,237}{7,755,000,898} = 3.52\ \%$

سنة 2010 : $\frac{488,218,702}{7,372,344,600} = 6.62\ \%$

$$\text{المتوسط} = \frac{6.62+3.52+5.06+6.70}{4} = 5.47\ \%$$

3- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي القروض = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي القروض}}$

سنة 2007 : $\frac{239,370,835}{886,623,954} = 26.99\ \%$

سنة 2008 : $\frac{245,058,755}{1,129,687,868} = 21.69\ \%$

سنة 2009 : $\frac{273,089,237}{1,060,595,358} = 25.74\ \%$

سنة 2010 : $\frac{488,218,702}{1,153,788,921} = 42.31\ \%$

المتوسط = $\frac{42.31+25.74+21.69+26.99}{4} = 29.18\ \%$

4- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الودائع = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}}$

سنة 2007 : $\frac{239,370,835}{2,689,847,188} = 8.89\ \%$

سنة 2008 : $\frac{245,058,755}{3,942,951,301} = 6.21\ \%$

سنة 2009 : $\frac{273,089,237}{6,778,882,070} = 4.02\ \%$

سنة 2010 : $\frac{488,218,702}{5,904,827,266} = 8.26\ \%$

المتوسط = $\frac{8.26+4.02+6.21+8.89}{4} = 6.84\ \%$

ملحق (3-22)

قياس جودة الاصول لمصرف الوحدة بعد سنة الخصخصة (2007)

1- نسبة التصنيف المرجح = $\frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية+المخصصات}}$

سنة 2007 : $\frac{424,102,816}{424,102,816+239,370,835} = 63.92\ \%$

سنة 2008 : $\frac{424,057,607}{424,057,607+245,058,755} = 63.37\ \%$

سنة 2009 : $\frac{424,057,607}{424,057,607+273,089,237} = 60.82\ \%$

سنة 2010 : $\frac{424,057,607}{424,057,607+488,218,702} = 46.48\ \%$

المتوسط = $\frac{46.48+60.82+63.37+63.92}{4} = 58.65\%$

2- نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلي إجمالي الأصول = $\frac{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}}{\text{اجمالي الأصول}}$

سنة 2007 : $\frac{2,809,650,720}{3,571,588,370} = 78.66\ \%$

سنة 2008 : $\frac{3,562,525,324}{4,838,440,301} = 73.62\%$

سنة 2009 : $\frac{6,076,358,057}{7,755,000,898} = 78.35\ \%$

سنة 2010 : $\frac{5,410,128,090}{7,372,344,600} = 73.38\ \%$

المتوسط = $\frac{73.38+78.35+73.62+78.66}{4} = 76\ \%$

ملحق (3-23)

قياس الربحية لمصرف الوحدة بعد سنة الخصخصة (2007)

1- معدل العائد علي متوسط الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط الأصول}}$

سنة 2007 : $\% \ 0.98 = \frac{31,738,508}{3,225,095,460}$

سنة 2008 : $\% \ 0.70 = \frac{29,491,431}{4,205,014,336}$

سنة 2009 : $\% \ 0.77 = \frac{48,674,483}{6,296,720,600}$

سنة 2010 : $\% \ 0.46 = \frac{35,069,466}{7,563,672,749}$

المتوسط = $\frac{0.46+0.77+0.70+0.98}{4} = \% \ 0.73$

2- معدل العائد علي الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الأصول}}$

سنة 2007 : $\% \ 0.88 = \frac{31,738,508}{3,571,588,370}$

سنة 2008 : $\% \ 0.60 = \frac{29,491,431}{4,838,440,301}$

سنة 2009 : $\% \ 0.62 = \frac{48,674,483}{7,755,000,898}$

سنة 2010 : $\% \ 0.47 = \frac{35,069,466}{7,372,344,600}$

المتوسط = $\frac{0.47+0.62+0.60+0.88}{4} = \% \ 0.64$

3- معدل العائد علي حقوق الملكية $= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$

سنة 2007 : $\% 13.25 = \frac{31,738,508}{239,370,835}$

سنة 2008 : $\% 12.03 = \frac{29,491,431}{245,058,755}$

سنة 2009 : $\% 17.82 = \frac{48,674,483}{273,089,237}$

سنة 2010 : $\% 7.18 = \frac{35,069,466}{488,218,702}$

المتوسط $= \frac{7.18+17.82+12.03+13.25}{4} = \% 12.57$

ملحق (3-24)

قياس السيولة لمصرف الوحدة بعد سنة الخصخصة (2007)

$$\text{1- نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الخصوم السائلة}}$$

سنة 2007 : $\frac{761,937,650}{2,689,847,188} = \%\ 28.32$

سنة 2008 : $\frac{1,275,914,977}{3,942,951,301} = \%\ 32.35$

سنة 2009 : $\frac{1,678,642,841}{6,778,882,070} = \%\ 24.76$

سنة 2010 : $\frac{1,962,216,510}{5,904,827,266} = \%\ 33.23$

$$\text{المتوسط} = \frac{33.23+24.76+32.35+28.32}{4} = \%\ 29.66$$

$$\text{2- نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقدية لدي المصرف+النقدية لدي المصرف المركزي}}{\text{الودائع+ الالتزامات الأخري}}$$

سنة 2007 : $\frac{649,355,795}{3,332,217,535} = \%\ 19.48$

سنة 2008 : $\frac{1,178,763,280}{4,593,381,546} = \%\ 25.66$

سنة 2009 : $\frac{1,607,113,967}{7,481,911,661} = \%\ 21.47$

سنة 2010 : $\frac{1,572,532,886}{6,884,125,898} = \%\ 22.84$

$$\text{المتوسط} = \frac{22.84+21.47+25.66+19.48}{4} = \%\ 23.36$$

3- نسبة الأصول السائلة إلي مجمل الأصول = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{مجمل الأصول}}$

سنة 2007 : $\frac{761,937,650}{3,571,588,370} = \%\ 21.33$

سنة 2008 : $\frac{1,275,914,977}{4,838,440,301} = \%\ 26.37$

سنة 2009 : $\frac{1,678,642,841}{7,755,000,898} = \%\ 21.64$

سنة 2010 : $\frac{1,962,216,510}{7,372,344,600} = \%\ 26.61$

المتوسط = $\frac{26.61+21.64+26.37+21.33}{4} = \%\ 23.98$

ملحق (3-25)

قياس كفاءة راس المال للمصرف التجاري الوطني بعد سنة الخصخصة (2007)

$$\text{1- نسبة الأصول الخطرة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول ذات المخاطر}}$$

سنة 2007 : $\frac{172,120,574}{3,592,481,289} = 4.79\ \%$

سنة 2008 : $\frac{186,798,422}{4,532,615,511} = 4.12\ \%$

سنة 2009 : $\frac{568,077,046}{6,792,243,003} = 8.36\ \%$

سنة 2010 : $\frac{664,809,112}{8,971,61\ 002} = 7.41\%$

$$\text{المتوسط} = \frac{7.41+8.36+4.12+4.79}{4} = 6.17\ \%$$

$$\text{2- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

سنة 2007 : $\frac{172,120,574}{4,432,716,895} = 3.88\ \%$

سنة 2008 : $\frac{186,798,422}{7.070.231.224} = 2.64\ \%$

سنة 2009 : $\frac{568,077,046}{9,566,888,271} = 5.93\ \%$

سنة 2010 : $\frac{664,809,112}{11,760,196,848} = 5.65\%$

$$\text{المتوسط} = \frac{5.65+5.93+2.64+3.88}{4} = 4.52\ \%$$

3- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي القروض = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي القروض}}$

سنة 2007 : $\% 17.52 = \frac{172,120,574}{982,066,133}$

سنة 2008 : $\% 14.26 = \frac{186,798,422}{1,309,578,099}$

سنة 2009 : $\% 40.51 = \frac{568,077,046}{1,402,283,791}$

سنة 2010 : $\%34.86 = \frac{664,809,112}{1,906,945,787}$

المتوسط = $\frac{34.86+40.51+14.26+17.52}{4} = \% 26.79$

4- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الودائع = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}}$

سنة 2007 : $\% 5.26 = \frac{172,120,574}{3,270,858,326}$

سنة 2008 : $\% 4.09 = \frac{186,798,422}{4,563,279,789}$

سنة 2009 : $\% 9.99 = \frac{568,077,046}{5,681,773,096}$

سنة 2010 : $\%7.55 = \frac{664,809,112}{8,800,410,326}$

المتوسط = $\frac{7.55+9.99+4.09+5.26}{4} = \% 6.72$

ملحق (3-26)

قياس جودة الاصول للمصرف التجاري الوطني بعد سنة الخصخصة (2007)

1- نسبة التصنيف المرجح $= \frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية+المخصصات}}$

سنة 2007 : $\% 63.97 = \frac{305,700,585}{305,700,585+172,120,574}$

سنة 2008 : $\% 63.59 = \frac{326,279,153}{326,279,153+186,798,422}$

سنة 2009 : $\% 36.48 = \frac{326,279,153}{326,279,153+568,077,046}$

سنة 2010 : $\% 34.71 = \frac{353,577,831}{353,577,831+664,809,112}$

المتوسط $= \frac{34.71+36.48+63.59+63.97}{4} = \% 49.69$

2- نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلي إجمالي الأصول $= \frac{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}}{\text{اجمالي الأصول}}$

سنة 2007 : $\% 81.04 = \frac{3,592,481,289}{4,432,716,895}$

سنة 2008 : $\% 64.11 = \frac{4,532,615,511}{7.070.231.224}$

سنة 2009 : $\% 70.99 = \frac{6,792,243,003}{9,566,888,271}$

سنة 2010 : $\%76.28 = \frac{8,971,619,002}{11,760,196,848}$

المتوسط $= \frac{76.28+70.99+64.11+81.04}{4} = \% 73.10$

ملحق (3-27)

قياس الربحية للمصرف التجاري الوطني بعد سنة الخصخصة (2007)

1- معدل العائد علي متوسط الأصول = صافي الربح / متوسط الأصول

سنة 2007 : $\frac{14,698,225}{4,037,162,295} = \%\ 0.36$

سنة 2008 : $\frac{22,238,720}{5,751,474,060} = \%\ 0.38$

سنة 2009 : $\frac{62,495,228}{8,318,559,748} = \%\ 0.75$

سنة 2010 : $\frac{91,732,066}{10,663,542,560} = \%\ 0.86$

المتوسط = $\frac{0.86+0.75+0.38+0.36}{4} = \%\ 0.59$

2- معدل العائد علي الأصول = صافي الربح / اجمالي الأصول

سنة 2007 : $\frac{14,698,225}{4,432,716,895} = \%\ 0.33$

سنة 2008 : $\frac{22,238,720}{7,070,231,224} = \%\ 0.31$

سنة 2009 : $\frac{62,495,228}{9,566,888,271} = \%\ 0.65$

سنة 2010 : $\frac{91,732,066}{11,760,196,848} = \%\ 0.78$

المتوسط = $\frac{0.78+0.65+0.31+0.33}{4} = \%\ 0.52$

3- معدل العائد علي حقوق الملكية $= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$

سنة 2007 : $\% 8.53 = \frac{14,698,225}{172,120,574}$

سنة 2008 : $\% 11.90 = \frac{22,238,720}{186,798,422}$

سنة 2009 : $\% 11 = \frac{62,495,228}{568,077,046}$

سنة 2010 : $\% 13.79 = \frac{91,732,066}{664,809,112}$

المتوسط $= \frac{13.79+11+11.90+8.53}{4} = \% 11.30$

ملحق (3-28)

قياس السيولة للمصرف التجاري الوطني بعد سنة الخصخصة (2007)

$$\text{1- نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الخصوم السائلة}}$$

سنة 2007 : $\frac{840,235,606}{3,270,858,326} = \%\ 25.68$

سنة 2008 : $\frac{2,537,615,713}{4,563,279,789} = \%\ 55.60$

سنة 2009 : $\frac{2,774,645,268}{5,681,773,096} = \%\ 48.83$

سنة 2010 : $\frac{2,788,577,846}{8,800,410,326} = \%\ 31.68$

$$\text{المتوسط} = \frac{31.68+48.83+55.60+25.68}{4} = \%\ 40.44$$

$$\text{2- نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقدية لدي المصرف+النقدية لدي المصرف المركزي}}{\text{الودائع+ الالتزامات الأخري}}$$

سنة 2007 : $\frac{708,659,917}{4,207,319,553} = \%\ 16.84$

سنة 2008 : $\frac{2,136,173,253}{6,814,697,737} = \%\ 31.34$

سنة 2009 : $\frac{2,273,593,175}{8,907,766,545} = \%\ 25.52$

سنة 2010 : $\frac{2,497,478,765}{11,055,565,107} = \%\ 22.59$

$$\text{المتوسط} = \frac{22.59+25.52+31.34+16.84}{4} = \%\ 24.07$$

3- نسبة الأصول السائلة إلي مجمل الأصول = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{مجمل الأصول}}$

سنة 2007 : $\frac{840,235,606}{4,432,716,895} = \%\ 18.95$

سنة 2008 : $\frac{2,537,615,713}{7,070,231,224} = \%\ 35.89$

سنة 2009 : $\frac{2,774,645,268}{9,566,888,271} = \%\ 29$

سنة 2010 : $\frac{2,788,577,846}{11,760,196,848} = \%\ 23.71$

المتوسط = $\frac{23.71+29+35.89+18.95}{4} = \%\ 26.88$

ملحق (3-29)

قياس كفاءة راس المال لمصرف التجارة والتنمية بعد سنة الخصخصة (2007)

$$\text{1- نسبة الأصول الخطرة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول ذات المخاطر}}$$

سنة 2007 : $\% 10.33 = \frac{75,996,606,504}{735,098,203,015}$

سنة 2008 : $\% 7.79 = \frac{95,263,051,628}{1,222,653,383,733}$

سنة 2009 : $\% 7.32 = \frac{100,141,223,467}{1,367,111,637,303}$

سنة 2010 : $\% 7.87 = \frac{111,417,318,395}{1,415,690,436,589}$

$$\text{المتوسط} = \frac{7.87+7.32+7.79+10.33}{4} = \% 8.32$$

$$\text{2- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

سنة 2007 : $\% 5.44 = \frac{75,996,606,504}{1,394,726,177,516}$

سنة 2008 : $\% 5.23 = \frac{95,263,051,628}{1,818,524,076,899}$

سنة 2009 : $\% 4.59 = \frac{100,141,223,467}{2,179,710,613,804}$

سنة 2010 : $\% 4.89 = \frac{111,417,318,395}{2,278,030,749,338}$

$$\text{المتوسط} = \frac{4.89+4.59+5.23+5.44}{4} = \% 5.03$$

3- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي القروض = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي القروض}}$

سنة 2007 : $\frac{75,996,606,504}{275,040,605,525} = \%\ 27.63$

سنة 2008 : $\frac{95,263,051,628}{326,698,924,369} = \%\ 29.15$

سنة 2009 : $\frac{100,141,223,467}{359,189,687,730} = \%\ 27.87$

سنة 2010 : $\frac{111,417,318,395}{367,794,022,360} = \%\ 30.29$

المتوسط = $\frac{30.29+27.87+29.15+27.63}{4} = \%\ 28.73$

4- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الودائع = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}}$

سنة 2007 : $\frac{75,996,606,504}{1,173,240,624,142} = \%\ 6.47$

سنة 2008 : $\frac{95,263,051,628}{1,547,002,682,853} = \%\ 6.16$

سنة 2009 : $\frac{100,141,223,467}{1,898,101,033,766} = \%\ 5.27$

سنة 2010 : $\frac{111,417,318,395}{2,002,325,604,881} = \%\ 5.56$

المتوسط = $\frac{5.56+5.27+6.16+6.47}{4} = \%\ 5.86$

ملحق (3-30)

قياس جودة الأصول لمصرف التجارة والتنمية بعد سنة الخصخصة (2007)

1- نسبة التصنيف المرجح = $\frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية+المخصصات}}$

سنة 2007 : $\% 16.48 = \frac{15,000,000,000}{15,000,000,000+75,996,606,504}$

سنة 2008 : $\% 14.43 = \frac{16,069,859,703}{16,069,859,703+95,263,051,628}$

سنة 2009 : $\% 18.90 = \frac{23,349,019,705}{23,349,019,705+100,141,223,467}$

سنة 2010 : $\% 24.10 = \frac{35,380,475,000}{35,380,475,000+111,417,318,395}$

المتوسط = $\frac{24.10+18.90+14.43+16.48}{4} = \% 18.48$

2- نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلي إجمالي الأصول = $\frac{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}}{\text{اجمالي الأصول}}$

سنة 2007 : $\% 52.70 = \frac{735,098,203,015}{1,394,726,177,516}$

سنة 2008 : $\% 67.23 = \frac{1,222,653,383,733}{1,818,524,076,899}$

سنة 2009 : $\% 62.71 = \frac{1,367,111,637,303}{2,179,710,613,804}$

سنة 2010 : $\% 62.14 = \frac{1,415,690,436,589}{2,278,030,749,338}$

المتوسط = $\frac{62.14+62.71+67.23+52.70}{4} = \% 61.19$

ملحق (3-31)

قياس الربحية لمصرف التجارة والتنمية بعد سنة الخصخصة (2007)

1- معدل العائد علي متوسط الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط الأصول}}$

سنة 2007 : $\frac{10,572,196,563}{1,317,893,696,407} = 0.80\ \%$

سنة 2008 : $\frac{20,151,986,260}{1,606,625,127,208} = 1.25\ \%$

سنة 2009 : $\frac{15,582,650,428}{1,999,177,345,351} = 0.77\ \%$

سنة 2010 : $\frac{15,139,313,814}{2,228,870,681,571} = 0.67\ \%$

المتوسط = $\frac{0.67+0.77+1.25+0.80}{4} = 0.87\ \%$

2- معدل العائد علي الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الأصول}}$

سنة 2007 : $\frac{10,572,196,563}{1,394,726,177,516} = 0.75\ \%$

سنة 2008 : $\frac{20,151,986,260}{1,818,524,076,899} = 1.10\ \%$

سنة 2009 : $\frac{15,582,650,428}{2,179,710,613,804} = 0.71\ \%$

سنة 2010 : $\frac{15,139,313,814}{2,278,030,749,338} = 0.66\ \%$

المتوسط = $\frac{0.66+0.71+1.10+0.75}{4} = 0.80\ \%$

3- معدل العائد علي حقوق الملكية $= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$

سنة 2007 : $\frac{10,572,196,563}{75,996,606,504} = \%\ 13.91$

سنة 2008 : $\frac{20,151,986,260}{95,263,051,628} = \%\ 21.15$

سنة 2009 : $\frac{15,582,650,428}{100,141,223,467} = \%\ 15.56$

سنة 2010 : $\frac{15,139,313,814}{111,417,318,395} = \%\ 13.58$

المتوسط $= \frac{13.58+15.56+21.15+13.91}{4} = \%\ 16.05$

ملحق (3-32)

قياس السيولة لمصرف التجارة والتنمية بعد سنة الخصخصة (2007)

$$\text{1- نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الخصوم السائلة}}$$

سنة 2007 : $\frac{659,627,974,501}{1,173,240,624,142} = \%\ 56.22$

سنة 2008 : $\frac{595,870,693,166}{1,547,002,682,853} = \%\ 38.51$

سنة 2009 : $\frac{820,645,423,840}{1,898,101,033,766} = \%\ 43,23$

سنة 2010 : $\frac{870,149,633,668}{2,002,325,604,881} = \%\ 43,45$

$$\text{المتوسط} = \frac{43.45+43.23+38.51+56.22}{4} = \%\ 45.35$$

$$\text{2- نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقدية لدي المصرف+النقدية لدي المصرف المركزي}}{\text{الودائع+ الالتزامات الأخري}}$$

سنة 2007 : $\frac{479,203,427,141}{1,309,431,476,117} = \%\ 36.59$

سنة 2008 : $\frac{469,770,148,517}{1,697,442,457,055} = \%\ 27.67$

سنة 2009 : $\frac{604,309,760,711}{2,069,340,249,908} = \%\ 29.20$

سنة 2010 : $\frac{702,359,672,554}{2,150,862,059,333} = \%\ 32.65$

$$\text{المتوسط} = \frac{32.65+29.20+27.67+36.59}{4} = \%\ 31.52$$

3- نسبة الأصول السائلة إلي مجمل الأصول = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{مجمل الأصول}}$

سنة 2007 : $\frac{659,627,974,501}{1,394,726,177,516} = \%\ 47.29$

سنة 2008 : $\frac{595,870,693,166}{1,818,524,076,899} = \%\ 32.76$

سنة 2009 : $\frac{820,645,423,840}{2,179,710,613,804} = \%\ 37.64$

سنة 2010 : $\frac{870,149,633,668}{2,278,030,749,338} = \%\ 38.19$

المتوسط = $\frac{38.19+37.64+32.76+47.29}{4} = \%\ 38.97$

ملحق

الاستبيـــــان

استبيان عن أثر الخصخصة على كفاءة الإدارة

1- في رأيك هل حدث تطور في إدارة المصرف بعد الخصخصة من الناحية الفنية ؟

☐ **نعم** ☐ **لا**

- *اذا كانت الإجابة بنعم ، فما هي تلك النواحي ؟*

الرجاء الاختيار بين الأرقام من 1 الى 4 حيث : 1= غير موافق بشدة و 4= موافق بشدة

غير موافق بشدة			موافق بشدة				غير موافق بشدة			موافق بشدة
1	2	3	4				1	2	3	4
☐	☐	☐	☐	ا) التزام الإدارة بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها .			☐	☐	☐	☐	ب) قدرة الإدارة علي التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة .
☐	☐	☐	☐	ج)دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطات .			☐	☐	☐	☐	د) الدقة في إتباع السياسات والإجراءات الداخلية .
☐	☐	☐	☐	ه)تجاوب الإدارة مع تقارير المراجع الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية .			☐	☐	☐	☐	و) قدرة الإدارة علي مراقبة التغيرات في البيئة التنافسية المصرفية .
☐	☐	☐	☐	ز) قدرة الإدارة علي خلق مكانة جيدة للمصرف .			☐	☐	☐	☐	ح) قدرة الإدارة علي توفير أفضل الخدمات المصرفية .
☐	☐	☐	☐	ط) قدرة الإدارة علي تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها عند تقديم خدمات مصرفية جديدة .			☐	☐	☐	☐	ى) أخري (حدد) ----------

2- في رأيك هل حدث تطور في إدارة المصرف بعد الخصخصة من الناحية الإدارية ؟

☐ **نعم** ☐ **لا**

- *اذا كانت الإجابة بنعم ، فما هي تلك النواحي ؟*

الرجاء الاختيار بين الأرقام من 1 الى 4 حيث : 1= غير موافق بشدة و 4= موافق بشدة

غير موافق بشدة			موافق بشدة				غير موافق بشدة			موافق بشدة
1	2	3	4				1	2	3	4
☐	☐	☐	☐	ا)قدرة الإدارة علي تحديد حجم الموارد البشرية اللازمة لتشغيل انشطة المصرف .			☐	☐	☐	☐	ب) قدرة الإدارة علي وضع معايير لكل وظيفة داخل المصرف بما يحقق أعلي كفاءة ممكنة .
☐	☐	☐	☐	ج)قدرة الإدارة علي رسم خطوط الصلاحيات والسلطات الممنوحة للموظفين .			☐	☐	☐	☐	د) قدرة الإدارة علي وضع نماذج عمل غير معقدة لتسيير العمل داخل المصرف .
☐	☐	☐	☐	ه)قدرة الإدارة علي توفير برامج تدريب فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة كفاءة عالية .			☐	☐	☐	☐	و) خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا والوسطي بالسوق المصرفي .
☐	☐	☐	☐	ز) قدرة الإدارة علي خلق مكانة جيدة للمصرف .			☐	☐	☐	☐	ح) قدرة الإدارة علي توفير أفضل الخدمات المصرفية .
☐	☐	☐	☐	ط) مدي موضوعية واستقلالية دوائر الرقابة الداخلية في أداء مهامها ووظائفها الرقابية .			☐	☐	☐	☐	ى) أخري (حدد) ----------

3- الرجاء اختيار الإجابة المناسبة لكل سؤال مما يأتي :

أ) عمر الموظف (بالسنوات)

☐ اقل من 35 ☐ 35-45 ☐ 46- 55 ☐ اكبر من 55

ب) مؤهل الموظف

☐ تعليم متوسط ☐ شهادة جامعية ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى(حدد)----------

ج) الوظيفة في المصرف

☐ المدير ☐ نائب المدير ☐ وظيفة إدارية أخرى(حدد)----------

د) خبرة الموظف(بالسنوات)

☐ اقل من 5 ☐ 5-10 ☐ اكثر من 10

ولكم مني جزيل الشكر

الباحث

أدهم عبدالمولي البرغثي

Abstract

Banking has witnessed major challenges at both domestic and international level. Therefore, many measures have been taken to face such challenges. Among these procedures was privatization of some banks adopted by government in order to meet these challenges. Alsahari and Alwahda banks were privatized by entering foreign partner. Aljomhoria bank, however, was partly privatized while Altejari Alwatni was kept largely state-owned bank.

Consequently, the objective of this study was analyzing and comparing the financial performance measures of banks that have been privatized by foreign partnership, partly privatized, and non- privatized. The aim was to identify the effect of privatization on the financial performance of banks. It also tries to determine the correlation between privatization and the development of banking sector in terms of performance enhancement and the increase of its profitability.

To achieve the intended goal, a comparative study was conducted on banks pre- and post-privatization. A comparative, analytical methodology that leads to analyzing the financial performance of banks was utilized in order to demonstrate the extent of change of this performance before and after privatization. The data obtained from financial statements was criterion, as it is one of the modernist analyzed by using CAMELS methods of evaluating banking performance. The analysis of collected data has yielded the following outcomes:

1. Privatization had a negative impact on Alsahari bank financial performance. The efficiency of capital, asset quality, and profitability of the bank was greatly declined.
2. The performance of Alwahda bank was comparatively steady. The decline was only in the capital efficiency, but it was offset by the improvement of asset quality with constant liquidity.
3. There was slight progress in Altejari Alwatni's performance represented in small improvement in capital efficiency associated with expansion of assets with constant liquidity.
4. Altejara wa Altanmia's performance was improved, its asset quality, profitability, and liquidity were largely improved in spite of the invariability of capital efficiency.

In light of the above results, it could be concluded that privatization of banking sector by involving foreign partner did not improve the financial performance of bank. Privatization by involving local partner, however, has slightly increased this performance. Thus, the following recommendations may be suggested.

1. For the success of the privatization, the new foreign investor has to be a distinguished banking institute of firm financial position, professional management, and abiding by a plan to be implemented after approval of central bank.
2. There must be regulations confirm that privatization of banking sector will realize the intended objective, especially in terms of performance improvement and service development.
3. Banking sector ought to develop the means of training and building the employees skills to keep pace with the developments took place in world banking system.
4. The financial markets should be enhanced so that securities can be timely traded with fair prices and required transparency.
5. The share of government in the capital of privatized banks must be diminished to restrain it from the intervention in lending policies, leaving room for private sector contribution.
6. The effects of privatization on bank performance considered initial outcomes due to recentness of the privatization process in Libya. Therefore, the subject matter needs further research.